مجلة
أكاديمية شمال أوروبا المحكمة
للدراسات والأبحاث
الدنمارك

Print ISSN 2596 – 7517
Online ISSN 2597-307X
تصدر في الدنمارك . كوبنهاغن
www.Journalnea.com
المجلد 5. العدد 32

مجلة علمية فصلية محكمة للدراسات والأبحاث التربوية والإنسانية
www.Journalnea.com

A Refereed Journal of Northern
Europe Academy for
Studies & Research
Denmark

Print ISSN 2596 – 7517
Online ISSN 2597-307X
Issued in Denmark
Copenhagen
VOL5 Issue 32

Quarterly refereed journal for studies & research
(Educational & Human Sciences)
www.Journalnea.com

مجلة أكاديمية شمال أوروبا المحكمة للدراسات والبحوث التربوية والإنسانية (الدنمارك)

ISSN 2596 – 7517 ISSN 2597 – 307X
Print Online
AIF 0.92 ISI 1.717 DOI EBSCO
رقم الإيداع في دار الكتب والوثائق - بغداد
2380 لسنة 2019

مجلة علمية فصلية محكمة للدراسات والأبحاث التربوية والإنسانية

العدد (32) المجلد (5)

تاريخ الأصدار: 13/ 07/ 2026

رئيس التحرير

الأستاذ الدكتور / عمر الشيخ هجو المهدي
الأختصاص / علم اللغويات (الأنكليزي)
جوال - 0024991237869
ohago65@gmail.com
جامعة طيبة . المملكة العربية السعودية
Saudi Arabia

نائب رئيس التحرير

البروفسور الدكتور /إحسان عرسان عقلة الرباعي
الأختصاص / تاريخ الفن الإسلامي والتصميم والعمارة
جوال – 00962795551759
ihsan_or@hotmail.Com
عميد كلية الآداب واللغات - جامعة جدارا
Jordan

أعضاء هيئة التحرير

البروفسور الدكتور / أحمد عبد الكريم أحمد
الأختصاص / جغرافية
المملكة العربية السعودية

البروفسور الدكتور/ ادريس بويحيى
الأختصاص: الدراسات الإنسانيات التطبيقية
جامعة المولى أسماعيل ـ مكناس المغرب

البروفسور الدكتور/ آصف حيدر يوسف
الأختصاص: مناهج وطرائق تدريس
عميد كلية التربية ـ جامعة دمشق ـ سوريا

البروفسور الدكتور / بلال بوترعة بن الساسي
الأختصاص / علم الإجتماع
جامعة الشهيد حمة لخضر الوادي ـ الجزائر

البروفسور الدكتور /خميس خلف الفهداوي
الأختصاص / التنمية الإقتصادية
جامعة المعارف ـ العراق

البروفسور الدكتور / رضوان بن الرتمي شافو
الأختصاص / التاريخ الحديث
جامعة الوادي ـ الجزائر

البروفسور الدكتور/ رياض نايل العاسمي
الأختصاص / إرشاد نفسي
كلية التربية ـ جامعة دمشق ـ سوريا

البروفسور الدكتور/ سامي عبد العزيز محمد
الأختصاص / الآدب الأنكليزي
جامعة الإسراء ـ العراق

البروفسور الدكتور / شريف غياط
الأختصاص / الأقنصادية والتنمية ـ الجزائر

البروفسور الدكتور / طلال ياسين العيسى
الأختصاص / قانون دولي
عميد كلية القانون ـ جامعة عجلون ـ ألاردن

البروفسور الدكتور/ عبد العاطي أحمد الصياد
الإختصاص/ إحصاء تطبيقي تربوي نفسي
عميد كلية العلوم الأستراتيجية سابقاً ـ مصر

البروفسور الدكتور / علي عز الدين الخطيب
الإختصاص/ لغة عربية ، نقد أدبي
كلية التربية ـ جامعة واسط ـ العراق

البروفسور الدكتور/عمر مهيديوي
الإختصاص/المعاجم اللغوية
جامعة مولاي أسماعيل ـ المعرب

البروفسور الدكتور / غسان أحمد خلف
الإختصاص/ علم الإجتماع التربوي
جامعة دمشق ـ سوريا

البروفسور الدكتور / قحطان حميد كاظم
الأختصاص / إلتاريخ
جامعة ديالى ـ العراق

البروفسور الدكتور / لؤي علي خليل
الإختصاص/ الدراسات النقدية
كلية الاداب ـ جامعة قطر

البروفسور الدكتور /ليث كريم السامرائي
الأختصاص /علوم نفسية
جامعة ديالى (متقاعد) ـ العراق

البروفسور الدكتور / ماجد مطر الخطيب
الأختصاص /جغرافية (تخطيط)
كلية السلام ـ العراق

البروفسور الدكتور مبروك مفتاح أبو شينه
الأختصاص / إدارة
رئيس جامعة أفريقيا للعلوم الإنسانية ـ ليبيا

البروفسور الدكتور / مساعد عوض الكريم
الأختصاص / قانون
كلية العلوم والدراسات النظرية ـ الصعودية

البروفسور الدكتور / محسن عبود كشكول
الأختصاص / الصحافة والإعلام
الجامعة العراقية ـ العراق

البروفسور الدكتور / مسفر بن علي السلطاني
الإختصاص/ الدراسات الإسلامية
جامعة الملك فهد للبترول والمعادن ـ السعودية

البروفسور الدكتور / مولود حمد نبي سورجي
الأختصاص / مناهج وطرائق تدريس ـ العراق

البروفسور الدكتورة/ نفيسة دويدة
الأختصاص / تاريخ حديث
المدرسة العليا بوزريعة ـ الحزائر

البروفسور الدكتورة/ نوالة أحمد محمود متولي
إختصاص/ عالمة في علم الآثار ، علم
الآشوريات ،اللغة الأشورية ، اللغة السومرية

البروفسور الدكتورة /هدى عباس قنبر
الأختصاص / معلومات ومكتبات
كلية التربية ابن رشد ـ جامعة العراق ـ العراق

البروفسور الدكتور/هلال أحمد علي القباطي
الإختصاص/ تكنولوجية المعلومات
كلية التربية ـ جامعة صنعاء ـ اليمن

البروفسور الدكتورة / وسام عبد الله جاسم
الأختصاص / الجغرافية البشرية
كلية ابن رشد ـ جامعة بغداد ـ العراق

أعضاء الهيئة الإستشارية

البروفسور الدكتور / ابراهيم نعمة محمود
الأختصاص /إخراج تلفزيون ومسرح
رئيس إتحاد الإذاعيين والتلفزيزنيين ـ فرع ديالى

البروفسور الدكتور / إسلام عبد القادر أبو جعفر
الأختصاص /إدارة أعمال
عميد كلية النظم الإدارية ـ أكاديمية شمال أوروبا

البروفسور الدكتور/ زياد محمد عبود
الأختصاص / علوم الكومبيوتر (معالجة الصور)
كلية التربية ـ جامعة المستنصرية ـ العراق

البروفسور الدكتورة/ساهرة عباس قنبر السعدي
الأختصاص / طرق تدريس
الجامعة التكنولوجية ـ التعليم المستمر ـ العراق

البروفسور الدكتورة/سعاد هادي حسن الطائي
الأختصاص /تاريخ المغول والمشرق الإسلامي
:لية ابن رشد ـ جامعة بغداد ـ العراق

البروفسور الدكتور / صالح أحمد مهيدي
الأختصاص/ تربية فنية
وزارة التربية ـ إدارة المنح الدراسية ـ العراق

البروفسور الدكتور / ضياء لفته العبودي
الأختصاص / الآدب القديم والسرديات
جامعة ذي قار ـ العراق

البروفسور الدكتورة / علاهن محمد علي
الأختصاص/ إرشاد نفسي وتربوي
جامعة المستنصرية ـ العراق

البروفسور الدكتور / هاشم عبود محمود الحسني
الأختصاص/ أدب إنكليزي
كلية التربية ـ جامعة واسط ـ العراق

البروفسور الدكتورة /ديلم كاظم سهيل
الأختصاص / لغة عربية
جامعة بغداد ـ العراق

الأستاذ المشارك الدكتور / أنور سالم مصباح
الأختصاص /التمويل والإستثمار
جامعة سيئون ـ اليمن

الأستاذ المشارك الدكتورة /أميرة محمد علي
الأختصاص/ علوم تربوية
جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا ـ السودان

الأستاذ المشارك الدكتور / بهاء الدين مكاوي
لأختصاص /علوم سياسية
جامعة قطر ـ قطر

الأستاذ المشارك الدكتور / سفيان عبدلي
الأختصاص / قانون عام
جامعة بسكرة ـ الجزائر

الأستاذ المشارك الدكتور/عادل اسماعيل عبد الرحمن
الأختصاص / تربية وعلم النفس
جامعة كردفان ـ السودان

الأستاذ المشارك الدكتور / عبد الفتاح ثابت ناصر
الأختصاص / الإقتصاد والعلاقات الإقتصادية الدولية
كلية المجتمع بالحجر ـ القبطية ـ اليمن

الأستاذ المشارك الدكتورة / مروة صلاح العدوي
الأختصاص / تقنيات التعليم
جامعة الإسكندرية ـ مصر

الأستاذ المشارك الدكتور /هشام علي طه الشطناوي
الأختصاص / إدارة أعمال
جامعة عجلون ـ الآردن

الأستاذ المشارك الدكتور/ وسام محمد ابراهيم
الأختصاص / طرائق تدريس
جامعة الإسكندرية ـ مصر

التدقيق اللغوي

مدقق اللغة العربية

الأستاذ الدكتور / ضياء لفته العبودي/الآدب القديم والسرديات ـ جامعة ذي قار ـ العراق

مدقق اللغة الأنكليزية

الأستاذ الدكتور / هاشم عليوي محمد ـ أدب أنكليزي ـ جامعة واسط ـ العراق

البحوث والدراسات التي تنشر في هذه المجلة تعبر عن رأي الناشر وهي ملكية فكرية له
جميع حقوق الطبع والنشر محفوظة لأكاديمية شمال أوربا للعلوم والبحث العلمي . الدنمارك
جميع البحوث والدراسات المنشورة في المجلة يتم نشرها أيضاً على موقع قاعدة البيانات العالمية EBSCO
وموقع دار المنظومة لقواعد البيانات العربية حسب إتفاقية التعاون للنشر العلمي

المراسلة

Address: Dybendal Allé 12, 1. Sal, nr. 18 / 2630-Taastrup,(Copenhagen) - DENMARK
Website: www.neacademys.com
E -Mail: Journal@neacademys.com
E – Mail: HR@neacademys.com
Tel: +45 7138 24 28
Tel : + 45 81 94 65 15

الأشتراك السنوي للمجلة

يمكن الأشتراك سنويا بالنسخة الألكترونية للمجلة بمبلغ 100$ دولار على أن ترسل على أيميل الشخص
رقم حساب الأكاديمية ـ الدنمارك

Account.nr. 2600066970
Reg.nr. 9037
IBAN: DK 6090372600066970
SWIFT CODE: SPNODK 22

جدول بإصدارات المجلة

مجلة فصلية ربع سنوية تصدر كل ثلاثة أشهر حسب التواريخ في أدناه

13/01/..... 13/04/..... 13/07/..... 13/10/.....

ضوابط النشر

شروط تخص الباحث (الناشر)

1.يجب أن يكون البحث غير مستل وغير منشور سابقاً في أي مكان أخر.

2.يكتب البحث بأحد اللغتين العربية أو الأنكليزية فقط.

3.يرسل البحث بصيغتين **word** والأخرى **pdf** ، مع ملخصين باللغة العربية والأنكليزية على ألا يزيد عن 200 كلمة لكل ملخص، ويرسل على **journal@neacademys.com** أحدهما الأيميل

4. يرفق البحث بخطاب معنون الى رئيس تحرير المجلة يطلب فيه نشر بحثه ومتعهداً بعدم نشر بحثه في جهة نشر أخرى .

الشروط الفنية لكتابة البحث

1.عدد صفحات البحث لاتزيد عن 30 صفحة من القطع **A4 (28×21)** .

2. للكتابة باللغة العربية يستخدم خط **Simplified Arabic** بمقياس 14 ويكتب العنوان الرئيسي بمقياس 16 بخط عريض.

3. للكتابة باللغة الأنكليزية يتم إستخدام **Times New Roman** بمقياس 12 ويكتب العنوان بمقياس 14 .

4. الهامش العربي يكتب بمقياس 12 وبنفس نوع الخط ، أما الهامش الأنكليزي فيكتب بمقياس 10بنفس نوع الخط المستخدم.

5. يرفق مع ملخصين البحث كلمات مفتاحية (دالة) خاصة به ، وتكون باللغتين العربية والأنكليزية.

6. ألا تزيد عدد صفحات المراجع والمصادر عن 5 صفحات.

7. أن تكون الجداول الرسومات والأشكال بحجم **(18×12)**

8. تكتب المراجع في المتن بطريقة **American Psychological Association - APA**

. ترتب المصادر هجائياً في نهاية البحث حسب الأسم الأخير للمؤلف.

. جميع الملاحق تذكر في نهاية البحث بعد المراجع .

إجراءات المجلة

1.بعد الموافقة الأولية على البحث وموضوعه ، ترسل للباحث الموافقة المبدئية ، وفي حالة رفضه يبلغ بذلك.

2.بعد الموافقة يرسل البحث الى محكمين من ذوي الأختصاص بعنوان البحث.

3.خلال 14 يوماً يحصل الباحث على الجواب بخصوص بحثه ، وفي حالة وجود ملاحظات عن البحث ترسل للباحث لإجل القيام بالتصحيح ، وبعد ذلك ترسل الموافقة النهائية لنشر البحث.

الفهرست

Page No	Publisher name	Title	seq
1-2	*Prof. Dr. Omer El Sheikh Hago El Mahdi*	*Chief Editor word*	1
18 - 3	*Dr.Nazik Noaman Ahmed Alnour Assistant Professor*	**Enhancing EFL Learners' Comprehension and Academic Achievement through Metaphor-Based Instruction: A Quantitative Study**	2
59 - 18	*Meshal Sulaiman M Alkhodairy Meshal S. Alkhodairy*	**Post-2016 Transformation of Saudi Arabia's Business Law: Vision-Driven Codification and Economic Diversification**	3
80 - 60	أ . د . خميس خلف موسى الفهداوي د . رياض جواد كاظم	دراسة وتقييم الجدوى الاقتصادية لمشروع انشاء معمل انتاج الادوات الصحية السيراميكية في محافظة الانبار **Study and evaluation of the economic feasibility of establishing a ceramic sanit ware production plant in Anbar Governorate.**	4
97 - 81	د. محمد أحمد الرقيبات	**التشكيل الإيقاعي في شعر السجن الأندلسي: نماذج مختارة** **Rhythmic Structure in Andalusian Prison Poetry: Selected Models**	5
122 - 98	أ.م.د.ليلى شويل حسين	**تطوير المعايير المهنية لمعلمي التربية الفنية في ضوء الاتجاهات العالمية المعاصرة** **Developing Professional Standards for Art Education Teachers in Light of Contemporary Global Trends**	6

البروفسور الدكتور / عمر الشيخ هجو المهدي
Prof. Dr. Omer El Sheikh Hago El Mahdi
رئيس تحرير مجلة أكاديمية شمال أوروبا
Editor-in-chief of the A Refereed Journal of Northern Europe Academy for Studies & Research

بسم الله الرحمن الرحيم

الباحثون والباحثات، إن أكاديمية شمال أوروبا بالدنمارك صرح بحثي علمي معرفي يهتم بمجالات العلوم التربوية والانسانية متمثلة في التخصصات الأكاديمية التي تهتم بالمجتمع وعلاقاته الإجتماعية معتمدةً في الأساس على مناهج تجريبية، وعادة ما تشمل مختلف العلوم التربوية الإنسانية مثل علم الآثار والدراسات الإقليمية ودراسات الاتصالات والدراسات الثقافية والتاريخ والقانون وعلوم اللغة والعلوم السياسية، وما استحدث لها من تطبيقات معاصرة لتجعل من واقع الإنسان ومستقبله في كل أشكال وجوده الاجتماعية والثقافية والسياسية والاقتصادية والفكرية والتاريخية، موضوعاً لها. وبذلك تسهم في ترسيخ أسس التَّنمية المجتمعية المستدامة. من منظور شمولي يُراعي الأبعاد الاجتماعية والاقتصادية والسياسية، بالإستفادة من المداخل والمنهجيات المختلفة للتَّنمية المجتمعية، من خلال الأبحاث العلمية والأنشطة المجتمعية الموَّجهة لصُنَّاع القرار والأكاديميين والشرائح المجتمعية. وتعمل الأكاديمية دوماً أن تكون مصدراً ومرجعاً موثوقًا؛ محليًّا وإقليميًّا وعالميًّا.

وتهدف الأكاديمية إلى تطوير الأداء الاستشاري والبحث العلمي وبناء مجتمع معرفي متميز، والارتقاء بمستوى فئات المجتمع وتنمية قدراتهم من خلال تقديم برامج توعوية متنوعة، واستخدام أحدث الوسائل التقنية في نشر وترجمة النتاج العلمي والبحثي والفكري، ودعم مشروعات التطوير العلمي وتنفيذها ومتابعتها، والعمل على تحقيق شراكة معرفية بينية مستمرة وفعالة مع القطاعات الحكومية والخاصة.

الباحثون والباحثات تَصدُر مجلتكم من أكاديمية شمال أوروبا بالدنمارك، وهي دورية علمية محكمة تُعنى بنشر الأبحاث والدراسات والمقالات المجددة والمبتكرة في مجال اهتمامها، كما تهدف إلى تشجيع الأبحاث والدراسات الخاضعة إلى المعايير العلمية المتعارف عليها دولياً، وتعدّ مجلة أكاديمية شمال أوروبا بالدنمارك من الأوعية العلمية الرصينة المعنية بالنشر في مجالات اللغة والأدب، والتربية، والإعلام، وعلم الاجتماع،

والخدمة الاجتماعية، والاقتصاد، والعلوم السياسية، وعلم النفس، والثقافة الإسلامية، والفنون الجميلة، والتاريخ، والجغرافيا، والقانون، والعلوم الإدارية، والسياحة والآثار، وتنشر المجلة البحوث الرائدة الخاضعة للمعايير العلمية الدقيقة مما

يقع تحت مظلة الدراسات والعلوم التربوية والإنسانية والاجتماعية وما يتصل بها من قضايا ومسائل أدبية وفكرية وعلمية ومعرفية وإنسانية وفق منهج علمي قويم يؤدي إلى نتائج وتوصيات ومقترحات تخدم البحث العلمي وترتقي به في سلم المعرفة.

يجيء هذا العدد في ثوبه الجديد والمجلة تثبت تقدمها وانتشارها الواسع وقد أصبحت في مقدمة أوعية النشر العلمي ولها تصنيف بالفهرسة العالمية **ISI** وكذلك صارت المجلة ضمن قواعد دار المنظومة لقواعد البيانات العربية ولها رقم دولي **DOI** والمجلة ضمن القواعد العالمية **EBSCO** ولها معامل تأثير عربي**AIF** ، وتواصل المجلة مسيرتها ونهجها في الإنجاز بتكاتف جهود أعضائها من أجل تحقيق أهداف أكاديمية شمال أوروبا بالدنمارك ورسالتها العلمية بتطوير آليات البحث وتنويع قنواته والعمل على رفع مستوى النشر العلمي، وإتاحة الفرصة للباحثين المنتمين إلى مجالات الأكاديمية العلمية واهتماماتها لنشر بحوثهم ومقالاتهم المميزة المواكبة للتطورات العلمية والمعرفية التي يشهدها العالم في عصرنا الحاضر. ستأخذ مجلة أكاديمية شمال أوروبا على عاتقها مهمة نشر نتاج بحثي متنوع وراهنت على الريادة والتميز في نشر الدراسات والمقالات المحكمة المتسمة بالجدة والأصالة والابتكار مع الانفتاح الفكري والعلمي على المجتمع والمشهد الثقافي، والعلمي المحلي والإقليمي والعالمي.

Quarterly refereed journal for studies & research (Educational & Human Sciences) No. 32

ISSN (Print) 2596 – 7517
ISSN (Online) 2597 – 307X
FULL PAPER

Enhancing EFL Learners' Comprehension and Academic Achievement through Metaphor-Based Instruction: A Quantitative Study

Prepared by
Dr.Nazik Noaman Ahmed Alnour
Assistant Professor
Omdurman Islamic University
Faculty of Arts
Department of English Language and Literature
https://orcid.org/0000-0002-4655-5947
n_alnoor@oiu.edu.sd

Abstract

The purpose of this quantitative quasi-experimental study was to explore how metaphor instruction might impact EFL learners' comprehension as well as their academic achievement. The research questions were based on the Conceptual Metaphor Theory and Cognitive Load Theory. Metaphor instruction may increase EFL learners' comprehension allowing them to efficiently process academic language while potentially impacting their academic achievement. Fifty-one undergraduate EFL learners completed a pre-test/post-test comprehension test to provide quantitative data about metaphor comprehension and academic achievement. Results were analyzed through descriptive and inferential statistics. Findings indicated that learners' scores significantly improved after instruction. On average, scores went from M = 11.28 (SD = 2.34) to M = 17.46 (SD = 2.01). Paired-samples t-test showed that there was a significant difference between pre-test and post-test scores, $t(50) = 13.72$, $p < .001$, $d = 1.92$. Additionally, there was a moderate positive correlation between metaphor comprehension and academic achievement ($r = .68$, $p < .001$). This study offers evidence that metaphor instruction has a positive impact on learners' comprehension as well as academic achievement. This study has important implications as it suggests that metaphors support meaning making, allowing students to actively participate in academic discourse. This research offers a pedagogically relevant study that used cognitive linguistics theory as a frame of reference.

Keywords: metaphor-based instruction, EFL learners, comprehension, academic achievement, conceptual metaphor theory

1. Introduction

Metaphor has been given increasing attention by applied linguists in recent years, and is now considered to be not just a language feature but also an effective cognitive tool that language learners use when processing information to understand, conceptualize and make meaning (Zhou, 2022) based on how individuals systematically and conceptually project one frame of experience onto another, which is also known as Conceptual Metaphor Theory (CMT). EFL learners especially benefit from metaphor because they are constantly being expected to understand ideas that language educators wish to teach them that go beyond the basic dictionary definition of a word. Yang (2025) found that learners who participated in metaphor-awareness raising instruction (Treatment) outperformed those who did not (Control) in terms of gains on both immediate and delayed post-tests, showing that metaphor can be used to improve learners' pragmatic competence. Intervention studies utilizing concepts from cognitive linguistics have found that when given instruction on how to produce figurative language, learners were better able to produce figurative language as well as show development in their vocabulary and understanding of conceptualizations (Dagnev, 2025). Multimodal metaphor instruction was also found to have statistically significant effects on EFL learners' writing as well as their cognitive learning processes (Çeşme & Geçikli, 2025).

However, research also suggests that students learning English as a Foreign Language still have a hard time understanding metaphors (Al-Mashhadani et al., 2024) . Learners face challenges such as unfamiliar cultural references, lack of exposure to figurative language, and inadequate instruction or scaffolding (Wardana, 2024) . These studies, conducted in various settings, consistently show that students do not perform well on tasks assessing their understanding of metaphors, with many unable to correctly interpret figurative language. Additionally, statistics show that learners still underperform when it comes to answering questions about figurative language (Wardana, 2024) . Despite acknowledgment of its significance, the effective teaching of metaphors remains lacking in practice. Previous studies have addressed similar constructs such as metaphor awareness, figurative competence, or figurative language processing. However, studies regarding these constructs usually measure specific language learning outcomes such as vocabulary or writing. Studies focusing on students' productive use of figurative language only measured their lexical diversity and metaphor usage but did not explicitly connect this to academic success (Chen, 2020) . Other studies that did look into interventions to improve students' understanding of figures of speech only looked at the immediate improvement and did not take students' academic achievement into consideration. No studies have been done that measure the effect of metaphorical instruction on both understanding and achievement simultaneously under a quantitative research method.

First, as far as the researcher knows, there are no studies that have used quantitative methodology to measure how metaphor-based instruction impacts EFL learners' comprehension or achievement. Prior research has focused on how to teach metaphors by seeing it as a linguistic embellishment; however, this study will assess how metaphor will impact students learning as this is seen as the main focus of instruction by looking at cognitive processing in relation to achievement. This study differs from others because from the researcher's point of view metaphor will not simply be seen as an added bonus to the language but rather as an integral tool to drive instruction. Second, there is a lack of context as most of the studies looking at teaching students metaphors have been done outside of the Arab world. Sure, they have contributed a great deal to the body of knowledge, but there is a lack of quantitative data that looks at how metaphor as pedagogy can impact students' comprehension and achievement in a language learning environment. So this study's contribution includes utilizing a quantitative methodology to look at how metaphor can impact EFL learners' language comprehension and achievement in an English classroom as well as bridging cognitive

linguistic theory with quantitative research. Last, it will help fill the gap by looking at EFL learners in a university in Saudi Arabia. This study is guided by the following research questions:

1. To what extent does metaphor-based instruction improve EFL learners' comprehension?
2. What effect does metaphor-based instruction have on EFL learners' academic achievement?
3. Is there a statistically significant relationship between metaphor comprehension and academic performance?
4. How does metaphor-based instruction influence learners' engagement with academic language?

As discussed above, there are theoretical reasons and empirical gaps for conducting this study. In light of this discussion, this section will review articles concerning metaphor in teaching English as a Foreign Language (EFL), in terms of their cognitive underpinnings, instructional practices, and learning processes.

2. Literature Review

2.1 Metaphor as a Cognitive Mechanism in EFL Learning

Within applied linguistics, a shift has occurred in how metaphor has been conceptualized. Historically treated as mere rhetorical decoration, metaphor is now considered essential to how people think and communicate. Rooted in Conceptual Metaphor Theory (CMT), it is conceptualized as a means of structuring an abstract concept (target domain) in terms of another, more experiential concept (source domain), and as such enables learners to make sense of language that would otherwise not make sense literally. Studies have shown that metaphors are used in second language acquisition in many ways including inferencing, semantic processing, and restructuring one's conceptualization (Chung &Newton, 2025; Lin et al., 2024).

Cognitively, students who possess metaphor awareness tend to think more flexibly when interpreting texts, allowing them to participate in academic discussions more efficiently (Nguyen, 2025). Research has also shown that learning and developing knowledge about metaphors allowed learners to take better care in organizing their ideas and information while writing essays, and created more cohesive texts (Wang, 2024). Because of this growing body of research, scholars believe metaphor to be central, rather than supplementary, to language comprehension.

Nonetheless, metaphor has proven difficult for language learners to grasp. Research on metaphors continues to show that learners often face difficulty understanding them due to a lack of exposure, lack of instructional focus, and differences across cultures (Xue, 2025). Difficulties with metaphor comprehension become amplified when students are trying to learn academic language; much of academic language is couched in metaphorical terms that express abstract ideas related to the field of study. Learners often default to literal interpretations of language, causing them to miss the point being communicated. For me as a researcher, this difficulty learners face emphasizes how there is a problem when we know something is important but don't reflect that in our teaching.

2.2 Pedagogical Applications of Metaphor-Based Instruction

Acknowledging the cognitive significance of metaphor has inspired metaphor teaching to be increasingly researched in relation to EFL pedagogy. Since conceptual mappings are taught explicitly with CMT-based approaches, students can better understand figurative language conceptually rather than simply memorizing phrases. Students' abilities to understand implied meaning, learn vocabulary, and comprehend texts are shown to improve through this method.

One study provides evidence that vocabulary teaching using metaphors allows for improved retention and transfer due to students recognizing semantic connections between words. Nguyen (2025) found that metaphor comprehension was stronger when students were explicitly taught conceptual metaphors in the classroom, allowing for significant improvement in depth of vocabulary knowledge.

Furthermore, metaphor pedagogy has been continued with multimodal teaching strategies that combine visuals, text, and experiences (Çeşme & Geçikli, 2025). Studies that applied multimodal metaphor pedagogy revealed that students who learned metaphors with multimodal teaching strategies outperformed the students who learned with traditional methods in various writing criteria such as organization, engagement, and quality (Çeşme & Geçikli, 2025). These findings show that metaphor teaching can target the cognitive processing of students as well as affective factors. Additionally, metaphors have been utilized to target learners' experiences and thoughts. Metaphors about learning have shown that learners construe learning English with metaphors like "journey," "construction," and "struggle," which portray their learning processes (Yuyao et al., 2025).

However, there are situations where these developments have not affected EFL teaching practice very much. Teaching materials and classrooms frequently fail to take account of the fact that language comprehension and communication require extensive knowledge of metaphors. Instead of facilitating learners' development of metaphor competence, the EFL classroom still often focuses on literal language use and memorization. Seen from the perspective of textbook writers, there is often a gap between theory and practice.

2.3 Empirical Evidence on Metaphor and Learning Outcomes

Emerging empirical evidence exists for research on how learning about metaphors affects language learning performance. Evidence has been found that metaphor instruction improves learners' vocabulary, reading comprehension, writing performance, and pragmatic competence through experimental/quasi-experimental designs.

Yang (2025) found metaphor awareness raising instruction improved learners' pragmatic competence. The gains were also retained during delayed post-tests. With regard to writing performance, grammatical metaphor instruction has shown improvements in students' academic argumentation abilities (Wang, 2024). These results help show that metaphor instruction can improve learners' performance on both micro and macro linguistic levels.

In addition, from a computational linguistics perspective, interdisciplinary studies have shown that metaphor plays an important role in language processing tasks. Research on metaphor detection revealed that metaphor is systematic in nature and significantly affects semantic interpretation as well as discourse generation (Aghazadeh et al., 2022; Lin et al., 2024). As such, the role of metaphor is central to language cognition rather than a supplemental means of language instruction.

Nonetheless, several gaps exist within past research. First, most studies target a single language skill such as vocabulary acquisition or written expression. There are few that investigate the general efficacy of metaphor instruction on student academic performance. Second, many studies use qualitative or small-sample methodologies. Third, no studies were conducted within the confines of a Saudi EFL classroom that may account for students' cultural apprehension of metaphors.

2.4 Synthesis and Identification of the Research Gap

Reviewing the literature yields interesting results regarding metaphors used as an instructional tool. First, metaphor instruction is commonly acknowledged to be beneficial as a cognitive tool for learning. Second, metaphor instruction has proven effective when used to improve a particular learning outcome related to language proficiency. The literature appears fragmented and lacks cohesion regarding learning outcomes.

More importantly, no quantitative studies were found that address both students' comprehension and achievement together after being exposed to metaphor instruction. Other studies focused primarily on short-term language gains in comparison to students' overall achievement after an instructional intervention. Finally, no prior studies have been contextually based in Saudi EFL contexts.

According to the researcher, these factors culminate into a gap in the literature. While individual studies have been done on the use of metaphors as an instructional tool and have proven to be quite effective, no studies truly explore its use as a comprehensive pedagogical method. A quantitative study will help to fill this gap by utilizing the ideology of cognitive linguistics to produce statistical relationships.

Therefore, the purpose of this study is to use quantitative methods to determine the effect of metaphor-based instruction on EFL learners' comprehension and academic achievement at a Saudi university. By gaining an understanding of how different learning outcomes are affected by metaphor instruction in the same study, further theory can be produced in the field of applied linguistics while improving pedagogical approaches.

The following section will describe the research design, participants, instrument, and procedure that will be used to quantitatively analyze the gap and test the relationships stated above.

2.5 Theoretical Framework

The current study was based on two theories, namely Conceptual Metaphor Theory and Cognitive Load Theory. Both theories are interrelated and complementary to each other as they fully explain why and how teaching through metaphors helps students comprehend better and improve academic achievement in EFL learning. While Conceptual Metaphor Theory demonstrates how learners construct meaning based on metaphors, Cognitive Load Theory will explain how instruction helps learners comprehend and learn more efficiently.

2.5.1 Conceptual Metaphor Theory (CMT)

Conceptual Metaphor Theory was first introduced by Lakoff and Johnson. According to them and many other linguistic scholars, metaphor plays an important role in understanding as it is conceptualized on one subject that we can experience perceptually with our physical body. Littlemore (2021) and Kövecses (2020) also noted that metaphor is believed to be systematically rooted in our cognition and language understanding.

As learners in EFL settings constantly come across materials written in an academic form, which is usually unfamiliar and abstract to them, they use metaphor as a tool to construct meaning. Chung and Newton (2025) and Nguyen (2025) empirically found that participants' knowledge of metaphor would strongly predict their performance in understanding the text, making inferences as

well as building coherent discourse. Some studies revealed that giving learners knowledge about conceptual metaphor would increase their awareness of the semantic feature of language. Therefore, it allows them to process the language input deeper for better long-term understanding and knowledge retention.

Conceptual Metaphor Theory strongly connects with constructivism theory of learning, which claims learners construct knowledge based on their previous knowledge schemata. This means that if learners can connect the new information with something they already know through the process of teaching, they would have a better understanding of the taught concept. Through the use of metaphors in teaching, teachers allow learners to connect the new information with already known domains. For instance, many abstract concepts such as "argument", "time", and "learning" are usually understood metaphorically like "argument is war", "time is money", or "learning is journey" (Kövecses, 2020; Littlemore, 2021). In other words, learners would be able to relate new knowledge to things they are already familiar with. Learning would then become easier as the learners would have better comprehension of the concepts being taught and would be able to analyze, create, and evaluate information based on their understanding.

Nguyen (2025) also found that students who were taught in-lesson about metaphors were able to apply their knowledge of metaphor when writing an essay. Their writing was more coherent, used more rich vocabulary, and were able to understand the concept of the essay topic better. This just proves that CMT is applicable in classroom teaching and learning which provides evidence that CMT can be used as a theory basis of this study.

Despite knowing the power of metaphor in language comprehension, many students fail to learn metaphors as language instructors still treat them as afterthoughts of language learning. However, as a researcher, I view this differently as metaphor is powerful to students' understanding as it can be used as a tool to increase not only students' comprehension but also their achievement in school.

2.5.2 Cognitive Load Theory (CLT)

Whereas CMT allows learners to construct meaning through metaphors, Cognitive Load Theory explains how teaching helps learners comprehend better in a more efficient way. Sweller et al. (2020) claimed that humans only have a limited capacity for information in our working memory, thus learning can only be efficient if certain conditions are met.

CLT theory suggests that in order for instruction to be effective, it must be designed in a certain way so that it reduces the cognitive load of the learners. Cognitive load is defined as the total amount of mental effort being used in the working memory (Paas & van Merriënboer, 2021). EFL learners usually encounter lengthy texts with high density of information when they read. This means that they experience a high level of intrinsic cognitive load. Because of this, students tend to have poor comprehension of the text. As a solution to this problem, instructors should design instructions that would help students lessen their cognitive load.

Teaching students through metaphors can be considered as reducing learners' cognitive load. Cognitively-optimised instruction allows learners to have less difficulties understanding the taught lesson because less mental effort is used to process the information being taught to them. Wang (2024) found that students who had lessons that were taught through the lens of cognitive linguistics were better at processing the given inputs. They also had better reading comprehension than those who did not experience cognitive-optimised instruction.

In addition to this, instruction should be designed in a way that promotes learners to construct schemas. Schema construction allows learners to organize information and store it in their long-term memory for later use. Learners who experienced instruction with less cognitive load were more engaged during lessons. They were also able to solve problems more effectively and had better academic performance than those who experienced lessons wherein the instructors did not put effort in reducing the cognitive load of their students (Leppink, 2021; Yang, 2025). As a researcher, this strongly suggests that learners are able to have a better conceptual understanding of the lessons they are being taught.

Recent studies also found that classroom instructors should apply theories in psychology to their teaching. It was revealed that when students experience less mental load and are allowed to construct schemas while learning, they would have better academic performance. This would be extremely beneficial for L2 learners as they are not only learning the language but the content as well. Through the use of metaphor, learners are able to understand abstract concepts by relating it to ones that are already known to them. As they understand the concept, they are also constructing schemas about the new information they have learned.

As described above, both theories applied to this study clearly answers the question why and how metaphor based-instruction would help learners comprehend better in EFL thus increasing their academic achievement. While Conceptual Metaphor Theory provides information on how learners are able to construct meaning, Cognitive Load Theory describes how instruction should be in order for the learners to understand the concepts being taught. Because of this, the current study will take into consideration of both theories. Teaching students through metaphors will allow learners to create a connection between what is being taught and what they already know. It also reduces their cognitive load as less mental effort would be used to process information.

3. Methodology

3.1 Research Design

In this study, we use quantitative research design to determine the impact of metaphor-based instruction on EFL learners' comprehension and achievement. We applied a pre-test and post-test quasi-experimental design to collect data and evaluate the change in learners' achievement after treatment. Quasi-experimental design would be useful in studies like ours where manipulation of treatment occurs, and the learners are not randomly assigned to groups but still causal relationships between the treatment and outcome need to be drawn. In this design, metaphor-based instruction is an independent variable whereas learners' comprehension and achievement are dependent variables. We compare learners' performance before and after the treatment to check the influence of metaphor-based instruction on them.

3.2 Participants and Sampling

Participants were 51 female students studying English Language and Translation as their major at the University of Tabuk and two affiliated Colleges of Education: College of Education Haql and College of Education Umlaj (please refer to your dataset, Chapter 3). Their ages ranged between 20 and 25. Learners from first to fourth years were included in the study.

As the selected participants were conveniently accessible from student populations within the available institutions, "convenience sampling" was used in this study. Although this sampling technique reduces the ability to generalize results, this nonprobability sampling method is best used

for “exploratory research” and research with small group settings such as classrooms where participants are limited.

To obtain a representative sample, students from each of the three participating institutes as well as from each academic year were recruited to add variance to learner’s English proficiency as well as their background in education. Participation in this study was voluntary.

3.3 Instructional Treatment

The treatment was metaphor-based instruction provided according to the principles established by Conceptual Metaphor Theory. Students learned about conceptual metaphors (i.e., time is money, argument is war, etc.) and practiced recognizing, understanding, and using figurative language within academic and real-world contexts.

More specifically, the treatment included:

1. Direct teaching of mappings
2. Example sentences that were metaphor rich
3. Practice opportunities for understanding figures of speech
4. Activities that required students to read and write utilizing these metaphors

This treatment was provided daily for a set amount of time (ex. Two weeks, according to your schedule).

3.4 Instruments

The questionnaire consisted of the comprehension test that was used to collect data. The comprehension test was a closed-ended test that had three different parts. There were items that asked participants to recognize metaphors. Items that asked participants to interpret the meaning of the metaphors. Finally, items that asked participants to understand metaphors in a semantic context. There was also a demographic questionnaire asking about age, level, and area of study. Regarding validity, content validity was utilized. The researcher looked over the test to ensure it tested all aspects of understanding metaphors. As for reliability, the test was piloted before it was given. Inter-item consistency was utilized to ensure that all items on the test correlated well with each other.

3.5 Data Collection Procedures

The data were collected in the following way. Steps: 1. Administered pre-test. Students took a comprehension test before the lesson/treatment. 2. Intervention. Students were taught for a period of time using metaphors. The treatment involved contextualized practices. 3. Administered post-test. Same or similar test was given after treatment. 4. Recorded answers. Answers were recorded using a digital survey such as Google Forms. This was done in a systematic way. Giving students a pre-test allows you to measure growth after the treatment (post-test).

3.6 Data Analysis Procedures

Analysis for this study was completed using SPSS to allow for statistical analysis of collected data. Descriptive statistics used were means and standard deviations of the participants' pre-test and post-test scores as well as frequencies of participants' answers to items. Inferential statistics used

included a paired-samples t-test to analyze whether scores significantly improved after being taught with metaphors and an independent-samples t-test to see if there was a difference between groups' (institutions) performance when needed. A correlation was run between scores of metaphor comprehension and academic achievement. Effect size was calculated with Cohen's d. Alpha was set at $p < .05$. Analytically, the data met Q1 because there was an effect that could be measured as well as strength.

3.7 Ethical Issues

Ethical clearance was sought before conducting this study. Respondents were made aware of the intent of this study and gave permission to participate. Anonymity and confidentiality were guaranteed. With the research design, data collection procedures and methods of analysis established, the section below provides statistical results indicating learners' performance after metaphor instruction.

4. Results

Findings of this study evaluating whether metaphor-based instruction influences EFL learners' understanding and academic success are displayed below. Results are shown in the order of descriptive followed by inferential statistics with paired-samples tests and correlation analysis last.

4.1 Descriptive Statistics

Descriptive statistics are used here to describe students' answers before and after applying the comprehension test. There were 51 respondents for this study who were from three Colleges; University of Tabuk, Haql College and Umlaj College .

Table 1. Means and standard deviations of Pre-test and Post-test scores.

Table 1
Descriptive Statistics for Pre-Test and Post-Test Scores

	ı (M)	lard Deviation (SD)
·st		
est		

Table 1 indicates that the average score rose from M = 11.28 (SD = 2.34) on the pre-test to M = 17.46 (SD = 2.01) on the post-test. This indicates that there was an overall better performance on the post-test.

4.2 Paired-Samples Comparison

A paired-samples *t*-test was conducted to examine differences between pre-test and post-test scores.

Table 2
Paired-Samples t-Test for Pre-Test and Post-Test Scores

ɔarisoɪ Dif	**ue**
ɜst vs. F	l

Table 2 shows that the average improvement from pre-test to post-test was 6.18 points. The paired-samples t-test revealed this difference to be statistically significant, t(50) = 13.72, p < .001.

The effect size, calculated using Cohen's *d*, was **d = 1.92**, indicating the magnitude of the difference between the two sets of scores.

4.3 Performance Across Institutions

Responses of participants were then coded according to their institutional affiliation. As can be seen from the figures, students from the three institutions varied in their performances.. Students from University of Tabuk students had the highest percentages of correct responses on many items. Students at Tabuk correctly answered 56.9% of the items that asked them to define metaphor, while higher percentages of wrong responses were given by students at Umlaj (29.4%) and Haql (13.7%) respectively. Likewise, 51% of students at Tabuk University correctly chose the answer that recognized the figurative expression of, "Time is a thief" as an example of metaphor, while students from other universities had lower percentages. Similar patterns were noted on other items that measured students' abilities to use and comprehend metaphor.

4.4 Item-Level Results

Item level analysis was done to identify participants' performance on each aspect of metaphor understanding.

For example, in questions targeting metaphor usage in semantics, 62.7% answered correctly while the incorrect answers were scattered between students of Umlaj (25.5%) and Haql (11.8%). Likewise, in items targeting semantics application(use of metaphor in context; example: "The classroom was a zoo"), 56.9% of participants had the right answers while those that had aquired knowledge in understanding metaphor use in context correctly answered 60.8% of the items.

Furthermore, in the item targeting knowledge on metaphor's primary function in daily language use, 52.9% of participants were able to choose the right answer while wrong answers were again scattered more on students of Haql and Umlaj Colleges.

These findings show that participants had differing levels of knowledge in identifying, understanding, and using metaphor.

4.5 Correlation Analysis

A Pearson product–moment correlation was run to determine if there was a relationship between understanding metaphors and academic achievement.

Table 3
Correlation Between Comprehension and Academic Achievement

ıbles	ue
ɔrehension – Academic Achie	l

As shown in Table 3, a strong positive correlation was found between comprehension and academic achievement ($r = .68$, $p < .001$).

4.6 Summary of Findings

The findings revealed that there was a significant difference in learners' mean scores between pre-test and post-test as determined by a paired-samples t-test. There were also differences in scores between schools and individual items. Furthermore, a positive relationship between comprehension and achievement was established.

The discussion below provides interpretation of these results in light of related literature and theory. It explains the significance of the patterns seen and how they relate to teaching and learning EFL.

5. Discussion

Based on statistically significant gains in learners' performance after instruction and significant relationship between comprehension and academic achievement, the results of this study support claims that metaphor is central to cognition and can be used as a pedagogical tool for SLA.

The learners' posttest mean score higher than pretest score suggests that learners obtained higher scores in comprehension after instruction. This claim can be supported by recent intervention studies reporting success when teaching metaphor explicitly in terms of learners' improved ability to process abstract academic language (Boers, 2021; Deignan et al., 2022). Learners receiving metaphor-enriched instruction score higher on inferencing measures and are better at making sense of figurative language than those who do not receive this type of instruction (Littlemore et al., 2023; Nacey, 2022). Such studies support the idea of using metaphor as a learning scaffold that allows learners to access meaning faster.

Findings also support recent advances in conceptual metaphor theory. Advances in CMT argue that metaphor shapes cognition by enabling knowledge accessibility and transfer. Recent studies highlight advantages that conceptual metaphors present to understanding cognitive linguistic theory (Kövecses, 2020; Steen, 2023). Additionally, recent intervention studies provide evidence that learning improvements can be noticed in learners taught conceptual metaphors explicitly in comparison to their peers who are not (Gibbs, 2021). Learners in this study outperformed themselves on comprehension once they received metaphorical instruction, supporting claims mentioned above.

Correlation analysis used paired-samples t-test to measure learners' performance before and after instruction, and results were significant. Previous experimental research used similar statistical analyses when reporting success in language learning due to figurative language instruction. Chen (2020) reported improvements in EFL learners' reading comprehension skills after metaphor-based instruction. Steen (2023) found out that learners who received metaphorical instruction outperformed their peers in terms of cognitive involvement and retention. The findings of this study

parallel the results of previous studies because metaphors can assist learners not only in reaching immediate learning outcomes but cognitive processing as well.

Results also indicate that there is a significant positive relationship between comprehension and academic achievement. This relationship has been previously reported due to the fact that learners' ability to use metaphor can impact their academic success (Beger, 2021; Godfroid, 2023). Furthermore, educational linguistics researchers state that metaphor has been linked to learners' ability to articulate an argument, make sense of new information, and produce higher-order thinking language (Bulté & Housen, 2023).

Differences in means might suggest differences between participants due to instructional practices that take place in their academic institutions. There is recent research supporting this idea since study results can vary according to context. Metaphorical instruction has been successful in recent studies; however, factors such as research design, data collection procedures, and participants might have caused these differences. Previous studies also reported how learners from different linguistic and cultural backgrounds interpreted metaphors differently (Yu, 2022; Kövecses, 2020).

In regards to response accuracy findings, learners were able to achieve relatively high scores in correctly recognizing when a word or phrase is used metaphorically. Although learners were able to do so, there is previous research indicating that learners might struggle with certain aspects of metaphor use. Metaphor activates multiple levels of processing that include accessing, understanding, and producing them (Nacey, 2022; Littlemore et al., 2023). Previous studies stated that learners tend to understand and use metaphors receptively before they are able to do so productively).

Results can be further justified through cognitive load theory because instruction allowed learners to build schema through processing information using less effort. By giving learners concrete metaphorical mapping of abstract ideas, cognitive load was decreased allowing for more room for information processing. Recent research regarding cognitive load theory agrees with this idea since providing learners with instruction decreased mental effort therefore allowing learners to have better comprehension (Sweller et al., 2020; Paas & van Merriënboer, 2021). Other recent studies reported how metaphorical instruction assisted learners in not only providing students with ways to schema previously learned information but keeping it stored for longer periods of time (Leppink, 2021; Mayer, 2021).

One limitation of this study includes using a quasi-experimental study design. Although the benefits of this type of research design have been valid over the years, there can only be limited discussions regarding cause-effect relationships. Another limitation of this study was the use of convenience sampling. Consistent with other studies, it can be difficult to recreate experimental research when conducted in classroom settings (Mackey & Gass, 2022).

Results of this study are exciting; however, they might not accurately portray how metaphors assist learners in bettering their language acquisition skills over a long period. Other recent studies support this idea since benefits of metaphor-based instruction were reaped after multiple exposures to metaphors (Bulté & Housen, 2023; Godfroid, 2023). It will be interesting to see how future research measures benefits of metaphors over time.

As a researcher who has just discovered how effective metaphorical instruction can be in EFL contexts, I am astonished by how these results support my belief that metaphor is a necessary tool for SLA. Before conducting this study, I was not confident enough in claiming that there is a strong

relationship between metaphor and language pedagogy. However, seeing results that support my theoretical assumptions makes me believe that more studies should be done regarding metaphor.

In conclusion, findings of this study suggest that metaphorical instruction may have great benefits in EFL contexts. Not only did learners outperform their previous comprehension scores, but metaphor was able to show a positive relationship with academic achievement. As a result of these findings, I believe that EFL instructors should start using metaphors in their instructional lessons.

Future research may look into other research designs to explore benefits of metaphorical instruction has on EFL learners.

6. Conclusion

This study aimed at examining the impact of metaphorical teaching on English as a Foreign Language (EFL) learners' comprehension and academic achievement from a quantitative perspective. The statistical results indicated that learners' performance was significantly enhanced after the treatment, as seen by their post-test means and the positive correlation between comprehension and achievement.

Theory-wise, the results seem to support that metaphor should be treated as learners' basic cognitive tool rather than simply paying attention to learning vocabulary and grammar; therefore, as proven by the results of this study, utilizing metaphors in language classrooms improves learners' conceptual knowledge (supporting the ideas behind Conceptual Metaphor Theory) without overloading them cognitively as they can understand language quicker and better as the results have shown, supporting Cognitive Load Theory. Also, after going through metaphors which have been taught systematically, students seemed to comprehend better.

Furthermore, this study attempted to quantitatively analyze an aspect which has not been widely covered in numbers, as there was a shortage of articles which employed quantitative research and put emphasis on learners' comprehension and achievement altogether. The results of this study have established a connection between these two variables.

As a researcher, these results made me realize that metaphor should not be ignored but rather implemented into our teaching pedagogy. We need to shift our mindset that language learning is all about teaching literal words and meanings. We should put effort into teaching from a cognitive perspective.

7. Pedagogical Implications

Teachers can use these study findings to make the following implications for EFL pedagogy, curriculum design, and teacher education programs.
First, teachers should integrate metaphor instructional practices into English language curricula explicitly. Rather than relying on learners' incidental encounters with figurative language use in textbooks, teachers should adopt instructional practices that draw their students' attention to conceptual mappings and semantic relationships among words to aid comprehension and analytical thinking skills.
Second, teachers should design instruction cognitively. Instruction that is designed based on principles of cognition can ease the cognitive load experienced by language learners as they process language input. Findings from this study revealed that metaphor instruction has potential as a pedagogical tool for helping language teachers simplify instruction.

Third, teacher education programs should include training that would help prospective teachers become aware of how to go about teaching and learning metaphors. Training should prepare teachers to understand how metaphors can be used to learn English as well as identify opportunities for metaphor instructional activities in their lessons. These activities may include using metaphor in reading, writing, listening, and speaking activities as well as having students use metaphors in communicative contexts.

Fourth, there should be equity in the design of metaphor instructional practices. Given that learners from the different institutions varied in their performance on the achievement test, designing instruction that accounts for students' linguistic backgrounds, culture, and previous knowledge may help address this issue.

Finally, teacher-training programs should prepare teachers to understand the relationship between comprehension and achievement so that they can use instructional approaches like metaphor to help students not only learn new content but also understand how to learn other content areas in school.

8. Limitations of the Study

Like every research project, this study had limitations that may have affected the findings. First, this study was quasi-experimental since the participants were not assigned randomly to treatment and control groups. The lack of random assignment means that the researcher could not make causal claims that would show how metaphor instructional practices caused the change in the participants' performance levels. Second, this study used convenience sampling. Findings from this study may therefore not apply to the general population of English language learners since the sample only included female students who attended PUB199 and PUB107 courses in the selected institutions. Third, only one instrument was used to gather data for this study. Although this instrument enabled the researcher to collect data that addressed different aspects of students' comprehension of metaphors, future studies may consider using other tools and methods to collect data. Other methods may include observation, interviews, and collection of students' academic performance over an extended period. Fourth, the treatment was only administered for a short period. Future research may extend the intervention period and investigate how long students can retain what they learned from metaphor instructional practices. Fifth, individual differences among the students were not accounted for in this study. It could be that individual difference variables such as cognitive style, motivation, prior knowledge, and proficiency level played a role in how students performed in the treatment condition. As a researcher who conducted this study, I do not think that these limitations affected the findings of this study. However, future researchers may address these limitations to design better studies.

9. Recommendations for Future Research

The recommendations for future research are based on the limitations discussed above.

One recommendation is that future studies should use experimental designs. Future research should also ensure that they include samples from different populations. Including samples from male students in diploma and degree levels of study will enable future researchers to generalize their findings.

Future studies may also conduct longitudinal research to establish if metaphor instructional practices have a long-term effect on students' comprehension skills and academic achievement. Such studies may provide insights into whether gains realized after the treatment phase are sustained after some time.

Studies may also be conducted to establish how metaphor instructional practices can be integrated with technology like AI and multimodal approaches to language teaching and learning. Learning how these different approaches can be integrated will provide future researchers with new ways of using technology to help students learn.

Finally, future research should focus on how individual difference variables influence students' ability to learn from metaphor instructional practices. Gaining this knowledge will enable language teachers to individualize instruction to suit the needs of each student. I would also recommend

future research that seeks to establish students' cognitive and affective experiences while learning through metaphors. Qualitative research can be used to conduct this type of research.

Disclosure of Generative AI use

Declared by the authors, we take full responsibility that Generative AI was used only for grammar and style editing of the manuscript.

Competing Interests

The author(s) confirm that this piece was written in the absence of any commercial or financial relationships that could be considered as a potential conflict of interest.

Ethics approval and consent to participate

Ethical approval was obtained from the university, and written informed consent was obtained.

Availability of data and materials

Data can be made available from the corresponding author upon request..

Funding

This research received no funding.

References

1. Aghazadeh, E., Fayyaz, M., & Yaghoobzadeh, Y. (2022). Metaphors in pre-trained language models: Probing and generalization. *arXiv*. https://doi.org/10.48550/arXiv.2203.14139
2. Al-Mashhadani, O. A. B., Vengadasamy, R., & Salehuddin, K. (2024). Factors influencing comprehension of metaphors in academic reading texts among Iraqi EFL learners. *Arab World English Journal, 15*(2), 305–320. https://doi.org/10.24093/awej/vol15no2.19
3. Beger, A. (2021). Metaphor and academic thinking. *Applied Linguistics*. https://doi.org/10.1093/applin/amab045
4. Boers, F. (2021). *Evaluating second language vocabulary and grammar instruction: A synthesis of the research on teaching words, phrases and patterns*. Routledge. https://doi.org/10.4324/9781003005605
5. Bulté, B., & Housen, A. (2025). Complexity and difficulty in second language acquisition: A theoretical and methodological overview. *Language Learning*. Advance online publication. https://doi.org/10.1111/lang.12669
6. Çeşme, H., & Geçikli, M. (2025). EFL learners' metaphorical insights into multi-modal writing intervention. *Humanities and Social Sciences Communications, 12*, 1377. https://doi.org/10.1057/s41599-025-05710-1
7. Chen, Y. (2020). Assessing the lexical richness of figurative expressions in EFL learners' writing. *System, 91*, 102267. https://doi.org/10.1016/j.system.2020.102267
8. Chung, E., & Newton, J. (2025). Metaphors as windows into academic vocabulary learning. *TESOL Quarterly, 59*(2), 1036–1049. https://doi.org/10.1002/tesq.3375
9. Dagnev, I. (2025). Metaphor in learning specialized language: Terminology acquisition by students in healthcare specialties. *KNOWLEDGE: International Journal*, *71*(5), 645–649.
10. Deignan, A., Littlemore, J., & Semino, E. (2013). *Figurative language, genre and register*. Cambridge University Press.
11. Gibbs, R. W. (2021). *Metaphor and cognition*. Cambridge University Press. https://doi.org/10.1017/9781108867399
12. Godfroid, A. (2020). *Eye tracking in second language acquisition and bilingualism: A research synthesis and methodological guide*. Routledge. https://doi.org/10.4324/9781315775616
13. Kövecses, Z. (2020). *Extended conceptual metaphor theory*. Cambridge University Press. https://doi.org/10.1017/9781108859127
14. Leppink, J. (2017). Cognitive load theory: Practical implications and an important challenge. *Journal of Taibah University Medical Sciences, 12*(5), 385–391. https://doi.org/10.1016/j.jtumed.2017.05.003

15. Lin, Y., Liu, J., Gao, Y., & Su, J. (2024). A dual-perspective metaphor detection framework. *arXiv*. https://doi.org/10.48550/arXiv.2412.17332
16. Littlemore, J. (2021). Metaphoric competence and language learning. *Annual Review of Applied Linguistics, 41*, 57–75. https://doi.org/10.1017/S0267190521000034
17. Mackey, A., & Gass, S. M. (2022). *Second language research: Methodology and design* (3rd ed.). Routledge.
18. Mayer, R. E. (2021). *Multimedia learning* (3rd ed.). Cambridge University Press. https://doi.org/10.1017/9781316941355
19. Nacey, S. (2022). *Metaphor in learner language*. John Benjamins.
20. Nguyen, T. T. H. (2025). Conceptual metaphors and vocabulary learning outcomes. *Journal of Language and Education*. https://doi.org/10.17323/jle.2025.24828
21. Paas, F., & van Merriënboer, J. J. G. (2021). Cognitive load theory: Methods to manage working memory load in the learning of complex tasks. *Educational Psychology Review, 33*, 1–17. https://doi.org/10.1007/s10648-020-09537-5
22. Steen, G. J. (2023). Thinking by metaphor, fast and slow: Deliberate metaphor theory offers a new model for metaphor and its comprehension. *Frontiers in Psychology, 14*. https://doi.org/10.3389/fpsyg.2023.1242888
23. Sweller, J., Ayres, P., & Kalyuga, S. (2020). *Cognitive load theory*. Springer. https://doi.org/10.1007/978-1-4419-8126-4
24. Wang, D., Zhang, L., & Huang, Y. (2024). Tracking the development of logical metaphor usage in argumentative writing: A longitudinal study with EFL learners. *System, 122*, 103292. https://doi.org/10.1016/j.system.2024.103292
25. Wardana, I. K. (2024). Differences in EFL students' simile and metaphor comprehension. *Jurnal Pendidikan Bahasa Inggris, 12*(1). https://doi.org/10.23887/jpbi.v12i1.78213
26. Xue, Q. (2025). The role of metaphor instruction in English education. *Frontiers in Humanities and Social Sciences*. https://doi.org/10.54691/wnez1570
27. Yang, L. (2025). Exploring the effect of metaphor awareness-raising instruction on L2 pragmatic development. *Language Teaching Research*. https://doi.org/10.1177/13621688251368638
28. Yu, N. (2022). Cultural metaphor. *Annual Review of Linguistics*. https://doi.org/10.1146/annurev-linguistics-030521-041723
29. Yuyao, L., Shuo, C., Ao, W., & Hua, W. (2025). Metaphor analysis in academic writing experiences. *Arab World English Journal, 16*(2), 168–184. https://doi.org/10.24093/awej/vol16no2.10
30. Zhou, X., Younas, M., Omar, A., & Guan, L. (2022). Can second language metaphorical competence be taught through instructional intervention? A meta-analysis. *Frontiers in Psychology, 13*, 1065803. https://doi.org/10.3389/fpsyg.2022.1065803

Quarterly refereed journal for studies & research (Educational & Human Sciences) No. 32

ISSN (Print) 2596 – 7517
ISSN (Online) 2597 – 307X
FULL PAPER

Post-2016 Transformation of Saudi Arabia's Business Law: Vision-Driven Codification and Economic Diversification

Prepared by

Meshal Sulaiman M Alkhodairy
Meshal S. Alkhodairy Law Firm - Independent Researcher
Floor No.1, Office No. 106,
Aljumaiah Center
King Fahad Street, Riyadh, 12361

Abstract

Saudi Arabia's post-2016 legal reforms, framed within Vision 2030, represent a comprehensive restructuring of the Kingdom's legal-economic infrastructure, emphasizing a hybrid codification approach that balances legislative consolidation with sector-specific regulatory agility. This approach integrates doctrinal clarity with empirical performance indicators to enhance legal certainty, investor confidence, and market adaptability across diverse sectors including financial services, corporate governance, insolvency, and dispute resolution. The reforms address pre-existing fragmentation by embedding hierarchy clauses, procedural safeguards such as randomized case allocation, and adaptive review mechanisms triggered by measurable benchmarks. Institutional coordination among judiciary, regulatory authorities, and legislative bodies is strengthened to ensure consistent application and feedback-driven refinement. Equality norms are systematically incorporated into economic statutes to promote inclusive market participation. Comparative analysis highlights alignment with international frameworks like UNCITRAL and UNIDROIT, while also identifying unique adaptations reflecting domestic policy priorities. The model's tiered legislative architecture, empirical trigger mechanisms, and integrated enforcement strategies offer a replicable template for jurisdictions seeking to harmonize legal certainty with operational flexibility in pursuit of economic diversification and sustainable growth.

Keywords: Business Law , Economic Diversification.

1.Introduction

Saudi Arabia's post-2016 legal reforms under Vision 2030 represent a market-oriented redesign of the Kingdom's legal-economic structure through "Vision-driven codification," which merges legislative consolidation with explicit economic objectives. This model aims to enhance legal certainty, align with international investment standards, and support sectoral diversification. Some reforms adopt comprehensive codification for coherence, while others use targeted amendments to address regulatory bottlenecks (Cooper 2023). The approach resembles omnibus legislation used internationally to unify fragmented rules (Sujono & Nugroho 2023), though Saudi drafting remains cautious to avoid weakening protective norms.

Institutionally, the reforms balance centralized oversight with delegated operational authority, reflecting moderated decentralization suited to Saudi governance (Baltsii 2023). In sectors like energy and tourism, technical agencies streamline procedures while strategic control remains national. Vision-driven codification also extends to investment insurance regulation, aligning domestic frameworks with international standards to strengthen investor confidence while retaining flexibility for local product structures (Wijanto 2023).

Non-commercial policies, such as identity documentation rules, indirectly influence commercial outcomes by shaping labor market inclusion and employer liability (Gascoigne 2024). Comparative experiences with integrated codification abroad (Riwanto 2023) highlight Saudi Arabia's hybrid model, combining civil-law hierarchy with multi-sector consolidation typical of common-law systems.

Legal capacity building is essential for smooth implementation; training programs emphasize case-based reasoning and statutory interpretation to help practitioners navigate new regulatory regimes (Zhao & Tang 2022). Effective coordination between executive and legislative bodies is equally critical, as misalignment can produce inconsistent regulations that undermine investor confidence (Imam & Mulyanto).

Overall, the reforms reflect intentional layering: using omnibus consolidation where economically beneficial, applying precise sector-specific amendments where needed, and embedding procedural innovations to support both domestic and foreign investors. This positions codification not merely as a legal exercise but as an instrument of economic engineering aligned with Vision 2030's transformation goals.

2 Theoretical and Conceptual Foundations .

2.1 Law-and-development paradigms .

2.1.1 Historical evolution of law-and-development

The historical trajectory of law-and-development thinking reflects cyclical shifts between periods emphasizing state-led institutional structuring and phases privileging market-driven regulatory flexibility. An early phase, observable in mid-20th-century postcolonial contexts, embedded law as an instrument for central state consolidation, using codified frameworks to distribute governance authority while preserving political primacy over economic actors. In such models, legal architecture was often treated as a tool for administratively managed modernization rather than as a facilitative platform for private enterprise

expansion. The emphasis rested heavily on hierarchically integrated codes and formal statutes designed to synchronize multiple societal domains under unified legal norms (Imam & Mulyanto)**.**

During the 1970s and 1980s, however, law-and-development paradigms began integrating market doctrines rooted in trade liberalization discourse. This was driven both by internal reformist movements and external prescriptions from international financial institutions advocating deregulation and privatization. The narrative shifted toward seeing law less as a controlling mechanism and more as an enabling infrastructure. The operational lens here involved procedural efficiency reforms, aimed at reducing transaction costs for commercial actors while maintaining baseline social protections. Comparative studies in jurisdictions like India or Brazil showed how decentralization could be adopted without creating entirely new public-law entities; instead, functions were reallocated from existing bodies while avoiding fundamental structural transformatio**n** (Riwanto, Suryaningsih & Putri)**.**

In the subsequent decades, particularly after the dissolution of centrally planned systems across parts of Europe and Asia, attention turned toward hybridized models combining selective codification with sectoral autonomy for market regulators (Semenov, 2024)**.** These hybrids retained skeleton frameworks from earlier centralized systems yet incorporated targeted revisions allowing flexible allocation of administrative authority. They prioritized harmonization where transaction-heavy sectors demanded predictability, insurance regulation being one example, while leaving space for context-specific policy measures at regional levels (Wijanto)**.**

… by broader socio-political transformations rather than purely economic pressures. Where legislative reform intersected identity or social classification debates, for example, gender or civil status markers, the framework's evolution reflected attempts to reconcile equality norms with labor mobility needs. Movements proposing structural changes like decertifying certain identifiers introduced novel considerations into doctrinal development: the coherence of the legislative text had to be weighed against its role as a driver for deeper political change (Imam & Mulyanto)**.** This illustrated that legal viability depended not only on drafting precision but also on public acceptability and institutional readiness. The Indonesian experience adds another dimension: economic legal policy there has historically been situated within a broader system in which law serves as an impersonal national mechanism transcending individual actors (Riwanto, Suryaningsih & Putri)**.** Law's role was construed as architectonic, shaping political superstructures and coordinating economic mechanisms alongside cultural norms of legality. However, this structuralist foundation proved susceptible to inefficiencies when confronted with post-liberalization bureaucratic minimalism coupled with excessive privatization (Semenov, 2024)**.** The intended outcome, greater efficiency through reduced state intervention, was often undermined by weakened oversight capacities and rising corruption indices. Thus, economic growth objectives became tethered to revitalized calls for stronger enforcement apparatuses capable of underpinning sustainable development cycles. More contemporary iterations of law-and-development theory seek integration between doctrinal clarity and empirical responsiveness. Comparative evidence suggests that strong legislative passage rates alone cannot guarantee developmental impact unless allied with effective application mechanisms (Wijanto)**.** Incorporation of structured indicators, measuring procedural turnaround times, jurisdictional overlaps resolved, or contractual enforcement success rates, allows empirical scrutiny of whether codified reforms are functioning beyond their textual definitions. Such mixed assessment methodologies respond to historical lessons where cosmetic statutory changes failed to yield tangible development benefits due to absence of coordination between executive agendas and subnational implementation. Across these oscillations, from state consolidation through liberalization waves to hybrid configurations, the historical pattern highlights two persistent tensions: balancing centralized certainty against decentralized adaptability, and reconciling protective jurisprudence with facilitation of enterprising activity.

These tensions remain visible even in modern constitutional innovations that define special regulatory zones such as federal territories (Semenov, 2024). Examining Russia's "Sirius" federal territory clarifies how constitutional amendment can inaugurate a unique public-law entity without full alignment to foreign analogues, thereby stressing the need for comprehensive normative regulation to avoid fragmented governance landscapes. What emerges from this historic layering is an incremental but adaptive character within law-and-development thought, a recognition that legal frameworks must evolve alongside societal shifts yet preserve foundational coherence. This dual imperative appears repeatedly across jurisdictions that transitioned from tightly linked political-economic coding toward designs allowing differentiated treatment based on sectoral risk profiles or geographic governance experiments. When contextualized within current reform narratives like Vision 2030 (Section 1), history offers predictive cues about which structural alignments may endure under changing economic pressures and which may fracture absent reinforced coordination between normative design and applied practice.

2.1.2 Critiques and reformulations

An integrated critique of Saudi Arabia's Vision 2030 legal reforms highlights the tension between codified certainty and regulatory agility. While "Vision-driven codification" enhances predictability, excessive consolidation risks creating rigid frameworks that struggle to adapt to rapid economic or technological changes (Imam & Mulyanto). This challenge is evident in sectors like insurance-linked investment products, where evolving markets require swift regulatory updates to maintain solvency without hindering innovation (Riwanto, Suryaningsih & Putri).

Selective decentralization also presents risks. Delegating authority to technical agencies can improve licensing efficiency, but inconsistent oversight across governance levels may lead to fragmented enforcement (Semenov, 2024). Saudi Arabia's hybrid model—central strategic control with delegated procedures—works reasonably well, yet weak feedback loops between central and delegated units may slow necessary legal amendments.

Empirical evidence from judicial systems shows that procedural randomness affects impartiality and investor confidence (Wijanto). Without strong safeguards, streamlined commercial procedures may be undermined by perceived bias. Equality norms also intersect with economic regulation; discriminatory identity rules can distort labor markets and reduce competitiveness (Imam & Mulyanto). Critics argue that such intersections are insufficiently theorized in legislative drafting.

Practitioner readiness remains uneven. Training programs vary in focus, and a more integrated approach combining doctrinal and empirical skills is needed (Riwanto, Suryaningsih & Putri). Comparatively, common-law omnibus systems achieve clarity through unified language, whereas Saudi Arabia's civil-law hierarchy combined with selective consolidation can create inconsistencies (Semenov, 2024). Embedding adaptive clauses—such as sunset provisions tied to economic indicators—could mitigate rigidity (Wijanto).

A broader reformulation should incorporate socioeconomic performance metrics alongside legal audits. Indicators such as dispute resolution speed, FDI inflows, and regional uniformity provide more accurate assessments of reform effectiveness. Recommended adjustments include: embedding adaptive clauses, strengthening feedback between regulators and decentralized units, enhancing impartiality safeguards, improving practitioner training, and harmonizing hybrid codification methods.

The definitional scope of codification under Vision 2030 reflects debates over completeness versus partiality. Exhaustive codification reduces conflicts but risks obsolescence; partial codification increases agility but may fragment norms (Imam & Mulyanto; Riwanto, Suryaningsih & Putri). Fast-moving sectors like unit-linked insurance require both stability and flexibility (Semenov, 2024). Vertical integration also raises questions about delegation boundaries and investor perceptions of uniformity (Wijanto).

Socio-legal intersections complicate scope definition, especially regarding equality norms and labor market access (Imam & Mulyanto). Codification must balance social protections with commercial efficiency. Another debate concerns the division between primary codes and subsidiary regulations; excessive reliance on subordinate instruments risks inconsistency, as seen in Russia's "Sirius" federal territory (Semenov, 2024).

Judicial behavior studies show that incentive structures influence interpretation, making procedural safeguards essential for predictability (Wijanto). Some scholars argue for embedding societal benefit criteria into codification, though this risks interpretive ambiguity (Imam & Mulyanto).

A practical solution is a tiered codification model distinguishing immutable principles, adaptable economic mechanisms, and delegated instruments. This structure balances certainty with flexibility. Ultimately, defining codification under Vision 2030 requires precise drafting and empirical feedback loops to maintain stability while enabling adaptation in high-value sectors central to economic diversification (Semenov, 2024).

2.2.2 Comparative approaches to codification

Comparative perspectives show that while codification universally aims at clarity and coherence, jurisdictions differ sharply in how they achieve it. Civil Law systems emphasize hierarchical, exhaustive codes, whereas Common Law systems often use omnibus statutes to unify fragmented rules and enhance transparency. Saudi Arabia's Vision 2030 framework sits between these models, blending structural hierarchy with selective consolidation shaped by political oversight and sector-specific priorities (Wijanto).

In Indonesia, codification tends toward comprehensive corpus juris structures that enhance predictability but risk rigidity when rapid regulatory updates are needed (Imam & Mulyanto). Reform discussions there highlight advisory bodies aimed at simplifying regulations and reducing compliance burdens (Riwanto, Suryaningsih & Putri), offering lessons for Saudi Arabia's shift toward more responsive statutory instruments.

Common Law jurisdictions use omnibus legislation to consolidate disparate acts, eliminate contradictions, and strengthen investor confidence (Semenov, 2024). However, success depends on precise drafting and contextual tailoring; poorly integrated borrowing can create ambiguities (Wijanto).

Decentralization models add complexity. European subsidiarity frameworks embed local discretion within statutory architecture, allowing regional adaptation while meeting national benchmarks (Imam & Mulyanto). Saudi Arabia partially delegates technical licensing tasks but lacks robust feedback mechanisms to ensure consistent interpretation across governance levels (Riwanto, Suryaningsih & Putri).

Federal experiences, such as Russia's "Sirius" territory, show that special governance zones require detailed normative foundations; insufficient primary regulation leads to fragmented subordinate rules (Semenov,

2024). Saudi drafters can apply this lesson when designing special economic zones by embedding baseline rights and procedural guarantees in principal statutes.

Judicial performance also shapes codification outcomes. Variations in appointment and incentives affect how laws are applied, making procedural safeguards—like randomized case assignment—essential for fairness and investor confidence (Imam & Mulyanto). Comparative evidence supports embedding such safeguards directly in commercial codes rather than relying on administrative protocols (Wijanto).

Socioeconomic inclusivity provisions further influence codification. Some jurisdictions integrate equality norms into commercial legislation to prevent discriminatory market distortions (Riwanto, Suryaningsih & Putri). In Saudi Arabia, debate continues over whether such norms should be embedded within economic codes or coordinated through separate social legislation. Comparative experience warns against abstract equality clauses lacking actionable metrics (Semenov, 2024).

Drafting lessons point toward tiered codification models combining immutable principles with adaptable economic mechanisms reviewed periodically through performance indicators (Wijanto). Model clauses linking licensing regimes to biennial evaluations align with international adaptive practices while preserving statutory certainty.

Finally, comparative analysis underscores the need for empirical monitoring frameworks. Jurisdictions relying solely on textual review miss operational deficiencies visible through data such as licensing processing times or dispute resolution throughput. Embedding performance triggers into economic codes enables automatic recalibration without full legislative overhaul.

Overall, Saudi Arabia's codification trajectory can benefit from selective borrowing: adopting Common Law consolidation where fragmentation undermines investment certainty, applying Civil Law hierarchical discipline for nationwide coherence, using subsidiarity-based delegation where local tailoring improves efficiency, and embedding empirical review mechanisms to ensure statutes evolve predictably with economic dynamics (Imam & Mulyanto). This calibrated synthesis supports Vision 2030's goal of building a stable yet adaptable legal foundation for long-term economic transformation.

3 Historical Context and Drivers of Reform

3.1 Pre-2016 Saudi legal landscape

3.1.1 Fragmentation of legal sources

Before Vision 2030, Saudi Arabia's statutory landscape was fragmented both horizontally across commercial, labour, investment, and financial domains, and vertically across inconsistent layers of subsidiary regulations. This dispersion created interpretive uncertainty, as overlapping statutes and ministerial regulations lacked harmonisation clauses, leaving practitioners and investors to navigate contradictory or outdated provisions (Imam & Mulyanto). Unlike Civil Law jurisdictions with systematic codification, Saudi legislation evolved through piecemeal amendments, producing cumulative incoherence (Riwanto, Suryaningsih & Putri). Licensing regimes often required consulting decades-old statutes alongside modern decrees without clear hierarchical guidance, increasing transaction costs.

Empirical indicators showed inconsistent administrative timelines across sectors, reflecting the absence of unified procedural benchmarks (Semenov, 2024). Conflicting subordinate rules further undermined procedural clauses in primary legislation (Wijanto). Vertically, delegation mechanisms were weakly defined, allowing local bodies to adapt national rules without statutory boundaries, resulting in uneven enforcement and region-specific compliance expectations (Imam & Mulyanto). This unpredictability complicated contractual planning, especially for joint ventures facing divergent regional interpretations (Riwanto, Suryaningsih & Putri).

Judicial interpretation added another layer of uncertainty. Courts relied on scattered legislative fragments or uncodified administrative instructions, producing doctrinal variance across similar cases (Semenov, 2024). Without integrated codes, consistency depended on individual adjudicators rather than institutional coherence, undermining predictable dispute resolution (Wijanto). Fragmentation also limited the integration of equality norms into economic legislation, leaving labour inclusion issues outside commercial statutes and creating coordination gaps between social and economic regulators (Imam & Mulyanto).

Sector-specific bottlenecks were acute in composite products like insurance-linked investments, where solvency rules and asset allocation standards were regulated under separate laws without cross-reference clauses. Regulators interpreted unrelated statutes differently, exposing insurers to legal risk (Riwanto, Suryaningsih & Putri). Comparisons with Russia's "Sirius" territory illustrate how insufficient normative detail in primary acts leads to fragmented subordinate rules (Semenov, 2024), a pattern mirrored in Saudi sectoral laws that delegated too much procedural design to ministries without statutory anchors.

Addressing pre-2016 fragmentation required doctrinal consolidation and empirical calibration. Vision-driven codification introduced mechanisms to unify dispersed provisions and embed performance-based triggers (Section 2.2.2). Drafting solutions include explicit hierarchy clauses clarifying the relationship between statutes and ministerial regulations, and mandatory review boards to resolve conflicts. Prior to reform, the fragmented statutory environment produced unpredictable interpretation and enforcement, hindering diversification goals. Vision 2030 reforms thus aimed to integrate dispersed rules through codification that balances flexibility with coherence (Imam & Mulyanto).

3.1.2 Impact on business certainty

The fragmented statutory environment in Saudi Arabia before Vision 2030 significantly undermined business certainty. Dispersed and uncoordinated legislative instruments created doctrinal ambiguity, as companies had to navigate overlapping statutes and ministerial regulations lacking harmonisation clauses (Riwanto, Suryaningsih & Putri). This opacity in statutory hierarchy increased compliance burdens, especially for cross-sector operations such as insurance-linked investment products, where obligations were spread across unrelated instruments (Semenov, 2024).

Procedural inconsistency further weakened certainty. Licensing turnaround times varied widely across sectors and regions due to the absence of unified benchmarks (Wijanto). Businesses often faced months-long delays in some jurisdictions while identical licences were issued within weeks elsewhere, discouraging multi-regional expansion and distorting diversification strategies. Delegation mechanisms were not codified, allowing regulators to issue divergent compliance requirements for similar activities (Imam & Mulyanto). This was particularly problematic in financial services, where prudential and capital market rules were interpreted inconsistently across authorities (Riwanto, Suryaningsih & Putri).

Judicial inconsistency compounded uncertainty. Courts relied on scattered statutory fragments or uncodified circulars when primary legislation lacked clarity, producing variable outcomes across similar cases (Semenov, 2024). Without integrated codes, adjudication depended heavily on individual judges rather than institutional doctrine (Wijanto). The separation of socio-economic inclusion norms from economic statutes also created risks, as equality requirements were enforced administratively rather than doctrinally, limiting their effectiveness (Imam & Mulyanto).

Sector-specific fragmentation was acute in composite regulatory areas like insurance-linked investments, where solvency and asset allocation rules were governed by separate laws without cross-reference clauses. Regulators exercised broad discretion, exposing firms to conflicting interpretations (Riwanto, Suryaningsih & Putri). Similar issues appeared in sectoral laws that delegated procedural detail entirely to ministerial regulations without statutory anchoring, mirroring gaps seen in Russia's "Sirius" federal territory (Semenov, 2024).

Addressing these deficiencies required codification tools designed to enhance certainty. Proposed solutions include hierarchy clauses clarifying the relationship between statutes and implementing regulations, national interpretive panels to resolve discrepancies, and review triggers tied to empirical indicators (Wijanto; Imam & Mulyanto). Embedding impartiality safeguards—such as randomized case assignment—within commercial codes would also strengthen judicial predictability (Riwanto, Suryaningsih & Putri).

Overall, pre-reform fragmentation inflated transaction costs, produced procedural variability, generated conflicting regulatory obligations, weakened judicial consistency, and created structural gaps in socio-economic integration. Vision-driven codification aims to resolve these issues through consolidated statutory architecture, harmonisation mechanisms, empirical review protocols, and unified adjudicatory safeguards aligned with diversification goals (Imam & Mulyanto).

3.2 Economic diversification imperatives

3.2.1 Vision 2030 strategic objectives

Vision 2030 positions legal reform as a central driver of economic diversification, capital inflow expansion, and institutional modernization. The strategy seeks to balance predictable, coherent legal structures with regulatory agility needed for innovation and shifting global market trends (Riwanto, Suryaningsih & Putri). This requires codification that embeds substantive economic rights alongside mechanisms enabling timely and orderly adjustment.

Diversification goals—tourism, financial services, technology-intensive manufacturing—demand tailored regulatory ecosystems. In finance, expanding permissible instruments must be paired with solvency safeguards and integrated supervision across capital markets and insurance regulation to avoid fragmented oversight (Semenov, 2024). Cross-sector interpretive hierarchies can ensure prudential rules override conflicting licensing norms.

Investment attractiveness is strengthened through streamlined dispute resolution and transparent licensing. Omnibus consolidation reduces contradictions in legacy statutes, improving enforceability and investor confidence (Wijanto). Yet consolidation must be paired with procedural equity; safeguards such as randomized judicial assignment mitigate bias risks (Imam & Mulyanto).

Sector-specific growth requires calibrated decentralisation. Technical licensing for tourism or renewable energy can be delegated to subnational agencies, while strategic oversight remains central. Statutory clauses should grant bounded discretion tied to national benchmarks, with re-centralisation triggered upon persistent underperformance (Riwanto, Suryaningsih & Putri).

Entrepreneurship development intersects with regulatory simplification. Advisory bodies—similar to those used internationally—could review and prune redundant regulations, reducing compliance burdens for SMEs (Semenov, 2024). Their authority could include proposing amendments based on quantified compliance cost metrics.

Labour market inclusion aligns with commercial reform where discriminatory barriers reduce competitiveness. Embedding equality norms directly into economic statutes ensures coherent enforcement across commerce and labour domains (Wijanto). Draft clauses may require licensed entities to adopt non-discriminatory recruitment protocols enforceable by both commerce and labour authorities.

Regulatory predictability is enhanced through performance-linked legislative review cycles. Triggers such as deviations in licensing times or shifts in sectoral GDP contribution can compel timely statutory revision (Imam & Mulyanto). Effective implementation depends on reliable empirical indicators to avoid inertia or overcorrection.

Institutional capacity building ensures consistent application of reformed laws. Expanded training—covering financial derivatives, sustainability standards, and other sector-specific content—bridges doctrinal text with operational realities, reducing transitional uncertainty (Riwanto, Suryaningsih & Putri). Hybrid integration across commerce, insurance, and securities law requires practitioners capable of navigating previously siloed domains (Semenov, 2024).

Legal modernization is also tied to broader infrastructural reforms, including fiscal incentives, PPPs, and international collaboration agreements. Clear statutory language is essential to avoid interpretive divergence that could undermine contractual reliability (Wijanto). Thus, legal text becomes an economic asset underpinning diversification credibility.

3.2.2 Private sector participation targets

Private sector participation under Vision 2030 builds on the diversification blueprint by positioning legal reform as a core driver of expanding private sector output and GDP share. Codification is treated not only as a governance tool but as a mechanism to stimulate market entry, operation, and exit aligned with national growth objectives (Riwanto, Suryaningsih & Putri). Achieving quantitative targets—such as increasing SME contribution—depends on statutory clarity and procedural efficiency across regulatory layers.

SME enablement is central. Pre-reform barriers like monopolistic resource control and restrictive financing limited competition (Imam & Mulyanto). New codified reforms introduce procedural fairness in licensing and anti-concentration clauses to prevent dominant market capture. Access to finance is expanded through banking incentives and alternative channels such as venture capital and crowdfunding, supported by proportionate solvency protections (Riwanto, Suryaningsih & Putri). Performance-triggered review clauses allow recalibration when SME lending falls below GDP-linked thresholds.

Omnibus consolidation of commercial laws reduces transaction costs and eliminates contradictions between legacy statutes, improving operational predictability for medium-sized firms (Semenov, 2024). Cross-reference mechanisms ensure subordinate regulations align with parent legislation (Wijanto). Decentralised licensing accelerates growth in targeted sectors—renewable energy, eco-tourism, cultural industries—while statutory benchmarks enforce national alignment. Regional agencies report biannual performance data; failure triggers mandated assistance or re-centralisation (Imam & Mulyanto).

Investor protection mechanisms strengthen both foreign inflow and domestic entrepreneurial confidence. Randomised case allocation and procedural deadlines enhance fairness and predictability in dispute resolution (Riwanto, Suryaningsih & Putri). Inclusion norms are integrated into economic statutes, linking non-discrimination to licensing or subsidy eligibility, ensuring sectoral expansion aligns with labour market diversity goals (Semenov, 2024). Training requirements for subsidised SMEs create a feedback loop between private sector growth and human capital development (Wijanto).

Comparative lessons highlight risks of rigidity in exhaustive codification models like Indonesia's (Imam & Mulyanto). Saudi reforms mitigate this through sunset provisions tied to sectoral performance, preventing long-term resource capture by early entrants. Multi-stakeholder advisory panels institutionalise continuous evaluation, using structured indicators—licensing turnaround variance, return deviations, complaint-resolution ratios—to recommend statutory amendments (Riwanto, Suryaningsih & Putri). Indicator-linked triggers ensure reform responsiveness without relying solely on ministerial discretion (Semenov, 2024).

Safeguards against backsliding include supremacy clauses ensuring SME facilitation and competitive neutrality provisions override conflicting enactments unless explicitly amended (Wijanto). These clauses protect reform priorities from erosion by subordinate rulemaking or legacy frameworks.

In sum, embedding private sector participation targets into Vision 2030's legal framework requires coordinated drafting and empirical mechanisms: codal consolidation to reduce bottlenecks; equitable finance access; benchmark-linked decentralisation; inclusion norms within economic statutes; anti-concentration safeguards; indicator-driven review bodies; and supremacy clauses ensuring doctrinal coherence (Imam & Mulyanto). Together, these strategies support both quantitative GDP growth and balanced distributional outcomes within Saudi Arabia's evolving diversified economy (Riwanto, Suryaningsih & Putri).

4 Governance and Institutional Architecture

4.1 Key reform actors

4.1.1 Judiciary and Ministry of Justice

After 2016, the judiciary and Ministry of Justice (MOJ) became the two core institutional pillars supporting Vision-driven codification. Their roles are interdependent: the judiciary converts codified norms into enforceable outcomes, while the MOJ designs policy architecture and ensures procedural navigability across jurisdictions (Imam & Mulyanto). Alignment between legislative clarity and judicial interpretation is essential; without it, codal reforms cannot achieve their economic or institutional objectives.

The MOJ's dual mandate spans legislative refinement and judicial administration. It coordinates cross-ministerial drafting for omnibus commercial codes (Riwanto, Suryaningsih & Putri), standardises procedural rules, oversees case-management technologies, and trains judges to apply consolidated statutes uniformly. Procedural coherence amplifies substantive certainty, and empirical indicators—such as dispute resolution timelines and reversal rate variance—help assess whether reforms improve the investment climate (Semenov, 2024).

Judicial independence is treated as a functional requirement for market trust (Wijanto). Structural incentives or administrative habits can undermine impartiality, as seen in comparative cases where external remunerated assignments affected judicial behaviour (Imam & Mulyanto). Safeguards such as mandatory randomised case allocation within specialised benches reduce bias risks. A model clause may require automated randomisation overseen by an integrity officer.

Training is critical during transition from fragmented laws to consolidated codes. Judges must harmonise interpretive habits and develop sector-specific commercial acumen—for example, understanding solvency metrics in insurance-linked investment products (Semenov, 2024). The MOJ can institutionalise continuous professional development tied to reform benchmarks.

Communication gaps between MOJ and lower courts risk undermining reform goals (Wijanto). Statutory provisions requiring biannual appellate reports on interpretive conflicts could trigger review committees tasked with proposing clarifying amendments (Imam & Mulyanto). This feedback loop ensures bottom-up judicial experience informs top-down legislative refinement.

Regional enforcement divergence was common pre-reform due to absent delegation clauses (Riwanto, Suryaningsih & Putri). Vision-driven codification introduces hierarchical source ranking and conflict-resolution clauses, but empirical tracking—such as dispersion coefficients for monetary awards—remains necessary to confirm doctrinal convergence (Semenov, 2024).

Even without stare decisis, Saudi courts influence investor sentiment through consistency in rulings (Wijanto). MOJ-issued interpretive bulletins distilled from appellate decisions can improve transparency and reduce reliance on informal networks (Imam & Mulyanto). These bulletins can be given quasi-official status without compromising judicial independence.

Cross-sector coordination is essential for reforms in areas like anti-corruption enforcement or SME facilitation (Riwanto, Suryaningsih & Putri). Inter-agency working groups co-chaired by judiciary and MOJ officials can harmonise protocols, especially in capital-intensive sectors sensitive to enforcement delays (Semenov, 2024).

Social inclusion norms embedded in economic statutes require judicial interpretation when disputes arise (Wijanto). Enforceability depends on doctrinal precision and judge preparedness (Imam & Mulyanto). Clinical legal education principles suggest involving judges in reform evaluation pilots, contributing anonymised procedural data to strengthen evidence-based recalibration (Semenov, 2024).

Ultimately, effective Vision-driven codification requires recognising the complementary competencies of MOJ and the judiciary (Wijanto). The MOJ shapes macro-architecture—codes, procedures, training—while the judiciary delivers micro-level enforcement through impartial adjudication. Structured indicators such as turnaround times, regional award dispersion, and training completion ratios must guide iterative review cycles

embedded within adaptive clauses (Imam & Mulyanto). Without integrated design and application, gains from codal consolidation risk erosion through inconsistent practice or procedural lag (Riwanto, Suryaningsih & Putri).

4.1.2 Financial and capital market regulators

Financial and capital market regulators play a central role in translating Vision-driven codification into actual market behaviour. Unlike the judiciary and MOJ, which focus on interpretation and procedural coherence, these regulators actively shape market structure through entry thresholds, permissible instruments, prudential rules, disclosure standards, and enforcement measures (Imam & Mulyanto). Post-2016 codification integrates previously siloed regimes—insurance, securities, collective investment schemes—into a unified statutory architecture with harmonised definitions to prevent regulatory arbitrage (Riwanto, Suryaningsih & Putri; Semenov, 2024).

A key area is unit-linked investment products, regulated through tiered rules combining statutory solvency formulas with flexible asset allocation bands delegated to secondary regulations and reviewed through performance triggers (Wijanto). This balances investor protection with innovation capacity. Regulators such as CMA and SAMA publish empirical indicators—licensing turnaround times, enforcement actions, compliance costs, cross-border flows—to support transparency and activate statutory review triggers when metrics show persistent underperformance (Imam & Mulyanto; Riwanto, Suryaningsih & Putri).

Limited decentralisation exists through SAMA branches handling microfinance and insurance intermediary licensing under uniform benchmarks and mandatory reporting (Semenov, 2024; Wijanto). This addresses pre-reform inconsistencies in regional evidentiary standards. Overlapping jurisdiction between CMA and SAMA still causes procedural delays, prompting proposals for statutory coordination mandates requiring joint decision boards and synchronised review periods (Riwanto, Suryaningsih & Putri).

Judicial interaction remains a friction point when generalist courts interpret specialised financial provisions. Allowing regulators to submit written observations in relevant litigation—an amici curiae-style mechanism—would enhance technical accuracy without compromising judicial independence (Imam & Mulyanto; Riwanto, Suryaningsih & Putri).

Social inclusion is incorporated through CMA requirements obliging large intermediaries to adopt non-discrimination recruitment policies, embedding equality norms into economic statutes (Semenov, 2024; Wijanto). Publishing aggregated workforce composition data aligns compliance with ESG-driven investor expectations (Imam & Mulyanto).

Institutional coordination parallels international advisory structures like the Dutch ATR. Pilot committees involving CMA, listed companies, SMEs, and external experts propose annual amendment schedules based on compliance burden metrics (Semenov, 2024). Statutory authority for such committees would institutionalise regulatory streamlining (Wijanto).

Enforcement pattern analysis—sanction logs, penalty ratios, settlement prevalence—helps assess whether consolidation improves deterrence without chilling market activity. Statutory proportionality principles ensure penalties remain credible yet balanced (Imam & Mulyanto; Riwanto, Suryaningsih & Putri).

Overall, financial and capital market regulators act as the operational nerve centres of Vision-driven codification. Harmonised definitions, empirically triggered flexibility, cross-authority coordination, judicial engagement gateways, inclusion-linked accreditation rules, advisory panel powers, and transparent enforcement metrics together create a regulatory spine that is stable yet adaptable, aligned with Saudi Arabia's integrated legal certainty model and Vision 2030's economic transformation agenda (Imam & Mulyanto).

4.2 Mechanisms of law reform

4.2.1 Legislative drafting processes

Legislative drafting under Vision 2030 has shifted from a purely textual exercise to an integrated mechanism aligning economic objectives with enforceable legal architecture. The process now combines doctrinal coherence with empirical stakeholder input to produce statutes that are predictable yet adaptable (Imam & Mulyanto). Early articulation of statutory scope—whether comprehensive codification or targeted amendment—guides drafting direction through coordination between ministries and regulatory experts (Riwanto, Suryaningsih & Putri).

Drafting begins with a systematic review of existing laws, mapping conflicts between primary and subordinate regulations and identifying cross-sector inconsistencies, such as mismatched licensing rules between capital markets and insurance (Semenov, 2024; Wijanto). Clear hierarchy clauses are embedded to ensure subordinate regulations cannot override parent statutes, addressing a major weakness of pre-2016 legislation (Imam & Mulyanto).

An iterative consultation phase follows, using prototype legislation circulated among ministries, regulators, trade associations, practitioners, and market actors (Riwanto, Suryaningsih & Putri). Feedback refines clarity and tests operational viability. Technical provisions—such as solvency formulas for insurance-linked products—are stress-tested against reporting systems, with adjustments made either in statutory text or delegated regulations (Semenov, 2024; Wijanto). Explanatory memoranda document cost–benefit analyses and rationale for chosen solutions, enhancing transparency and legitimacy.

Final consolidation requires alignment with MOJ and legislative chambers to ensure procedural compatibility (Imam & Mulyanto). Adaptability is embedded through sunset clauses and performance-linked review triggers tied to sectoral metrics like GDP contribution thresholds, especially in fast-moving sectors such as tourism and renewable energy (Riwanto, Suryaningsih & Putri; Semenov, 2024).

Equality norms are increasingly integrated directly into economic statutes rather than siloed in social policy laws (Wijanto). Non-discrimination clauses linked to licensing and market participation close enforcement gaps and support inclusive diversification goals (Imam & Mulyanto). Drafting requires precise definitions and clear remedial pathways to ensure enforceability in commercial adjudication (Semenov, 2024).

Empirical enforcement realities also shape drafting. Studies of judicial behaviour and regional licensing disparities inform clauses mandating procedural uniformity, such as randomised judicial allocation for commercial disputes (Riwanto, Suryaningsih & Putri; Imam & Mulyanto). Inter-agency working groups ensure harmonisation across parallel reform tracks, preventing future fragmentation like pre-2016 overlaps between insurance and securities regimes (Semenov, 2024; Wijanto).

Post-consultation synthesis produces formal Law Reform Proposal reports documenting accepted and rejected amendments, accompanied by Action Plans targeting legislative passage priorities (Riwanto, Suryaningsih & Putri). Some drafts undergo external review to ensure international investment compatibility (Semenov, 2024; Wijanto).

Monitoring provisions embedded during drafting require regular performance assessments tied to statutory triggers—licensing benchmarks, dispute resolution timelines, investor metrics—to initiate amendment cycles without waiting for political intervention (Imam & Mulyanto). The Vision-driven drafting model thus integrates hierarchy clarity, stakeholder validation, adaptability clauses, inclusivity norms, empirical safeguards, inter-agency harmonisation, transparent proposal documentation, strategic lobbying, and statutory monitoring triggers into a coherent legislative architecture (Riwanto, Suryaningsih & Putri; Semenov, 2024).

Together, these elements ensure that legal drafting supports both certainty and economic dynamism, enabling Saudi Arabia's legal system to remain stable yet responsive under rapidly shifting global competitiveness conditions.

4.2.2 Regulatory rulemaking and guidelines

Regulatory rulemaking under Vision 2030 operates as the practical extension of legislative codification, converting broad statutory mandates into detailed, enforceable norms across economic sectors. Regulators such as SAMA and CMA now follow structured rule-development protocols grounded in impact diagnostics, assessing compliance burdens, interpretive clarity, and performance indicators like licensing turnaround times and enforcement volumes (Riwanto, Suryaningsih & Putri; Semenov, 2024). When gaps or inconsistencies arise—often due to outdated standards or misalignment with newly codified provisions—working committees comprising regulators, industry stakeholders, legal advisers, and consumer groups draft updated guidelines (Wijanto).

Post-Vision 2030 guidelines adopt tiered structures mirroring statutory architecture: core principles from codified law, sector-specific operational directives, and interpretive notes ensuring consistent application (Imam & Mulyanto). In insurance-linked investment regulation, statutory solvency formulas are supplemented by technical guidance on calculation methods, documentation formats, and corrective timelines (Riwanto, Suryaningsih & Putri). This detail translates statutory concepts into measurable operational requirements while preserving flexibility for technical updates without reopening legislation (Semenov, 2024).

Conflict-prevention clauses are now standard, addressing pre-2016 fragmentation where agencies issued overlapping rules with no hierarchy (Wijanto). Guidelines explicitly cross-reference parent statutes and other regulators' rules, operationalising statutory hierarchy clauses to avoid jurisdictional disputes—especially in hybrid areas involving both CMA and SAMA (Imam & Mulyanto).

Empirical triggers embedded in guidelines drive periodic review. Renewable energy licensing rules, for example, include sunset provisions tied to market uptake metrics; failure to meet benchmarks mandates procedural recalibration (Wijanto). This blends adaptability with predictability, giving market actors clarity on when and why adjustments occur (Imam & Mulyanto).

Consultation phases mirror legislative practice but operate on compressed timelines. Draft rules are published with impact statements, stakeholders submit comments within defined windows, and regulators release feedback analysis reports to enhance transparency (Semenov, 2024; Wijanto). In sectors like microfinance, standing advisory panels—empowered under statute—provide iterative recommendations based on annual compliance cost surveys (Imam & Mulyanto).

Regulatory clarity is reinforced through definitional precision inherited from codification. Guidelines reproduce core legal definitions and add illustrative examples to support consistent application across regional offices (Wijanto). Where decentralisation delegates certain determinations downward, guidelines specify benchmarks—processing times, rejection grounds, reporting obligations—ensuring uniformity and accountability (Riwanto, Suryaningsih & Putri).

Equality norms are now embedded directly into regulatory instruments. Accreditation rules issued by CMA or SAMA include non-discrimination obligations tied to market participation rights, with workforce composition audits incorporated into routine supervision (Imam & Mulyanto; Semenov, 2024). Public disclosure of aggregated data aligns regulatory compliance with ESG expectations among global investors (Riwanto, Suryaningsih & Putri).

Judicial interface provisions allow regulators to submit expert clarifications in litigation involving their rules, improving interpretive accuracy without compromising judicial independence (Wijanto; Imam & Mulyanto). Enforcement transparency is strengthened through mandatory publication of sanction statistics—penalty ratios, compliance actions, settlement prevalence—providing evidence of deterrence effectiveness and triggering amendment cycles when imbalances appear (Semenov, 2024; Riwanto, Suryaningsih & Putri).

Overall, Vision-driven rulemaking integrates doctrinal structure from consolidated legislation with empirically grounded adaptability mechanisms. Harmonised definitions prevent arbitrage; consultation ensures operational viability; empirical triggers compel timely revision; equality norms broaden participation; judicial engagement safeguards technical accuracy; and transparency maintains deterrence credibility (Wijanto). Together, these elements create a regulatory environment that is both stable and responsive—an essential complement to statutory codification within Saudi Arabia's economic diversification strategy (Imam & Mulyanto).

5 Core Private Law Modernization

5.1 Civil and commercial law reforms

5.1.1 Contract law modernization

Modernization of Saudi contract law under the post-2016 Vision-driven codification agenda plays a central role in aligning private law with economic diversification goals. The reforms resolve structural ambiguities and procedural inefficiencies that previously undermined contractual predictability, especially in cross-border transactions. Consolidation of fragmented provisions on offer, acceptance, consideration, and termination into unified commercial code chapters reduces interpretive uncertainty and prevents subordinate regulations from overriding negotiated terms (Imam & Mulyanto; Riwanto, Suryaningsih & Putri; Semenov, 2024).

Empirical indicators—such as regional award dispersion—revealed inconsistencies in enforcement, prompting procedural uniformity mechanisms including standardised evidentiary requirements and

randomised case allocation for high-value disputes (Wijanto; Imam & Mulyanto). Adaptive triggers allow regulators to issue binding interpretive notes when technological or market shifts occur, subject to biennial legislative review (Semenov, 2024).

Choice-of-law and forum clauses receive strengthened statutory recognition to support foreign investment, affirming party autonomy within boundaries set by mandatory Saudi public policy, consumer protection, and equality norms embedded directly into economic statutes (Wijanto; Riwanto, Suryaningsih & Putri). Equality clauses now operate within commercial dispute channels, addressing discriminatory contractual practices (Semenov, 2024).

Damages quantification guidance is integrated into statutory text to reduce award volatility. Digital commerce expansion drives updated definitions of electronic offer and acceptance, timestamp protocols, and technical standards for e-signature validation and data security, aligned with UNCITRAL models (Imam & Mulyanto; Riwanto, Suryaningsih & Putri; Semenov, 2024).

Force majeure provisions are modernised to require evidence of mitigation attempts before relief is granted (Wijanto; Imam & Mulyanto). Secured transaction reforms streamline collateral enforcement through uniform foreclosure timelines and auction procedures under national oversight, reducing regional disparities (Riwanto, Suryaningsih & Putri; Semenov, 2024).

Social inclusion intersects with contract modernization through franchising rules enabling micro-franchise participation by underrepresented groups and embedding non-discrimination principles into partner selection processes, supported by expedited grievance routes (Wijanto; Imam & Mulyanto; Riwanto, Suryaningsih & Putri).

Institutionally, regulators gain authority to maintain registries of high-value contracts involving regulated products, enabling systemic risk monitoring and feeding empirical data back into reform diagnostics (Semenov, 2024; Wijanto). These feedback loops ensure codal terms remain aligned with market practice and can be recalibrated when anomalies arise (Imam & Mulyanto).

In aggregate, Saudi Arabia's modernized contract law integrates substantive rights with procedural uniformity, adaptive mechanisms, equality norms, empirical benchmarks, and institutional feedback channels. The architecture responds to historical fragmentation and contemporary diversification pressures, positioning contract law as an engineered component of national economic infrastructure rather than a passive repository of transactional defaults (Riwanto, Suryaningsih & Putri; Semenov, 2024).

5.1.2 Corporate law evolution

Corporate law evolution under Saudi Arabia's post-2016 reforms embeds Vision-driven codification principles into the governance of incorporated entities, aligning ownership structures, capital formation, and governance obligations with diversification goals (Imam & Mulyanto). Codification consolidates previously fragmented provisions for LLCs, JSCs, cooperatives, and sector-specific vehicles into a unified framework with standardised definitions, reducing interpretive volatility caused by registrar discretion and regional inconsistencies (Riwanto, Suryaningsih & Putri; Semenov, 2024).

A major doctrinal shift concerns capital structure flexibility. Revised statutes permit multiple share classes with differentiated rights, subject to mandatory disclosure in public registers, enhancing foreign investor appeal while protecting minority shareholders (Wijanto). Minimum capital thresholds for LLCs and JSCs are recalibrated to support SME participation, balanced by enhanced solvency reporting duties that integrate prudential oversight into corporate governance from inception (Imam & Mulyanto; Riwanto, Suryaningsih & Putri).

Governance obligations are standardised through statutory board composition rules, including mandatory independent directors for large JSCs, reflecting empirical links between board independence and compliance performance (Wijanto; Riwanto, Suryaningsih & Putri). Related-party transaction rules are tightened, requiring disclosure, non-conflicted approval, and providing statutory remedies such as rescission and director liability (Semenov, 2024).

Corporate law is harmonised with national investment statutes through cross-reference clauses that eliminate conflicts between company registration procedures and sectoral licensing requirements. Jurisdictional hierarchy is explicit: investment law timelines prevail in strategic sectors (Imam & Mulyanto; Riwanto, Suryaningsih & Putri). Decentralisation appears through delegation of incorporation functions to regional registrars, bounded by uniform benchmarks and corrective intervention triggers for delays (Wijanto).

Judicial interaction is addressed through randomised docket assignment for high-value governance disputes and specialised appellate review panels, improving predictability and doctrinal coherence (Semenov, 2024; Riwanto, Suryaningsih & Putri). Inclusion norms are embedded directly into corporate eligibility criteria, requiring non-discrimination in partnership admission and cooperative membership, enforced through coordinated audits between commerce and labour authorities (Imam & Mulyanto; Wijanto).

Empirical monitoring is institutionalised through mandatory annual transparency reports for large entities, summarising compliance incidents and governance indicators benchmarked against sector medians. Persistent shortfalls trigger remedial programmes such as board training (Semenov, 2024; Wijanto). Comparative influences appear in drafting choices that balance concentrated ownership realities with capital market engagement, supported by sunset clauses tied to economic benchmarks to avoid rigidity (Riwanto, Suryaningsih & Putri).

Regulators' roles are reinforced through mutual recognition clauses that prevent compliance duplication for entities subject to both SAMA prudential norms and CMA listing requirements (Imam & Mulyanto). The cumulative effect is a corporate law environment engineered for stability—through unified definitions, hierarchy clauses, and standardised governance—and adaptability through delegated flexibility bounded by measurable benchmarks (Semenov, 2024). Integrated empirical indicators allow regulators to track alignment with Vision 2030 diversification targets without reverting to inconsistent ad hoc amendments (Wijanto).

Overall, corporate law evolution exemplifies Vision-driven codification's capacity to blend legal certainty with market readiness under a centralised yet empirically responsive reform model (Imam & Mulyanto).

5.2 Insolvency and secured transactions

5.2.1 Modern insolvency frameworks

Saudi Arabia's post-2016 insolvency reform forms a core component of Vision-driven codification, replacing fragmented debtor–creditor rules with an integrated, tiered framework aligned with diversification and international investor expectations. The consolidated insolvency statute unifies definitions, procedural stages, creditor hierarchy rules, and cross-border recognition mechanisms into a single code, resolving inconsistencies that previously arose from dispersed civil provisions and ad hoc ministerial decrees (Imam & Mulyanto; Riwanto, Suryaningsih & Putri; Semenov, 2024).

The framework establishes clear commencement triggers to encourage early intervention while protecting creditor rights. Preventive settlement, financial reorganisation, and liquidation each carry explicit statutory thresholds and timelines. Creditors may petition for reorganisation based on persistent arrears, while debtors anticipating insolvency may seek preventive settlement before full payment cessation (Wijanto). Procedural uniformity is strengthened through randomised case allocation for high-value restructurings, especially for regulated entities such as insurers offering unit-linked products (Riwanto, Suryaningsih & Putri).

Corporate governance duties are integrated: directors must file for reorganisation or liquidation within defined windows after triggering events, with personal liability for undue delay (Semenov, 2024; Wijanto). Secured transactions are embedded into priority architecture with precise rules governing enforcement relative to preferential claims. Automatic moratoria apply during reorganisation but are time-bounded and renewable only with creditor majority consent (Imam & Mulyanto; Riwanto, Suryaningsih & Putri).

Sector-specific adaptability is built into the framework. For innovation-driven sectors like renewables and fintech, valuation methodologies extend beyond traditional tangible asset appraisal, enabled through ministerial regulations authorised by statutory clauses (Semenov, 2024; Wijanto). Cross-border recognition mechanisms draw from UNCITRAL principles but are tailored to domestic policy priorities. Recognition of foreign main proceedings depends on reciprocity or alignment with Vision 2030 diversification aims, and inbound investment codes cross-reference these provisions to clarify treatment of foreign insolvency outcomes (Imam & Mulyanto; Riwanto, Suryaningsih & Putri).

Empirical monitoring is embedded through mandatory reporting by insolvency administrators on recovery rates, process durations, and distribution patterns. Deviations from statutory benchmarks trigger ministerial review and potential procedural amendments (Wijanto; Imam & Mulyanto). Social inclusion appears through elevated priority for small business trade creditors below defined turnover thresholds, and discriminatory payout reductions against protected classes are prohibited (Riwanto, Suryaningsih & Putri; Semenov, 2024).

Regulator coordination is codified: CMA and SAMA receive statutory standing in insolvency proceedings involving licensed entities, with joint determination boards required for cases implicating dual oversight (Imam & Mulyanto; Riwanto, Suryaningsih & Putri). These mechanisms ensure compliance capacity is preserved during reorganisation.

Overall, the modernised insolvency framework provides transparent entry triggers, predictable priority ladders, impartial allocation devices, sector-specific adaptability, cross-border recognition aligned with strategic aims, empirical review cycles, distributive inclusivity tiers, and regulator coordination pathways. Together, these reforms enhance investor confidence by ensuring that business failure and restructuring are managed through orderly, rule-bound processes consistent with Vision 2030's legal transformation agenda (Semenov, 2024; Wijanto).

5.2.2 Collateral registries and enforcement

Saudi Arabia's post-2016 collateral registry reforms extend the Vision-driven codification model by integrating secured transactions into a unified legislative and operational framework aimed at strengthening creditor confidence, expanding enterprise financing, and ensuring predictable enforcement across jurisdictions and asset classes (Imam & Mulyanto). Consolidation of pre-reform provisions into a single statutory part covering creation, perfection, priority, and enforcement eliminates interpretive uncertainty previously caused by dispersed civil, commercial, and administrative rules (Riwanto, Suryaningsih & Putri; Semenov, 2024). Standardised definitions—"movable collateral," "non-possessory security interest," "after-acquired property"—align registry practice with judicial enforcement (Wijanto).

A centralised electronic collateral registry constitutes the operational core of the reform. Registration is constitutive for third-party effect and establishes priority except where statutory super-priorities apply under insolvency law (Imam & Mulyanto). Uniform filing protocols, debtor identifier standards, and collateral description requirements reduce transactional friction and enhance transparency (Riwanto, Suryaningsih & Putri). Enforcement provisions integrate closely with reformed insolvency procedures: secured creditors may exercise extra-judicial realisation rights subject to notice periods, SME cure windows, and prescribed auction or private sale protocols ensuring fair valuation (Semenov, 2024; Wijanto). Post-sale reporting into the registry supports empirical monitoring of recovery efficiency.

Judicial safeguards address historical bottlenecks through expedited dockets, randomised case allocation, and fixed hearing timelines for high-value enforcement disputes. Ministry dashboards track compliance with statutory benchmarks, triggering review processes when deviations persist (Imam & Mulyanto). Decentralisation is incorporated through delegated regional seizure powers bounded by uniform national protocols and central override mechanisms when regional offices fail to meet procedural standards (Riwanto, Suryaningsih & Putri; Wijanto).

Interconnection between the collateral registry and other public records—vehicle registries, corporate registries—supports automatic updates when asset status changes, reducing fraud and preserving security value (Imam & Mulyanto). Regulator supervision, particularly by SAMA, is codified through mandatory reporting on registered interests, default rates, and recovery proportions, feeding into annual market health indicators (Riwanto, Suryaningsih & Putri; Semenov, 2024).

Equality norms embedded in Vision-driven codification appear in enforcement rules: public auctions must comply with non-discrimination obligations, and publication requirements prevent indirect exclusionary practices (Wijanto; Imam & Mulyanto). Cross-border enforcement is facilitated through recognition clauses tied to investment laws, allowing foreign lenders to enforce domestic security interests subject to reciprocity or ministerial waiver, and aligning with cross-border insolvency recognition rules (Semenov, 2024).

Empirical performance monitoring anchors adaptive capacity. Registry timestamps—from default notice to final disposition—produce benchmarked median durations by asset class. Statutory review triggers require biennial reassessment when deviations exceed tolerance bands, enabling procedural recalibration without destabilising core legislative certainty (Imam & Mulyanto; Riwanto, Suryaningsih & Putri).

Overall, the collateral registry system completes the secured transactions pillar of Vision-driven codification by embedding doctrinal clarity, uniform filing protocols, structured enforcement pathways, decentralised capacity with central oversight, registry interlinkages, regulator supervision, equality norms, and cross-border alignment. It provides the legal infrastructure necessary for confident credit expansion and an empirical

feedback mechanism ensuring stability alongside responsive evolution within Saudi Arabia's diversifying economy (Semenov, 2024).

6 Sector-Specific Market Enabling Reforms

6.1 Financial services and fintech

6.1.1 Licensing and regulatory pathways

Licensing and regulatory pathways in Saudi Arabia's post-2016 financial services and fintech sectors have undergone a deliberate redesign to align market access mechanisms with the Vision-driven codification model. This redesign integrates statutory consolidation with operational rulemaking to produce procedurally clear, empirically monitored systems of entry and oversight. The intention is dual: remove pre-reform fragmentation that generated interpretive uncertainty for applicants, and embed adaptive triggers allowing regulatory recalibration without destabilising foundational legal certainty . A critical change lies in the vertical integration of licensing provisions into consolidated financial sector statutes. Where pre-2016 frameworks housed licensure rules in dispersed ministerial decrees or agency bulletins, the reformed structure codifies baseline eligibility criteria, capital adequacy thresholds, fit-and-proper standards for management, compliance readiness assessments, at statute level. This prevents subordinate instruments from unintentionally overriding core market access guarantees. Subordinate regulations now act within clearly bounded discretion defined through hierarchy clauses such as: *"No implementing regulation may derogate from eligibility requirements enumerated in Article X save by express statutory amendment."* The pathways for entry differentiate between incumbents migrating into new product lines, such as insurance firms seeking approval to offer unit-linked investment vehicles, and new entrants forming purely fintech entities. For incumbents, supplementary licensing obligations cross-reference prudential norms applicable to their primary regulated activity. For example, an insurer applying to add a capital markets product must meet both existing solvency ratios and new portfolio diversification limits set by the Capital Market Authority (CMA) for similar funds . This cross-regulator requirement is legislatively anchored via mutual recognition clauses to avoid duplicated compliance testing whilst preserving sector-specific safeguards. Procedural sequencing has been codified to reduce delay risk documented under pre-reform dual approval processes . Applications implicating concurrent regulatory competences must trigger a joint review board within a fixed period, e.g., ten business days of filing, with statutory maximums on total processing periods set by the shorter timeline among involved authorities. Empirical monitoring of adherence to these deadlines forms part of annual public reporting obligations for CMA and Saudi Central Bank (SAMA), allowing targeted amendment when backlog indicators breach tolerance levels defined in statute . An embedded decentralisation element allocates certain microfinance and payment services approvals to regional offices under national guidelines . Delegation clauses set processing benchmarks, median licence issue time not exceeding X days, and restrict rejection grounds to enumerated criteria cross-referenced from the parent law. Regional performance data are aggregated centrally biannually; persistent underperformance triggers automatic temporary re-centralisation pending remedial capacity building. Doctrinal clarity extends into definitional alignment essential for emerging fintech activities involving hybrid products straddling payment service provision, digital lending, and investment facilitation. Consolidated statutes delineate "regulated activity" definitions broadly enough to

accommodate foreseeable innovation while reserving power to advisory panels, authorised under statute, to recommend amendments when off-code activities achieve measurable scale (e.g., exceeding Y% of total licensed transactions in category within one year) . Empirical calibration also influences post-licensing oversight pathways. Licensing conditions now include compliance infrastructure requirements observable within specific timeframes after authorisation; failure leads to suspension protocols initiated without further ministerial discretion upon breach detection in regulator audits. Indicators such as complaint resolution timelines, on-boarding AML verification efficiency, and customer disclosure accuracy rates feed into periodic licence renewal assessments mandated by law . Equality norms integrated into economic legislation also penetrate licensing frameworks where market participation rights could be affected by discriminatory practices . Accreditation provisions require applicants above certain employee headcounts to adopt non-discrimination policies verified through regulator audits before licence issuance or renewal . Breach can result not only in suspension but statutory bar from reapplication within defined cooling periods tied proportionally to severity of infractions found. Judicial interface protocols have been codified recognising that licensing disputes may arise beyond regulator appellate mechanisms . In proceedings directly concerning interpretation of licensing provisions or guidelines thereunder, regulators hold statutory standing for written submissions admissible without further leave, a device designed to maintain technical interpretive consistency across generalist commercial courts without compromising judicial independence. From an investor confidence perspective, transparency measures accompany licensing reform through mandatory publication of summary decisions including applicant name, granted activity scope, conditions imposed, and key dates (application receipt, decision issuance) on official regulator portals . Such disclosure serves deterrence purposes by highlighting grounds for refusal alongside performance metrics evidencing compliance timeliness among successful applicants. In fintech specifically, sandbox regimes have been formalised through statutory enabling clauses rather than ad hoc guidelines alone. Entry requires meeting minimal prudential criteria scaled according to transaction volume forecasts; sandbox participation triggers automatic graduation or exit upon hitting duration or transaction thresholds set in enabling law, preventing indefinite residency in reduced-oversight status while permitting innovation testing aligned with diversification objectives . Recommendations targeting persistent frictions emphasise extending mutual recognition clauses across all mixed-sector applications; embedding failure triggers into decentralised benchmarking protocols for quicker corrective action; enhancing regulator–court procedural gateways at licensing dispute stage; broadening empirical indicator capture beyond approval times into post-licensing conduct metrics; and maintaining legislative supremacy shields against dilution of equality norms through subordinate measures inconsistent with parent statutes. Model clause example: *“Regulator-issued conditions shall be construed as supplementary; any term inconsistent with Articles A–B regarding equality obligations shall be void ab initio.”* Through this integrated doctrinal–empirical licensing architecture, anchoring black-letter clarity alongside structured indicator monitoring, the Vision 2030 framework positions Saudi financial services and fintech sectors as procedurally transparent yet adaptively responsive domains. Regulatory pathways now combine predictable entry criteria with operational oversight sensitive to measured performance shifts, delivering both legal certainty and the agility needed for sustained market building under state-led diversification policy .

6.1.2 Digital payment systems and sandboxes

Digital payment systems and regulatory sandboxes in Saudi Arabia's post-2016 reforms illustrate Vision-driven codification by merging doctrinal consolidation with empirical oversight to build trust, scalability, and adaptability in financial technologies. Digital payments are now embedded within consolidated financial market law, replacing fragmented pre-reform circulars and technical standards that created interpretive uncertainty (Imam & Mulyanto). Baseline eligibility criteria, capital adequacy thresholds, governance requirements, and consumer protection obligations are codified directly in parent legislation, ensuring stability regardless of subordinate regulatory updates (Riwanto, Suryaningsih & Putri).

A major doctrinal advance is the harmonised definition of "regulated activity" across financial statutes, reducing regulatory arbitrage and linking digital payment oversight to AML and cybersecurity laws through explicit cross-references (Semenov, 2024; Wijanto). Operational rules remain delegated to implementing regulations but are bound by hierarchy clauses preventing dilution of statutory minima. For example, SAMA guidelines may refine authentication protocols but cannot relax core multi-factor authentication requirements without legislative amendment (Imam & Mulyanto).

The sandbox regime is formalised through statutory enabling provisions defining eligibility, participation duration, and transaction volume limits, preventing indefinite reduced-oversight status (Riwanto, Suryaningsih & Putri). Regulators must publish performance metrics—admission timelines, conversion rates to full licences, security incidents, and post-graduation survival rates—feeding statutory review triggers that allow calibrated adjustments without undermining certainty (Semenov, 2024; Wijanto).

Inclusion norms are embedded through non-discrimination obligations for large payment institutions, enforceable via sanctions and routine audits including "mystery shopping" exercises (Imam & Mulyanto; Riwanto, Suryaningsih & Putri). Decentralisation is selectively applied: regional offices may process micro-payment licences under uniform benchmarks, with automatic reversion to central authority when performance falls below thresholds (Semenov, 2024).

To resolve concurrent regulatory competences—particularly between SAMA's prudential role and CMA's oversight of investment-linked e-money products—the consolidated framework mandates inter-agency joint decision boards with fixed deadlines for coordination (Wijanto; Imam & Mulyanto). Annual disclosure of compliance statistics supports legislative fine-tuning (Riwanto, Suryaningsih & Putri).

Consumer protection is strengthened through codified disclosure duties, standardised fee schedules, dispute resolution timelines, and data usage terms tied to statutory annexes (Semenov, 2024; Wijanto). Dispute resolution integrates with commercial adjudication channels equipped with impartial allocation procedures. Regulators may submit amicus-style technical clarifications in sandbox-related litigation, improving judicial accuracy without compromising independence (Imam & Mulyanto).

Cyber resilience obligations—such as mandatory cyber insurance and certified incident response capacity—are codified as licensing conditions, with automatic suspension for non-compliance under strict timelines (Wijanto; Semenov, 2024).

The integrated doctrinal–empirical model yields actionable refinement pathways: expanding cross-border remittance recognition, enhancing benchmark-linked decentralised processing, strengthening equality audits, consolidating sandbox performance data, and formalising regulator–court interface clauses (Riwanto, Suryaningsih & Putri). By embedding these mechanisms legislatively rather than relying on subordinate discretion, Saudi Arabia ensures digital payments reform aligns with Vision-driven codification—delivering

statutory stability alongside empirically triggered adaptability suited to rapid technological evolution (Semenov, 2024).

6.2 Data protection and digital economy

6.2.1 Personal Data Protection Law architecture

Saudi Arabia's Personal Data Protection Law (PDPL) forms a core pillar of Vision-driven codification, replacing fragmented sector-specific privacy rules with a unified statute defining scope, rights, obligations, and enforcement mechanisms (Imam & Mulyanto). The PDPL aligns domestic data governance with global standards to reduce uncertainty for foreign investors engaged in data-intensive activities (Riwanto, Suryaningsih & Putri).

The statute codifies fundamental principles — lawfulness, proportionality, purpose limitation — and binds them to adaptable technical regulations through hierarchy clauses preventing subordinate rules from weakening statutory guarantees (Semenov, 2024; Wijanto). Technical standards such as encryption levels or anonymisation methods are delegated to regulators, while core consent requirements remain immutable (Imam & Mulyanto).

Scope is precisely defined: PDPL applies to controllers and processors operating in Saudi Arabia or using domestic infrastructure to process data of residents and citizens. Harmonised definitions of "personal data," "processing," and "controller" ensure consistency across sectors (Semenov, 2024; Imam & Mulyanto).

The rights framework is extensive and directly enforceable: access, rectification, erasure (within limits), and portability, with mandatory response timelines (e.g., 30 days). Failure triggers administrative penalties proportionate to annual turnover (Wijanto). Empirical oversight is embedded through annual compliance reporting by high-volume controllers, covering data categories, cross-border transfers, security incidents, and remediation measures (Riwanto, Suryaningsih & Putri). These reports activate statutory review triggers when deviations exceed policy baselines (Imam & Mulyanto).

Cross-border transfer regulation is central. Transfers require adequacy determinations or approved contractual safeguards (Semenov, 2024). Adequacy lists are published periodically; absent adequacy, controllers must file SCCs meeting statutory criteria before transfers occur (Wijanto). Clause precision ensures equivalence of rights protection in recipient jurisdictions (Riwanto, Suryaningsih & Putri).

Regulator powers mirror those in financial sector reforms: investigative authority, on-site inspections, corrective orders, and coordination duties when actors fall under dual regulatory competence (Imam & Mulyanto). Joint determination boards operate under fixed deadlines to resolve cross-sector issues (Riwanto, Suryaningsih & Putri).

Security obligations follow a tiered model: baseline requirements for all controllers and elevated obligations for "critical" data categories, including mandatory encryption at rest and 72-hour breach notification (Semenov, 2024; Wijanto). Persistent breach surges trigger mandated review panels capable of adjusting technical standards while preserving statutory principles (Imam & Mulyanto).

Equality norms prohibit discriminatory processing, especially in automated profiling for credit scoring or employment screening. Controllers must conduct bias audits under regulator guidelines; violations incur sanctions calibrated to harm severity and systemic impact (Riwanto, Suryaningsih & Putri; Semenov, 2024).

Judicial interface is integrated: appeals of DPA orders proceed through commercial courts under randomised docket allocation, with regulators permitted to submit technical amicus briefs (Imam & Mulyanto; Riwanto, Suryaningsih & Putri). Monitoring indicators — complaint closure times, remediation ratios, repeat offence reduction, user satisfaction — trigger statutory amendment obligations when benchmarks are not met (Wijanto).

Refinement recommendations include clarifying SCC requirements for SMEs, expanding bias audit mandates beyond automated systems, embedding criminal liability thresholds for intentional large-scale breaches, formalising mutual recognition schemes with key trading partners, and mandating integrated registries logging lawful basis codes for major processing operations (Riwanto, Suryaningsih & Putri).

Overall, PDPL exemplifies Vision-driven legal engineering: doctrinal certainty paired with empirical adaptability, ensuring robust data governance aligned with economic diversification and global interoperability (Semenov, 2024).

6.2.2 Compliance and enforcement strategies

Compliance and enforcement under the PDPL function as the operational bridge between statutory rights and actual behavioural adherence. The framework aligns with Vision-driven codification by embedding multi-layered oversight, structured reporting, proportional sanctions, and cross-authority coordination (Imam & Mulyanto). Regulators' powers are defined at statutory level to prevent discretionary dilution, covering preventive guidance, investigative authority, and tiered sanctioning calibrated to economic impact (Riwanto, Suryaningsih & Putri).

Mandatory annual reporting by high-volume controllers forms the empirical backbone. Registers detail processed data categories, purposes, transfer destinations, breach records, and remediation actions, feeding into DPA dashboards that track sectoral performance (Semenov, 2024; Wijanto). Anomalies — such as breach rates exceeding tolerance bands — trigger targeted compliance reviews (Imam & Mulyanto).

Sanctioning follows a tiered statutory model: fines pegged to percentages of annual gross revenues, higher tiers for wilful or systemic breaches involving sensitive data, and licence suspension or revocation for sustained non-compliance (Riwanto, Suryaningsih & Putri; Semenov, 2024). Procedural safeguards require regulators to issue detailed notices specifying violations, evidence, and remediation options within fixed response periods (Imam & Mulyanto).

Cross-authority inspections address cases involving fintech or multi-regulated actors. Joint determination boards — combining DPA and sectoral regulators — coordinate inspection scopes and remedial sequencing under statutory deadlines, with escalation to ministerial oversight if timelines lapse (Wijanto; Semenov, 2024).

Equality-based compliance expectations are codified. Discriminatory processing, such as exclusionary profiling in credit scoring, triggers cessation orders and mandatory bias audits enforceable through commercial dispute channels (Imam & Mulyanto; Riwanto, Suryaningsih & Putri). These provisions integrate equality norms across regulatory boundaries.

Continuous monitoring against benchmarks — complaint resolution times, voluntary vs compelled remediation ratios, repeat offence rates, breach trendlines — feeds into legislatively mandated review cycles. Persistent negative deviation obliges joint ministry–regulator committees to propose amendments (Wijanto; Imam & Mulyanto).

Judicial interface reinforces enforcement credibility. Appeals proceed through commercial courts under randomised docket allocation, with regulators permitted to file amicus submissions clarifying technical issues (Semenov, 2024; Wijanto).

Preventive compliance tools complement sanctions. DPA guidance notes interpret statutory clauses with sector-specific scenarios; failure to follow guidance may be referenced during sanction deliberations (Riwanto, Suryaningsih & Putri). Cross-border enforcement is governed by statutory reciprocity rules: foreign controllers lacking adequacy or safeguards may face transfer bans or localisation mandates (Imam & Mulyanto).

A model clause illustrates proportionality logic: “In determining administrative penalties under Article X, the Authority shall assess nature and gravity of infringement, categories of data affected, duration of non-compliance, intentionality, and proportionate impact on data subjects” (Semenov, 2024).

6.3 Competition, consumer, and e-commerce regulation

6.3.1 Market conduct standards

Market conduct standards in Saudi Arabia’s post-2016 reform architecture extend Vision-driven codification into behavioural economic governance across competition, consumer protection, and e-commerce. Unified statutes replace fragmented ministerial rules, embedding anti-competitive prohibitions, fair-dealing obligations, and transparency requirements applicable to domestic and foreign actors (Imam & Mulyanto; Riwanto, Suryaningsih & Putri).

Competition law consolidation introduces clear substantive prohibitions — cartel conduct, abuse of dominance, exclusionary practices — alongside procedural rules for investigation and adjudication (Semenov, 2024). Certain prohibitions are explicitly tied to diversification priorities, such as banning refusal-to-deal practices that restrict SME entry into strategic sectors (Wijanto). Annual market conduct reviews track investigations, decision timelines, infringement types, and remedial actions; deviations from benchmark resolution times trigger mandatory review committees tasked with proposing amendments (Imam & Mulyanto; Riwanto, Suryaningsih & Putri).

Consumer protection is codified through mandatory disclosure rules, price transparency, product origin labelling, and prohibitions on misleading representations (Wijanto). Complaint handling is governed by statutory timelines, with automatic escalation to sanctions if merchants fail to respond (Imam & Mulyanto). Equality norms prohibit discriminatory customer service or product access, enforceable through commercial law channels (Semenov, 2024).

E-commerce regulation integrates competition and consumer protection obligations: transparent terms of service, standardised refund policies, and prohibitions on algorithmic pricing collusion detectable through coordinated data analysis (Wijanto). Large platforms must conduct annual compliance audits addressing algorithmic bias and consumer protection metrics; sustained deviation from benchmarks allows regulators to compel operational changes or impose turnover-linked fines (Imam & Mulyanto; Riwanto, Suryaningsih & Putri).

Decentralisation appears in limited form: regional offices may handle low-value consumer complaints or localised anti-competitive behaviour under uniform national criteria, with automatic reversion to central authority if performance falls below thresholds (Semenov, 2024; Wijanto). Judicial interface provisions ensure appeals proceed through commercial courts under randomised docket allocation, with regulators permitted to file amicus briefs clarifying technical issues (Imam & Mulyanto; Riwanto, Suryaningsih & Putri).

Cross-authority cooperation mandates address overlapping jurisdiction — for example, competition authorities investigating collusion and consumer authorities addressing resulting harm. Joint determination boards operate under fixed statutory deadlines (Semenov, 2024; Wijanto).

Empirical indicators — recidivism rates, voluntary vs contested compliance ratios, penalty dispersion coefficients, consumer satisfaction indices, and trends in dominance abuse — feed into mandatory review cycles. Persistent anomalies require authorities to propose remedy packages including clause amendments or operational rule changes (Imam & Mulyanto; Riwanto, Suryaningsih & Putri).

Refinement recommendations include mandatory data retention for anti-collusion detection, independent compliance audits for major online marketplaces, expanded joint investigative powers, binding equality audit methodologies, and cross-border mutual recognition regimes for e-commerce enforcement (Semenov, 2024). These refinements preserve doctrinal certainty while enhancing regulatory precision, reflecting the Vision-driven codification model applied to behavioural governance domains central to sustainable diversification (Wijanto).

6.3.2 Consumer rights and dispute resolution

Saudi Arabia's post-2016 reforms embed consumer rights directly into consolidated statutes, replacing fragmented pre-reform decrees and ensuring doctrinal clarity aligned with Vision-driven codification (Imam & Mulyanto). كما ورد في النص: *"The legislative architecture now defines core consumer entitlements — accurate product information, fair contract terms, transparent pricing, accessible redress channels — in primary statutes…"*.

A major innovation is the statutory linkage between complaint-handling protocols and national performance targets. Businesses must acknowledge complaints within 48 hours and resolve them within 14 working days unless regulators approve extensions. Persistent delays trigger mandatory procedural review committees (Riwanto, Suryaningsih & Putri).

Dispute resolution is unified through a harmonised pathway involving sectoral regulators, specialised tribunals, and commercial courts. Jurisdiction hierarchy clauses reduce forum shopping, while regional offices handle low-value e-commerce complaints under uniform benchmarks, reverting to central authority if underperformance persists (Imam & Mulyanto).

Equality norms extend into consumer enforcement: discriminatory refusal to supply goods triggers statutory remedies, including compelled supply at market price and proportionate administrative penalties (Wijanto). Regulatory audits feed inclusivity metrics into public compliance reports and licence renewal decisions.

Procedural fairness is reinforced through automated randomised docket assignment for higher-value consumer disputes, with regulators permitted to submit amicus briefs explaining technical aspects (Semenov, 2024).

Empirical indicators — complaint resolution times, voluntary vs adjudicated outcomes, compliance with remedial orders, recurrence rates, consumer satisfaction indices — form the backbone of adaptive refinement. Persistent anomalies activate mandatory amendment proposals targeting specific clause adjustments (Imam & Mulyanto).

Cross-border consumer transactions are governed through mutual recognition mechanisms. Where reciprocity exists, protections align with partner jurisdictions; otherwise, foreign sellers must contractually adhere to Saudi standards, with local dispute resolution available regardless of domicile. Platforms must maintain records enabling service of process (Riwanto, Suryaningsih & Putri).

Preventive compliance complements enforcement: regulators issue guidance with sector-specific exemplars, and documented disregard may be cited as negligence during sanctions deliberations (Wijanto).

Drafting refinement recommendations include independent ombudsperson services for large retailers, mandatory ADR clauses for cross-border e-commerce, expanded equality audits, shared investigative powers between competition and consumer authorities, and integrating data-protection adequacy checks into online sales licensing (Imam & Mulyanto).

Saudi Arabia's post-2016 reforms embed consumer rights directly into consolidated statutes, replacing fragmented pre-reform decrees and aligning doctrinal clarity with operational enforcement under the Vision-driven codification model (Imam & Mulyanto). كما ورد في النص: *"The legislative architecture now defines core consumer entitlements — accurate product information, fair contract terms, transparent pricing, accessible redress channels — in primary statutes…"*.

A major innovation is the statutory linkage between complaint-handling protocols and national performance benchmarks. Businesses must acknowledge complaints within 48 hours and resolve them within 14 working days unless regulators approve extensions. Persistent delays trigger mandatory procedural review committees (Riwanto, Suryaningsih & Putri).

Dispute resolution is unified through a harmonised pathway involving sectoral regulators, specialised tribunals, and commercial courts. Jurisdiction hierarchy clauses reduce forum shopping, while regional offices handle low-value e-commerce complaints under uniform benchmarks, reverting to central authority if underperformance persists (Imam & Mulyanto).

Equality norms extend into consumer enforcement: discriminatory refusal to supply goods triggers statutory remedies, including compelled supply at market price and proportionate administrative penalties (Wijanto). Regulatory audits feed inclusivity metrics into public compliance reports and licence renewal decisions.

Procedural fairness is reinforced through automated randomised docket assignment for higher-value consumer disputes, with regulators permitted to submit amicus briefs explaining technical aspects (Semenov, 2024).

Empirical indicators — complaint resolution times, voluntary vs adjudicated outcomes, compliance with remedial orders, recurrence rates, consumer satisfaction indices — form the backbone of adaptive refinement. Persistent anomalies activate mandatory amendment proposals targeting specific clause adjustments (Imam & Mulyanto).

Cross-border consumer transactions are governed through mutual recognition mechanisms. Where reciprocity exists, protections align with partner jurisdictions; otherwise, foreign sellers must contractually adhere to Saudi standards, with local dispute resolution available regardless of domicile. Platforms must maintain records enabling service of process (Riwanto, Suryaningsih & Putri).

Preventive compliance complements enforcement: regulators issue guidance with sector-specific exemplars, and documented disregard may be cited as negligence during sanctions deliberations (Wijanto).

Drafting refinement recommendations include independent ombudsperson services for large retailers, mandatory ADR clauses for cross-border e-commerce, expanded equality audits, shared investigative powers between competition and consumer authorities, and integrating data-protection adequacy checks into online sales licensing (Imam & Mulyanto).

Overall, the framework aligns substantive rights with procedural clarity, empirical monitoring, equality safeguards, impartial adjudication, decentralised but benchmarked resolution capacity, and iterative legislative refinement — delivering legal certainty and adaptive capability essential for Vision 2030's diversification agenda (Semenov, 2024).

6.4 Real estate and capital markets

6.4.1 REIT frameworks and off-plan sales controls

Saudi Arabia's post-2016 reforms in the real estate sector have brought substantial codification work to bear on Real Estate Investment Trusts (REITs) and off-plan sales, embedding these instruments within a unified legislative-regulatory framework consistent with the broader "Vision-driven codification" model. This integration aims to deliver both investor certainty and operational responsiveness, particularly in capital formation domains that contribute directly to diversification objectives **(**Imam & Mulyanto**).** The doctrinal foundation now positions REIT regulation inside consolidated capital markets legislation, removing earlier reliance on dispersed CMA circulars or ad hoc ministerial decrees that had left scope for interpretive instability **(**Riwanto, Suryaningsih & Putri**).** For REITs, the statutory framework codifies baseline eligibility criteria, minimum asset composition percentages, income distribution obligations, permissible leverage ratios, into primary law, shielding them from dilution via subordinate instruments unless expressly amended legislatively (Semenov, 2024**).** Model clause language illustrates this anchoring: *"A real estate investment trust shall distribute no less than ninety percent (90%) of net annual income to unitholders; deviation is permissible only by statutory amendment or pursuant to Article X emergency provisions."* (Wijanto**).** Cross-reference clauses align REIT operational parameters with property law provisions governing title transfer and registration, ensuring asset acquisition or disposition transactions meet black-letter formalities under real estate statutes before being reflected in trust accounts (Imam & Mulyanto**).** Empirical oversight mechanisms for REITs now form part of annual public reporting duties for CMA, including indicators like net asset value changes relative to benchmark property indices, compliance rates with distribution

requirements, portfolio vacancy ratios, and median transaction settlement durations (Riwanto, Suryaningsih & Putri). Persistent variance beyond statutory tolerance bands prompts review committees mandated under consolidation statutes to consider recalibration of leverage caps or diversification thresholds (Semenov, 2024). Judicial interface elements are built into dispute resolution pathways where unitholder claims arise over valuation methodologies or breach of distribution obligations; commercial court jurisdiction applies under randomised allocation safeguards established in wider economic law reform (Wijanto). CMA is granted standing to submit technical context briefs enhancing adjudicatory accuracy (Imam & Mulyanto). The decentralisation dimension is limited but present in REIT regulation through delegation of certain property due diligence verifications to regional offices operating under nationally uniform criteria (Riwanto, Suryaningsih & Putri). Delegation clauses set deadlines for completion of verification procedures tied to asset acquisition approvals; failure triggers reversion to central authority processing within fixed statutory timeframes (Semenov, 2024). Equality norms embedded generally in commercial law are extended to REIT tenancy and sale arrangements; discriminatory leasing practices based on prohibited grounds breach directly enforceable statutory obligations (Wijanto). Off-plan sales controls have similarly transitioned from fragmented developmental guidelines into codified obligations applicable nationwide (Imam & Mulyanto). Statutes now prescribe conditions precedent for marketing off-plan units: mandatory escrow account establishment for buyer payments; independent project feasibility certification; and time-bound milestones linked explicitly to disbursement schedules (Riwanto, Suryaningsih & Putri). Legislative text fixes escrow release triggers, e.g., completion of foundation works verified by a licensed engineer, and prescribes consequences for delay such as suspension of marketing licences or mandated buyer refunds (Semenov, 2024). These provisions respond directly to pre-reform frictions where developer insolvency or project abandonment left buyers without predictable remedies (Wijanto). Empirical reporting obligations require developers and escrow banks to lodge quarterly progress reports listing milestone completions, percentage of units sold, and construction schedule variances (Imam & Mulyanto). Regulatory aggregation of this data permits public dissemination of sector performance snapshots and triggers investigatory powers where deviations cluster systemically (Riwanto, Suryaningsih & Putri). Coordinated enforcement structures ensure joint oversight between real estate regulatory bodies and financial regulators supervising escrow accounts; statute mandates joint determination boards convene within seven days upon detection of probable breach (Semenov, 2024). Procedural safeguards obligate authorities to issue reasoned notices specifying breaches, supporting evidence, and remediation pathways before licence suspension or penalties proceed (Wijanto). Equality norms extend into off-plan sales: allocation procedures for pre-completion unit sales must not discriminate in buyer selection absent legally justified grounds (Imam & Mulyanto). Dispute resolution channels blend administrative decision review with court adjudication where factual complexities require evidentiary examination; judicial case assignment protocols replicate impartiality safeguards used across commercial law reforms (Riwanto, Suryaningsih & Putri). Cross-border implications arise where foreign buyers invest in Saudi off-plan projects marketed internationally; statutory provisions require developers accepting foreign funds to comply with domestic marketing requirements and additional disclosure standards (Semenov, 2024). Escrow account arrangements must be maintained within Saudi financial institutions regulated by SAMA even when buyer accounts originate abroad (Wijanto). Targeted drafting recommendations include expanding statutory milestone exemplars, formalising cross-linked registry updates between REIT holdings and off-plan completions, embedding explicit default interest accrual clauses for

refund delays, mandating unified valuation methodology annexes, and instituting periodic equality audits for tenancy allocation and buyer selection (Imam & Mulyanto)**.** Each measure retains legal certainty by residing at statute level while leveraging empirical tracking for adaptive adjustment — the dual imperative characterising Vision-driven codification across Saudi Arabia's strategic reform agenda (Riwanto, Suryaningsih & Putri)**.**

6.4.2 Listing requirements and investor protections

Saudi Arabia's post-2016 restructuring of the capital market framework embeds listing requirements and investor protection mechanisms directly into consolidated legislation, replacing dispersed CMA rules and ad hoc decrees that previously caused interpretive instability (Imam & Mulyanto). كما ورد في النص: *"baseline listing eligibility criteria, minimum free float percentages, financial track record requirements, corporate governance standards, within primary law."*

The consolidated framework closes pre-reform gaps by harmonising disclosure thresholds across sectors. A statutory clause now mandates: *"All issuers seeking admission… shall publish a prospectus conforming to Annex I; no supplemental regulation may derogate…"* (Semenov, 2024). Definitions such as "qualified investor" are unified across financial statutes to prevent regulatory arbitrage (Wijanto).

Corporate governance obligations are embedded within listing eligibility: public companies above defined market capitalisation must appoint independent directors comprising at least one-third of the board, aligned with commercial company law, and disclose annual compliance attestations verified by auditors (Imam & Mulyanto).

Empirical oversight is central. CMA tracks median listing decision timelines, withdrawal rates due to unmet disclosure requirements, incidence of corrective notices, and first-day price volatility dispersion. Persistent deviations beyond benchmark tolerance bands trigger statutory review committees tasked with recalibrating eligibility criteria or addressing applicant deficiencies (Riwanto, Suryaningsih & Putri; Semenov, 2024).

Investor protection is multi-layered. Prospectus liability is codified, imposing joint responsibility on directors for misstatements or omissions. Continuing disclosure obligations follow international standards with local supplements such as Shariah compliance reporting. Graduated sanctions — from censure to suspension — follow statutory proportionality principles (Wijanto).

Equality norms extend to secondary market participation: discriminatory restrictions on shareholder meeting access, dividend entitlements, or buyback programmes are void ab initio (Semenov, 2024). Regulatory–judicial interfaces allow CMA to submit amicus briefs in listing-related litigation, while courts use randomised docket allocation to ensure impartiality (Riwanto, Suryaningsih & Putri).

Post-listing protections include market surveillance and transparency requirements. CMA publishes aggregated enforcement data: insider dealing investigations, disclosure breaches, sanction breakdowns, and repeat violation rates. These empirical outputs feed legislative review cycles, enabling targeted clause amendments (Semenov, 2024; Wijanto).

Investor grievance resolution integrates administrative complaint channels with specialised statutory committees empowered to impose binding remedies such as restitution. Timelines — five business days for

acknowledgement and forty for determination — are hardwired into regulations, with persistent breach triggering internal audits (Imam & Mulyanto).

Cross-border listing recognition is governed through statutory mutual recognition clauses. Approved foreign issuers may rely on home-jurisdiction rules while meeting domestic procedural requirements (e.g., Arabic summaries). Adequacy lists undergo periodic ministerial review based on compliance rates and investor harm incidence; absence from the list requires full domestic compliance (Semenov, 2024; Wijanto).

Decentralisation appears modestly through delegation of certain verification tasks to regional offices under uniform standards, with reversion triggers tied to benchmark timelines (Riwanto, Suryaningsih & Putri).

Refinement recommendations include integrating ESG disclosure baselines, formalising investor class actions for prospectus liability breaches, embedding automatic shareholder vote triggers for cumulative governance deviations, mandating interoperable digital filing systems, and linking foreign issuer adequacy retention to rolling compliance metrics (Imam & Mulyanto).

Overall, the framework blends doctrinal clarity with empirical adaptability — a hallmark of Vision-driven codification — ensuring stable yet responsive capital market governance aligned with diversification objectives (Riwanto, Suryaningsih & Putri).

7 Dispute Resolution Ecosystem

7.1 Arbitration frameworks

7.1.1 Institutional rules and procedures

Saudi Arabia's post-2016 arbitration reforms recalibrate institutional rule sets to align with the Vision-driven codification model, addressing pre-reform fragmentation where institutional rules operated independently of consolidated statutory schemes (Imam & Mulyanto). The new framework embeds core procedural stages — commencement, tribunal constitution, submissions calendar, evidentiary hearings, award issuance — directly into black-letter law applicable to recognised arbitral institutions (Semenov, 2024). This anchoring restricts institutional deviation unless expressly permitted, ensuring uniform baselines while preserving sector-specific flexibility (Wijanto).

Institutional rules must be filed with and approved by the competent authority, with approval contingent on compliance with mandatory safeguards on impartiality, jurisdictional competence, and procedural transparency (Imam & Mulyanto). A notable doctrinal innovation is the codified sequencing of tribunal voting: *"votes shall be recorded sequentially beginning with the most junior member; the presiding arbitrator shall cast their vote last."* (Wijanto). This aims to reduce undue influence and enhance deliberative integrity.

Procedural uniformity extends to case allocation. Institutions must implement randomised assignment or transparent rotation systems, with algorithm logic, deviation conditions, and distribution metrics embedded in institutional rules (Riwanto, Suryaningsih & Putri). Concentration ratios exceeding statutory tolerance (e.g., 25% over twelve months) trigger corrective measures under regulator supervision (Semenov, 2024).

Evidentiary reforms codify admissibility thresholds, documentary submission timelines (default 21 days pre-hearing), expert disclosure obligations, and electronic evidence formats (Wijanto). Judicial interface

mechanisms are formalised: commercial courts may intervene under expedited timetables, and institutional rules must incorporate notification procedures and hearing pauses pending judicial determinations (Imam & Mulyanto).

Decentralisation appears through delegation of administrative functions to regional arbitral centre offices, subject to performance benchmarks such as seven-day registration processing and two-day record transmission. Persistent underperformance triggers automatic reallocation to central offices (Riwanto, Suryaningsih & Putri).

Equality norms permeate arbitrator appointment processes. Rosters must reflect diversity metrics aligned with statutory non-discrimination principles, and institutions publish annual composition reports disaggregated by gender, nationality, and sector expertise (Semenov, 2024; Wijanto).

Empirical monitoring is embedded through quarterly reporting on case durations, annulment rates, compliance with voting protocols, arbitrator distribution ratios, and user satisfaction. Consecutive benchmark failures activate review panels tasked with rule amendments or capacity interventions (Imam & Mulyanto).

Refinement recommendations include joinder protocols tied to statutory deadlines, enhanced cost-allocation transparency, formalised emergency arbitrator frameworks, integrated training cycles, cross-institution data sharing, and mutual recognition clauses for enforceability reciprocity (Semenov, 2024).

Overall, the reforms blend statutory certainty with empirically driven adaptability, transforming arbitration institutions into calibrated components of a predictable yet responsive dispute resolution ecosystem aligned with Vision-driven codification (Wijanto; Imam & Mulyanto).

7.1.2 Public policy considerations

Saudi Arabia's post-2016 arbitration reforms embed public policy not as an open-ended judicial doctrine but as a codified evaluative framework aligned with the Vision-driven codification model. The reforms define public policy directly in primary legislation, signalling clear substantive and procedural boundaries for arbitral autonomy and reducing unpredictability associated with discretionary judicial interpretation. Procedural elements such as due process, timely notice, impartial tribunal formation, and evidentiary rights are elevated to non-derogable standards applicable to all arbitrations seated in or enforced within the Kingdom. Substantively, statutory clauses prohibit enforcement of awards involving corruption, fraud, money laundering, or conduct contrary to Shariah-based mandatory rules, narrowing judicial discretion and strengthening investor confidence.

Enforcement procedures require courts to specify the exact statutory public-policy provision breached and explain how the violation affects protected interests, replacing vague pre-reform refusal orders. Empirical monitoring mechanisms track refusal frequencies and grounds; deviations beyond tolerance thresholds trigger oversight committee review and potential legislative clarification. Sector-specific sensitivities are addressed through targeted drafting: awards affecting regulated financial products may trigger public-policy bars only when breaching expressly mandatory prudential norms. Equality norms embedded in commercial law are incorporated, barring enforcement of discriminatory contractual terms.

Arbitral institutions must implement internal screening checkpoints to detect potential public-policy conflicts before award issuance, with performance tracked through quarterly reporting. Regulators may flag core public-policy issues during proceedings, and tribunals must address these signals explicitly in their reasoning. Judicial interface procedures route public-policy objections through commercial courts using randomised case assignment to preserve impartiality, while regulators may submit amicus briefs contextualising alleged breaches. Decentralisation is limited: regional courts may enforce lower-value awards, but public-policy determinations above defined thresholds revert to specialised central benches. Proposed refinements include annexes listing per se public-policy provisions, proportionality tests, formalised regulator–tribunal consultation protocols, benchmarking invocation rates internationally, and publishing anonymised refusal decisions. Overall, statutory definition, procedural discipline, empirical monitoring, equality integration, institutional screening, regulatory coordination, and judicial safeguards collectively position public policy as a calibrated tool protecting essential societal and economic interests while ensuring predictable, reliable arbitration within Saudi Arabia's Vision-aligned legal transformation.

7.2 Litigation efficiency

7.2.1 Case management systems

Saudi Arabia's post-2016 redesign of case management systems operationalises the Vision-driven codification model by embedding uniform procedural timelines and digital infrastructure directly into primary procedural law. The reforms address pre-2016 bottlenecks caused by decentralised, paper-based administration and inconsistent timelines by codifying fixed deadlines for key litigation steps—service of process, pleadings exchange, and preliminary hearings—with any deviation requiring documented justification in digital case records.

Digital platforms now interface with central judicial databases, enabling real-time monitoring of timestamps and automatic identification of delays, which trigger internal audits when deviations exceed tolerance thresholds. Impartiality safeguards are integrated through automated randomised case allocation, supported by mandatory audit trails and integrity reviews. Decentralisation is applied selectively: regional courts handle lower-value claims under national templates but must meet identical benchmarks, with persistent underperformance leading to automatic reversion of cases to central courts.

Equality norms shape scheduling and litigant interfaces, requiring accessible hearing arrangements and bilingual electronic portals, with compliance measured through user satisfaction surveys. Cross-institutional coordination is strengthened through statutory data-exchange provisions, ensuring regulators are notified automatically when cases involve regulated financial products. Public performance reporting now includes median resolution times, compliance rates with scheduling benchmarks, digital case-management penetration, and appeal reversal rates.

Identified frictions have prompted proposals such as statutory pause functions triggered by excessive adjournments, joint regulator–judiciary review boards, extending randomised allocation to multi-judge panels, and automatic inclusion of deviation records in legislative oversight reports. Overall, the redesigned system combines doctrinal clarity with empirical monitoring to deliver timely, transparent, and impartial adjudication aligned with broader economic reform objectives.

7.2.2 Cross-border service of process

Saudi Arabia's post-2016 reforms extend the Vision-driven codification model to cross-border service of process by embedding clear statutory rules for outbound and inbound service when parties are located abroad. The consolidated civil procedure now specifies approved transmission channels—diplomatic bag, Hague central authority, or regulator-approved courier—and mandates uniform documentation, including certified Arabic translations, eliminating inconsistent pre-reform ministerial practices.

Statutory timelines set maximum durations for international service steps (90 days via government channels, 45 days via approved couriers), with courts required to record timestamped evidence in digital case files monitored centrally; deviations trigger internal audits. Equality norms prohibit discriminatory denial or delay of service based on nationality, except where foreign public policy constraints apply under reciprocal arrangements. Regulatory audits track demographic patterns to detect structural bias and inform potential clause amendments.

Regulators may coordinate outbound notices in cases involving licensed financial actors to prevent procedural defects that could undermine foreign enforcement, with hierarchy clauses ensuring consistency with primary procedural law. Inbound service is recognised when originating jurisdictions meet reciprocity or ministerial adequacy standards; non-recognised methods must be resealed through national authorities to ensure compatibility with Saudi public policy. Adequacy lists undergo periodic empirical review.

Appeals concerning recognition follow commercial court procedures with randomised case allocation, and regulators may submit amicus briefs clarifying technical compliance issues. Regional courts may execute inbound service under national templates but must transmit compliance records centrally; persistent underperformance triggers reallocation to central offices. Integrated digital infrastructure links judicial dashboards with consular databases for real-time verification of outbound transmission status.

Empirical indicators—median duration by jurisdiction and method, defect cure rates, voluntary acknowledgment rates—feed legislative review cycles to maintain responsiveness while preserving certainty for contract drafting. Refinement proposals include model evidentiary annexes, expanded regulator liaison duties, predictive analytics for delay estimation, and joint training cycles for courts, consular staff, and regulators. Maintaining these mechanisms at statutory level while enabling empirical recalibration ensures doctrinal clarity, enforceability, and reciprocity across Saudi Arabia's expanding cross-border economic engagements.

8 Broader Impacts and Comparative Perspectives

8.1 Legal certainty and economic outcomes

8.1.1 Investor confidence indicators

Measuring investor confidence under Saudi Arabia's post-2016 reforms requires a composite framework that combines the formal strength of Vision-driven codification with observable institutional performance. Instead of relying on sentiment surveys, confidence is assessed through doctrinal clarity in statutory texts and empirical indicators tied to enforcement predictability, procedural timeliness, and regulatory coordination. This dual approach signals whether reforms operate as credible guarantees or remain aspirational.

Key indicators include procedural efficiency in dispute resolution, measured by comparing statutory deadlines for case registration, hearings, and award issuance with actual median performance in judicial

and arbitral systems. Consistent alignment indicates effective implementation, while deviations trigger mandated review committees—an automatic recalibration mechanism that itself reassures investors. Licensing and market-access predictability forms another pillar, tracked through the proportion of applications processed within statutory timelines across major sectors and across central versus regional offices, revealing whether decentralisation functions without interpretive drift.

Regulatory coherence is measured through the incidence of conflicting determinations between bodies with overlapping mandates, such as CMA and SAMA. Declining conflict rates show effective joint decision mechanisms. Secured transaction enforcement provides further signals: median time from default to collateral disposition, recovery ratios relative to statutory appraisal bands, and success rates of extra-judicial seizures all reflect creditor protection reliability. Post-listing compliance performance of issuers—especially disclosure adherence—serves as a proxy for governance maturity under codified capital market rules.

Institutional impartiality safeguards also matter. Randomised case-allocation data allow calculation of reduced concentration risks across judicial or arbitral panels, signalling diminished potential for bias. Equality-norm enforcement appears through diversity compliance rates among licensed entities, reassuring ESG-sensitive investors that statutory non-discrimination commands are operationalised.

Composite dashboards integrating judicial efficiency, licensing timeliness, regulatory coherence, enforcement reliability, compliance behaviour, impartiality safeguards, and equality-norm adherence create a holistic investor-confidence index grounded in verifiable outputs. Statutory publication duties transform these metrics into active governance tools. Friction points—such as inconsistent ratio-calculation methods—suggest embedding unified computational annexes. Cross-border elements, including service-of-process recognition rates and foreign award enforcement outcomes, add external validation.

Elasticity is essential: authorities should be empowered to introduce supplementary metrics as new instruments or dispute modalities emerge. Overall, investor-confidence measurement anchored in statutory indicators and empirical performance blends stability with adaptability, ensuring informational baselines evolve with domestic reforms and market shifts. When prescriptive law aligns with descriptive performance and deviations trigger transparent corrective mechanisms, investors perceive a predictable yet responsive environment—precisely the objective of Saudi Arabia's integrated legal transformation under Vision 2030.

8.1.2 Dispute resolution efficiency metrics

Evaluating dispute-resolution efficiency in Saudi Arabia's post-2016 reforms requires linking codified procedural guarantees with empirical performance. The reformed statutory framework defines binding timelines for core milestones—case registration, preliminary hearings, evidentiary closure, and issuance of judgments or awards—supported by deviation protocols and hierarchical source clauses. These benchmarks enable structured indicator tracking that serves both internal accountability and external investor-confidence signalling.

The primary metric is median time to resolution, disaggregated by forum and claim type, and compared against statutory targets such as thirty days to preliminary hearing or ninety days from argument closure

to award. Deviations beyond tolerance thresholds automatically trigger audit cycles under embedded review clauses, ensuring delays prompt intervention rather than becoming systemic. Stage-specific compliance rates further isolate bottlenecks, revealing where courts or arbitral centres meet early deadlines but fall short at later stages, guiding targeted procedural refinement.

Allocation impartiality forms another indicator. Randomised docket assignment protocols aim to reduce adjudicator concentration risk; efficiency is measured through algorithmic compliance and outcome-dispersion patterns. Concentration ratios above statutory limits trigger integrity reviews. Arbitration centres track similar metrics, including duration from tribunal constitution to hearing, award-issuance timeliness, and adherence to sequential voting rules, with sustained underperformance requiring rule-amendment proposals.

Coordination with regulators adds a specialised dimension. In disputes involving licensed actors, joint determination boards must convene within fixed statutory timelines; efficiency is assessed by comparing actual convening times with mandated maximums. Equality-norm enforcement is evaluated by comparing adjudication speed for equality-based claims with other commercial claims, identifying systemic lag or doctrinal under-integration.

Cross-border case handling introduces additional metrics, such as completion rates for international service of process within legislated periods and enforcement-refusal rates based on procedural grounds. These indicators validate domestic compliance with due-process norms and enhance foreign investor confidence. Preventive soft-law instruments, such as regulatory guidance notes, also contribute indirectly to efficiency; monitoring their uptake reveals alignment between interpretive support and disputant behaviour.

Model clauses can embed efficiency triggers, such as expedited determination when adjournments exceed statutory limits. When integrated with broader investor-confidence metrics—licensing timeliness, regulatory coherence, enforcement reliability—dispute-resolution efficiency becomes part of a composite perception index. Sustained convergence between statutory targets and realised performance strengthens Saudi Arabia's international positioning.

Refinement opportunities include unifying calculation methodologies across forums, publishing anonymised duration datasets, expanding randomisation oversight to multi-judge panels, integrating predictive analytics for completion-variance estimation, and codifying automatic legislative review when median resolution times deviate beyond set tolerances. By binding doctrinal precision to empirical monitoring and ensuring deviations trigger recalibration, the system secures efficiency while remaining dynamically managed under Vision 2030, positioning Saudi dispute-resolution mechanisms as a competitive asset within the Kingdom's diversified economic landscape.

8.2 Comparative regional and global models

8.2.1 Alignment with UNCITRAL and UNIDROIT

Saudi Arabia's post-2016 legal reforms present a deliberate opportunity to compare and align selected elements of the Kingdom's codified frameworks with reference models developed under UNCITRAL and UNIDROIT, specifically in domains where transnational coherence directly influences both investor confidence and enforcement reciprocity. The Vision-driven codification architecture, which anchors

procedural, substantive, and market-facing norms in primary legislation while reserving flexibility for technical regulation, shares structural DNA with several soft-law instruments promulgated internationally. Alignment here should be assessed not only on doctrinal consistency but also on empirical indicators evidencing functional convergence over time. In the dispute resolution sphere, harmonisation with UNCITRAL texts, particularly the Model Law on International Commercial Arbitration and the New York Convention implementation guidelines, has been partially realised through statutory embedding of non-derogable due process principles and limited judicial intervention mandates . Saudi legislation now mirrors several dispositive provisions: tribunal constitution requirements, party autonomy in procedure selection, and recognition/enforcement protocols incorporating public policy carve-outs defined narrowly at statute level . Where divergence remains is in pre-award procedural review powers; UNCITRAL formulations typically leave interim control entirely within the arbitral frame save for urgent court assistance, while Saudi code retains express judicial oversight in specific interlocutory phases like jurisdictional objections. Empirically, alignment effect can be tracked through refusal rates for award enforcement on procedural grounds, metrics available from commercial court registries, which demonstrate trend convergence toward the lower incidence patterns typical of jurisdictions applying UNCITRAL standards consistently . On cross-border commercial contracting, UNIDROIT Principles of International Commercial Contracts provide an influential reference point for harmonised interpretive approaches. Saudi modernised contract law provisions now recognise electronic communications as valid offers/acceptances and explicitly codify good faith performance obligations, reducing interpretive gaps with UNIDROIT's Article 1.7 commitments to fair dealing . Statutory definitions of fundamental breach and force majeure embed sectoral exemplars (e.g., renewable energy supply chain interruptions) akin to UNIDROIT's flexible construction around "impediments beyond control," but retain domestic policy overlays, such as mandatory mitigation attempts before discharge, that are stricter than UNIDROIT default rules . This controlled variance reflects a policy choice under Vision 2030 to preserve market stability triggers even when adopting global standard language. Monitoring data drawn from high-value contract litigation show declining reversal rates linked to divergent interpretations of core doctrines since harmonising clause language; such metrics indicate practical gains from textual alignment without loss of local policy nuance . Secured transactions reform demonstrates further partial convergence with UNCITRAL's Legislative Guide on Secured Transactions by implementing unified collateral registry design, perfection upon registration, and clear priority rules integrated into insolvency proceedings . Saudi statutes emulate guide recommendations on third-party effectiveness being contingent solely upon completion of notice formalities in the registry rather than possession or other cumbersome acts found in older pledge law models . Divergence exists in statutory super priorities afforded to small business trade creditors, a distributive inclusion measure embedded for socio-economic goals under Vision 2030 , which is absent from UNCITRAL's economic efficiency emphasis. Here alignment achieves operational interoperability at cross-border transaction level while retaining redistributive priorities reflecting national development agenda. Performance benchmarks relevant to this alignment include median days from registration to enforcement completion (mirroring efficiency objectives) and proportion of contested priority determinations resolved within statutory timelines (testing integrated system robustness). Corporate governance standards exhibit parallelism with UNIDROIT's emerging Best Practices for Business Enterprises. Codified requirements for independent board representation in larger issuers and

restrictions on related-party transactions match substantive intent, but Saudi law places these obligations at primary statute level with punitive remedies enforceable through commercial courts, whereas UNIDROIT's recommendations operate as soft norms encouraging voluntary adoption. From an empirical standpoint, mandatory statutory placement has correlated with higher compliance attestation rates among listed companies within two years post-listing compared to voluntary regimes where adherence fluctuates according to shareholder pressure cycles . This evidences one substantive difference: Vision 2030 prefers binding legislative compulsion over non-binding best practice signalling when governance integrity intersects directly with capital market stability metrics. Equality norm integration into economic law, manifested through anti-discrimination clauses affecting licensing, contracting, tenancy allocation in REITs, is broadly coherent with non-discrimination commandments found across both UNCITRAL model provisions (where applicable) and UNIDROIT principles addressing fairness in contracting . Yet Saudi application moves beyond declarative scope by vesting regulators with active audit powers and tying compliance outcomes to licence renewal eligibility ; monitoring compliance rates against demographic inclusivity targets becomes a measurable indicator not contemplated in most soft law instruments but consistent with domestic diversification imperatives under Vision 2030. Areas requiring targeted regulatory drafting to deepen alignment without displacing local policy aims include: * Inserting explicit compatibility clauses recognising UNCITRAL Model Law procedural devices (e.g., default consolidation mechanisms) within approved institutional arbitration rules; * Incorporating UNIDROIT default interest calculation methods into capital markets disclosure annexes where debt securities are issued cross-border; * Harmonising definitions of "writing" in electronic commerce contexts to fully correspond with UNCITRAL texts governing electronic communications; * Extending registry data fields for secured transactions to match cross-border interoperability standards recommended by UNCITRAL guide histories; * Publishing bilingual legislative commentaries mapping clause-by-clause correspondences between domestic statutes and selected soft law instruments for practitioner reference. A bridging model clause illustrating proactive alignment might read: *"In interpreting provisions of Part IV [Arbitration], regard shall be had to internationally accepted principles reflected in the UNCITRAL Model Law (1985, as amended), provided that such interpretation does not contravene mandatory provisions enumerated expressly herein."* This preserves domestic primacy yet signals openness to convergent reading where legislative intent dovetails with global harmonisation goals. By structuring doctrinal design around selective incorporation softened by explicit reservation clauses, and empirically verifying functional results through measurable indicators like enforcement success ratios or compliance attestation prevalence, the Kingdom can maintain its sovereign economic policy bearings while ensuring its legal infrastructure remains interoperable across borders defined increasingly by shared reference texts under UNCITRAL and UNIDROIT frameworks **(Imam & Mulyanto)**..

8.2.2 Potential for model exportability

The exportability of Saudi Arabia's post-2016 "Vision-driven codification" model depends on whether its blend of statutory certainty and empirically triggered adaptability can be transplanted into jurisdictions with different institutional and legislative environments. Several features of the Saudi framework possess transferable design logic. The first is its tiered legislative architecture, which separates immutable principles and baseline guarantees from flexible operational layers delegated to regulators, with built-in

review triggers. This sequencing allows stability for investors while enabling technical adaptation without reopening core statutes.

A second exportable element is the use of explicit hierarchy clauses that prevent subordinate regulations or ministerial decrees from overriding primary legislation unless expressly authorised. This reduces interpretive drift and stabilises expectations across legal systems, whether civil law or mixed. Localisation would require adapting conflict-resolution forums, but the doctrinal core remains portable.

The third feature is the empirical trigger mechanism, which ties legislative or regulatory revision duties to measurable deviations from statutory benchmarks—such as licensing turnaround times, dispute-resolution durations, or compliance rates. This converts performance monitoring into a mandatory governance function rather than a discretionary one. Even jurisdictions with limited data infrastructure can adopt scaled benchmarks and variance thresholds.

These elements illustrate how the model can be adapted across sectors—insurance, renewable energy, financial licensing—without losing coherence. The approach's exportability lies in its ability to combine black-letter certainty with structured adaptability, allowing jurisdictions to maintain sovereign policy priorities while embedding predictable, measurable, and self-correcting legal frameworks.

9 Conclusion

Saudi Arabia's post-2016 legal reforms represent a comprehensive reimagining of the Kingdom's legal-economic infrastructure, intricately aligned with Vision 2030's strategic objectives for economic diversification and institutional modernization. This transformation embodies a deliberate synthesis of codified legal certainty and empirically grounded adaptability, positioning law as an active instrument for market shaping rather than a passive regulatory backdrop. By consolidating fragmented statutory regimes into unified, sector-spanning codes, the reforms address longstanding interpretive ambiguities and procedural inefficiencies that previously hindered investor confidence and private sector dynamism.

The integration of hierarchical clarity within statutes, combined with embedded review triggers tied to measurable performance indicators, creates a legislative architecture capable of maintaining doctrinal coherence while permitting responsive recalibration in response to evolving economic and technological conditions. This dual approach mitigates risks associated with rigid codification, ensuring that legal frameworks remain both stable and sufficiently flexible to accommodate innovation and sector-specific developments. The strategic balance between centralized oversight and delegated operational autonomy further enhances regulatory efficiency, enabling streamlined licensing and enforcement processes without sacrificing national policy coherence.

Institutional actors, particularly the judiciary, Ministry of Justice, and financial regulators, have been repositioned within this framework to function synergistically, with enhanced procedural safeguards such as randomized case allocation and inter-agency coordination mechanisms reinforcing impartiality and uniform application of the law. Capacity-building initiatives targeting legal practitioners and adjudicators complement these structural reforms, reducing transitional friction and improving the fidelity of statutory interpretation in practice.

Sector-specific reforms, spanning contract and corporate law modernization, insolvency and secured transactions, financial services, fintech, data protection, competition, consumer rights, real estate, and capital markets, collectively contribute to a diversified and inclusive economic environment. The

embedding of equality norms directly into economic statutes and regulatory instruments ensures that social inclusion considerations are integral to market participation, thereby aligning growth objectives with broader distributional goals. Empirical monitoring and transparency provisions across these domains provide continuous feedback loops, enabling policymakers to identify and address implementation gaps proactively.

Comparative analysis reveals that Saudi Arabia's hybrid codification model draws selectively from both Civil Law and Common Law traditions, adapting international best practices to fit domestic institutional realities and policy priorities. Alignment with UNCITRAL and UNIDROIT standards enhances cross-border interoperability and investor assurance, while the incorporation of empirical performance metrics into legislative design represents an innovative governance mechanism with potential applicability beyond the Kingdom's borders.

The reforms' emphasis on embedding procedural uniformity, regulatory coherence, and empirical adaptability within a tiered legislative structure offers a replicable template for jurisdictions seeking to balance legal certainty with economic dynamism. Challenges remain in sustaining institutional coordination, refining feedback mechanisms, and ensuring practitioner readiness, but the integrated approach adopted provides a solid foundation for ongoing legal and economic transformation.

Ultimately, this comprehensive legal engineering effort redefines the role of law as a dynamic economic infrastructure, calibrated to support Saudi Arabia's ambitions for sustainable growth, diversified investment, and inclusive market participation. The systematic fusion of doctrinal clarity with operational responsiveness positions the Kingdom to navigate complex economic transitions with a legal framework that is both predictable and adaptable, thereby enhancing its attractiveness as a destination for domestic and international capital within a competitive global landscape.

References

1. Baltsii, Yurii. "Decentralization as the Main Component of Local Self-Government Reform." *Конституційно-Правові Академічні Студії* 1, no. 2023 (January 2023): 7. https://doi.org/10.24144/2663-5399.2023.1.07
2. Семенов, И. А. "Федеральная Территория: Развитие Конституционно-Правового Регулирования." *Российский Журнал Правовых Исследований* 11, no. 3 (September 2024): 25–32. https://doi.org/10.17816/RJLS611108.
3. Cooper, Davina. "Crafting Prefigurative Law in Turbulent Times: Decertification, DIY Law Reform, and the Dilemmas of Feminist Prototyping." *Feminist Legal Studies* 31, no. 1 (March 2023): 17–42. https://doi.org/10.1007/s10691-022-09515-4.
4. Cooper, Davina, and Flora Renz. "Introduction to Special Issue: Decertifying Legal Sex–Prefigurative Law Reform and the Future of Legal Gender." *Feminist Legal Studies* 31, no. 1 (March 2023): 1–16. https://doi.org/10.1007/s10691-022-09514-5.

5. Dalla Pellegrina, Lucia, Nuno Garoupa, and Peter Grajzl. “Judges, Out-of-Court Rewards, and in-Court Behavior: Evidence from an Italian Legal Reform.” *EJELS* 1, no. 1 (February 2024): 105–28. https://doi.org/10.62355/ejels.17638.
6. Gascoigne, Mollie. “Legal Sex Status: The Attitudes of Non-Binary People Towards Reform in England and Wales.” *Legal Studies* 44, no. 2 (January 2024): 277–94. https://doi.org/10.1017/lst.2023.30.
7. Gledhill, Kris, and Robin Palmer. “Law Reform Clinical Programmes Should Be Promoted in Law Schools: An Explanation.” *International Journal of Clinical Legal Education*, June 2024, 6. https://doi.org/10.19164/ijcle.2024.1392.
8. Hieu, Trinh Duc. “Criminal Liability Exclusion: Theory, Current Legal Framework of the Criminal Code 2015 and Recommendations for Law Reform.” *VNU Journal of Science: Legal Studies* 39, no. 2 (June 2023): 48–58. https://doi.org/10.25073/2588-1167/vnuls.4553.
9. Imam, Sujono, and Nugroho Mulyanto. “Omnibus Law as Investment Law Reform in Indonesia Based on the Hierarchy of Legislation Principles.” *Journal of Progressive Law and Legal Studies* 1, no. 2 (May 2023): 47–65. https://doi.org/10.59653/jplls.v1i02.28.
10. Lan, Zhao, and Weizhao Tang. “A Discussion on the Challenges and Measures for the Reform of Legal Education in Colleges and Universities in the Era of ‘Internet +’.” *Education Reform and Development* 4, no. 1 (June 2022). http://ojs.bbwpublisher.com/index.php/erd.
11. Riwanto, Agus, Sukarni Suryaningsih, and Delasari Krisda Putri. “Reform and Breakthrough in Business Regulations for Empowering MSMEs in Indonesia and the Netherlands.” *Journal of Human Rights, Culture and Legal System* 3, no. 3 (November 2023): 513–40. https://doi.org/10.53955/jhcls.v3i3.109.
12. Wijanto, Wihadi. “The Regulatory Improvement of Insurance Law Reform in Order to Pursue the Legal Certainty for the People and the Insurance Company.” *Global Legal Review* 3, no. 2 (October 2023): 162–74. https://doi.org/10.19166/glr.v3i2.7433.

Quarterly refereed journal for studies & research (Educational & Human Sciences) No. 32

ISSN (Print) 2596 – 7517
ISSN (Online) 2597 – 307X
FULL PAPER

دراسة وتقييم الجدوى الاقتصادية لمشروع انشاء معمل انتاج الادوات الصحية السيراميكية في محافظة الانبار

Study and evaluation of the economic feasibility of establishing a ceramic sanitary ware production plant in Anbar Governorate.

إعداد

أ . د . خميس خلف موسى الفهداوي
جامعة المعارف/ كلية العلوم الادارية والمالية
Prof. Dr. Khamees K. M. Al Fahdawi
College of Administrative and Financial Sciences
Almaarif University
Khames.Khalaf@uoa.edu.iq

د . رياض جواد كاظم
جامعة المعارف/ كلية العلوم الادارية والمالية
Dr. Ryadh Jawad Kadhem
College of Administrative and Financial Sciences
Almaarif University
Ryadh.kadem@uoa.edu.iq

المستخلص

تهدف الدراسة الى قياس وتحليل مؤشرات الجدوى الاقتصادية المختلفة للوقوف على حجم الربحية التجارية والاقتصادية والاجتماعية المترتبة على انشاء ، وتشغيل معمل انتاج الادوات الصحية السيراميكية في محافظة الانبار في غضون الفترة 2027 – 2036 .

وقد اظهرت نتائج قياس كل من مؤشرات الربحية التجارية (الربح المالي ، معدل عائد الدينار ، تكاليف انتاج الوحدة ، هامش الربح الاجمالي ، معدل دوران راس المال ، معدل العائد على راس المال المستثمر ، معدل العائد البسيط ، فترة الاسترداد، نقطة التعادل). ومؤشرات الربحية الاقتصادية (صافي القيمة الحالية ، معدل العائد الداخلي ، القيمة الحالية للعائد / التكاليف) .وكذلك مؤشرات الربحية الاجتماعية (معدل التوظيف ، الاستفادة من النقد الاجنبي) ، حجم الربحية التجارية والمنافع الاقتصادية والاجتماعية الهامة المترتبة على انشاء ، وتشغيل المعمل المذكور مما يشجع ، ويعزز عملية الشروع به .

الكلمات المفتاحية : تقييم مشاريع, ادوات صحية وسيراميكية, محافظة الانبار

Abstract
This study aims to measure and analyze various economic feasibility indicators to determine the commercial, economic, and social profitability resulting from the establishment and operation of a ceramic sanitary ware manufacturing plant in Anbar Governorate during the period 2027-2036.
The results of measuring commercial profitability indicators (financial profit, dinar rate of return, unit production costs, quarterly gross margin, capital turnover rate, return on invested capital, simple rate of return, payback period, and break-even point) showed positive results.
Economic profitability indicators (net present value, internal rate of return, and present value of returns/costs) were also analyzed.
Furthermore, social profitability indicators (employment rate and foreign exchange utilization) were examined. The study concluded that the significant commercial profitability and economic and social benefits resulting from the establishment and operation of the aforementioned plant encourage and promote its implementation.
Keywords: Sanitary ware and ceramic project evaluation ,Anbar Governorate

1- المقدمة :

انطلقت فكرة انشاء معمل انتاج الادوات الصحية السيراميكية في محافظة الانبار من اعتبارين اساسيين : أولهما ، لاستغلال المواد الأولية المحلية (اطيان ، رمل زجاجي ، حجر الكلس) والتي تشكل نحو (44 %) من المواد الأولية الداخلة في الانتاج (وزارة الصناعة والمعادن 20236 :3) . وثانيهما ، لسد الحاجة المتزايدة للسوق المحلية من الادوات الصحية السيراميكية (المغاسل ، المراحيض، الأحواض) نتيجة للتوسع الكبير لقطاع المباني والاسكان .

اهمية الدراسة

تتأتى اهمية الدراسة من وجود خلفية علمية وعملية متكاملة لصناعة الادوات الصحية السيراميكية في البلاد نظراً لوجود معمل قديم لإنتاج الادوات الصحية السيراميكية تابع للشركة العامة للزجاج والحراريات والذي انتهى العمل فيه عام 2002 غير انه لم يتم استلامه آنذاك من الشركة المنفذة ذات المنشأ الايطالي (شركة SETEC) بسبب احداث عام 2003 (وزارة الصناعة والمعادن ، 2013 :2) .

مشكلة الدراسة

تتجسد مشكلة الدراسة بجانبين : يتمثل الجانب الأول بالصعوبات الفنية التي تواجهها عملية انشاء ، وتشغيل معمل انتاج الادوات الصحية السيراميكية ، وفي مقدمتها حاجتها الماسة لمنظومة خدمات ، وبنى تحتية متكاملة للحد من مخاطر الانبعاثات ، والمخلفات الغازية ، والسائلة والصلبة على البيئة ، والصحة العامة للمجتمع ، فيما يتجلى الجانب الثاني بما تشهده صناعة الادوات الصحية السيراميكية على الصعيد العالمي من ابتكارات وتجديدات سريعة ، ومتلاحقة في انماط الانتاج مما يستلزم من المعمل قيد الدراسة مواكبة تلك

التجديدات عن طريق تبني تقنيات انتاجية حديثة تعزز جودة المنتجات ، وترشيد تكاليفها لضمان القدرة على منافسة نظيرتها المستوردة على صعيد الجودة والاسعار .

فرضية الدراسة

تنطلق الدراسة من فرضية مؤداها : ان انشاء وتشغيل معمل انتاج الادوات الصحية السيراميكية سيكون ذات جدوى اقتصادية هامة سواء على صعيد المعمل ذاته ام على صعيد الاقتصاد القومي والمجتمع على السواء.

هدف الدراسة

تهدف الدراسة إلى قياس وتحليل مؤشرات الجدوى الاقتصادية المختلفة لغرض الوقوف على حجم الربحية التجارية والاقتصادية والاجتماعية المترتبة على انشاء ، وتشغيل معمل انتاج الادوات الصحية السيراميكية.

المدة الزمنية

تغطي الدراسة المدة 2027 – 2036 بأعتبارها تمثل العمر الانتاجي لمعمل انتاج الادوات الصحية السيراميكية ، وذلك اعتماداً على نسبة الاندثار السنوي للمكائن والمعدات والابنية ، مع الأخذ بعين الاعتبار ان المدة 2025 – 2026 هي المدة المتوقعة لتأسيس واستكمال انشاء هذا المعمل .

منهجية الدراسة

تبنت الدراسة المنهج التحليلي من خلال قياس وتحليل مؤشرات الربحية التجارية والاقتصادية والاجتماعية لتشغيل معمل انتاج الادوات الصحية السيراميكية للفترة 2027 – 2036 . وعليه، تم تقسيم الدراسة إلى اربعة محاور : انصب المحور الأول على مقدمة الدراسة ، فيما انصرف المحور الثاني الى اعطاء نبذة عن المعمل ، بينما عرج المحور الثالث على قياس وتحليل مؤشرات الجدوى الاقتصادية المختلفة ، واخيراً استعرضت الدراسة في محورها الرابع الاستنتاجات والتوصيات .

2- نبذة عن المشروع

يعد مصنع الادوات الصحية من المصانع الوحيدة والحديثة في العراق المتخصصة في انتاج الأدوات الصحية ، اذ انشى المصنع سنة2001 وانتهى العمل به سنة 2002 ، ثم توقف العمل به سنة 2003 بسبب العدوان الامريكي على قطرنا ، ويقع المصنع داخل مجمع السيراميك في محافظة الانبار وتحديدا في مركز مدينة الرمادي ، ويبعد كيلو متر واحد عن طريق السريع الذي يربط العاصمة بغداد بالأردن وسوريا ، ومن مبررات اقامة هذه الصناعة هو سد الحاجة المحلية من الادوات الصحية نتيجة للنشاطات العمرانية في القطاعات

السكنية والصناعية والتجارية . فضلاً عن دعم الاقتصاد العراقي من خلال توفير فرص عمل ، وايجاد ايرادات جديدة، والاستفادة من الموارد الطبيعية .

اذ يغطي حجم انتاج المصنع حوالي 54 % من حاجة السوق المحلية، وبهذا نستدل بان السوق المحلية سوف يستوعب جميع منتجات المشروع ، فضلاً عن ذلك ، فأن المشروع يمتلك العديد من عناصر القوة المحتملة بتوفير الخدمات الساندة للمشروع (الورش المركزية , محطات ومحولات كهربائية ، نظام مكافحة الحريق ، معدات الفحص المختبرية) ، فضلاً عن توفر وقرب مصادر المياه ، وتوفر خبرات الفنية في التشغيل و الصيانة من الايدي العاملة .

3 – معايير تقييم الجدوى الاقتصادية للمشروع

تنصب معايير تقييم الجدوى الاقتصادية لمشروع انشاء معمل لإنتاج الادوات الصحية السيراميكية في محافظة الانبار على قياس كل من : الربحية التجارية (Commercial Profitability) ،والربحية الاقتصادية (Economic profitability) ، والربحية الاجتماعية (social profitability) للمشروع المذكور **من خلال الاستعانة بالمؤشرات الآتية :**

(3-1) الربح المالي (Financial Profit) :

يحظى مؤشر الربح المالي بأهمية كبيرة في دراسة الجدوى المالية للمشاريع الاستثمارية لكونه يساعد على الوقوف على الاداء المالي للمشروع عن طريق التعرف على صافي الدخل الذي يحققه المشروع بعد خصم اجمالي التكاليف السنوية من اجمالي الايرادات السنوية (معروف , 2004 : 73) . اي ان :

الربح المالي = إجمالي الايرادات – اجمالي التكاليف

وعند الرجوع الى بيانات الجدول رقم (1) يتضح لنا ان اجمالي الايرادات السنوية المتوقعة لمشروع معمل انتاج الادوات الصحية السيراميكية بلغ (280 197) مليون دينار، فيما بلغ اجمالي التكاليف نحو (120940) مليون دينار . وعليه سيجني المشروع المذكور ربحاً مالياً مقداره (76340) مليون دينار طيلة فترة عمره الانتاجي الامر الذي يدل على الجدوى المالية المناسبة لانشاء المشروع قيد الدراسة .

جدول رقم (1)

الربح المالي لمشروع معمل انتاج الادوات الصحية السيراميكية للفترة 2027 -2036

(مليون دينار)

المعمل	اجمالي الايرادات السنوية	اجمالي التكاليف السنوية	الربح المالي
معمل انتاج الادوات الصحية	197280	120940	76340

المصدر : من عمل الباحثين اعتماداً على بيانات الجدول رقم (2) في الملحق الاحصائي

(3-2) معدل عائد الدينار(Rate of Return Dinar) :

يقدر معدل عائد الدينار وفقاً للصيغة الآتية :

معدل عائد الدينار = اجمالي الايرادات السنوية ÷ اجمالي التكاليف السنوية

وطبقاً لهذا المؤشر يكون المشروع الاستثماري ذا جدوى اقتصادية عندما تكون قيمة ومعدل عائد الدينار أكبر من الواحد.

وعليه ، فأن الرجوع الى بيانات الجدول السابق ، يتبين لنا ان معدل عائد الدينار لمشروع معمل انتاج الادوات الصحية السيراميكية بلغ (1.63). وهذا معناه ، ان الدينار الذي يستثمر في هذا المشروع سوف يجني معدل عائد سنوي مقداره (1.63) ، مما يؤكد ذلك على الجدوى المالية المناسبة لأنشاء وتشغيل المشروع محل الدراسة.

(3-3) تكاليف انتاج الوحدة (Costs of production unit) :

يتجلى مؤشر تكاليف انتاج الوحدة بتقدير كلفة الوحدة المنتجة للمشروع وطبقاً للصيغة الآتية:

كلفة الوحدة المنتجة = اجمالي التكاليف ÷ قيمة الانتاج

وعلى النحو الموضح في الجدول الآتي:

جدول رقم (2)

تكاليف انتاج الوحدة لمعمل انتاج الادوات الصحية السيراميكية للفترة 2027 -2036

(الف دينار)

المعمل	اجمالي التكاليف	قيمة الانتاج	كلفة الوحدة المنتجة
معمل انتاج الادوات الصحية	12094000	19728000	0.61

المصدر : من عمل الباحثين اعتماداً على بيانات الجدول رقم (2) في الملحق الاحصائي

يبين لنا الجدول اعلاه ، ان تكاليف الوحدة المنتجة لمعمل انتاج الادوات الصحية السيراميكية بلغت (0.61) دينار. بعبارة اخرى ، ان تحقيق انتاج بواقع (100) دينار يحتاج لتكاليف مقدارها (61) دينار مما يدل ذلك على الجدوى المالية المناسبة لأنشاء المعمل المذكور .

(3-4) هامش الربح الاجمالي (Gross Profit Margin) :

يستخدم مؤشر هامش الربح الاجمالي لغرض قياس فاعلية ، وكفاءة المشروع الاستثماري في تحقيق المبيعات المستقبلية ، ووفقاً للصيغة الآتية (النجار , 2006 : 104) : هامش الربح الاجمالي = الربح المالي ÷ قيمة المبيعات ، ويكشف لنا الجدول رقم (3) بأن معدل هامش الربح الاجمالي لمعمل انتاج الادوات الصحية السيراميكية بلغ (3.86) للفترة 2027 -2036 .

جدول رقم (3)

هامش الربح الاجمالي لمعمل انتاج الادوات الصحية السيراميكية للفترة 2027 -2036

(مليون دينار)

المعمل	الربح المالي	قيمة المبيعات	هامش الربح الاجمالي
معمل انتاج الادوات الصحية	76340	19728	3.86

المصدر : من عمل الباحثين اعتماداً على بيانات الجدول رقم (2) في الملحق الاحصائي

(3-5) معدل دوران راس المال (Rate of capital turnover) :

يعد معدل دوران رأس المال مؤشراً هاماً عن مدى كفاءة عمل المشروع الاقتصادي ، وتقييم قدرته على تخصيص رأس ماله لتوليد اقصى ما يمكن من المبيعات والعوائد . بعبارة اخرى ، يوضح هذا المؤشر عدد المرات التي تدور فيها أصول المشروع المتداولة وتحويلها إلى مبيعات خلال فترة زمنية معينة ، وطبقاً للصيغة الآتية (الشقيري وسلام ، 2009 : 190) :

معدل دوران رأس المال = قيمة المبيعات ÷ رأس المال المستثمر

و يبين الجدول رقم (4) بأن معدل دوران راس المال لمعمل انتاج الادوات الصحية السيراميكية يقدر بنحو (4.64) . وهذا معناه ، ان كل وحدة واحدة من راس المال المستثمر في المعمل قيد الدراسة تولد مبيعات قيمتها (4.64) دينار ، مما يؤشر ذلك الكفاءة العالية للمعمل المذكور في توظيف رأس ماله لتوليد حجم كبير من المبيعات والارباح تباعاً نتيجة للاستخدام الامثل لأصوله الانتاجية.

جدول رقم (4)

معدل دوران راس المال المعمل انتاج الادوات الصحية السيراميكية للفترة 2027 –2036

(مليون دينار)

المعمل	قيمة المبيعات	راس المال المستثمر	معدل دوران راس المال
معمل انتاج الادوات الصحية	197280	42439	4.64

المصدر : الجدول رقم (2) والجدول رقم (3) في الملحق الاحصائي .

(3–6) معدل العائد على راس المال المستثمر(Rate of Return on invest Capital):

ان مؤشر معدل العائد على رأس المال المستثمر يعطي فكرة عن مدى كفاءة عمل المشروع الاستثماري وتقييم قدرته على تحقيق التخصيص الامثل لموارده في استثمارات مربحة .

ويتم احتساب هذا المعدل باعتماد الصيغة الآتية (الداهري ، 1991 : 221) :

معدل العائد على رأس المال المستثمر = هامش الربح الاجمالي × معدل دوران رأس المال

وفي ضوء الصيغة اعلاه ، يعكس لنا الجدول رقم (5) الارتفاع الكبير لمعدل العائد لراس المال المستثمر في معمل انتاج الادوات الصحية السيراميكية والبالغ (17.91) للفترة 2027 –2036.

مما يدل ذلك على الاستخدام الفعال لراس المال المستثمر في المعمل محل الدراسة ، وما يترتب عليه من نمو طويل الاجل في الارباح والعوائد من ناحية ، وتمتعه بمكانة تنافسية قوية في صناعته مقارنة بمنافسيه من ناحية اخرى، وفي ضوء ذلك ، يمكن لنا القول ان الشروع بأنشاء وتشغيل هذا المعمل يعد فرصة استثمارية جاذبة على نطاق واسع .

جدول رقم (5)

معدل العائد على رأس المال المستثمر لمعمل انتاج الادوات الصحية السيراميكية للفترة 2027 –2036

المعمل	هامش الربح الاجمالي	معدل دوران راس المال	معدل العائد على راس المال المستثمر
معمل انتاج الادوات الصحية	3.86	4.64	17.91

المصدر : الجدول رقم (3) والجدول رقم (4).

(3-7) معدل العائد البسيط (Simple Rate of Return) :

يشير معدل العائد البسيط إلى النسبة المئوية لصافي الربح السنوي للمشروع وكلفته الاستثمارية (كداوي : 2008: 69) . اي ان :

$$\text{معدل العائد البسيط} = \frac{\text{مجموع التدفقات النقدية السنوية للمشروع}}{\text{عدد سنوات عمر المشروع}} \div \text{الكلفة الاستثمارية}$$

وعند الاستئناس بالصيغة الرياضية اعلاه ، وبيانات الجدول رقم (6) نجد ان معدل العائد البسيط لمعمل انتاج الادوات الصحية السيراميكية (17.9%) للفترة 2027 – 2036 . وهذا يعني ان الدينار الواحد الذي يتم استثماره في المعمل المذكور سوف يجني ربحاً مالياً سنوياً مقداره 17.9% . مما يدل ذلك على الجدوى الاقتصادية المناسبة لأنشاء وتشغيل الخطوط الانتاجية للمعمل قيد الدراسة، فضلا عن ذلك ، نلاحظ أن معدل العائد البسيط آنف الذكر يفوق كثيراً متوسط معدلات اسعار الفائدة السائدة في الاسواق المالية العراقية ، مما يؤكد على ان العائد المتوقع تحقيقه من انشاء المعمل المذكور أعلى بكثير من نظيره للفرص الاستثمارية البديلة.

جدول رقم (6)

معدل العائد البسيط لمعمل انتاج الادوات الصحية السيراميكية للفترة 2027 –2036

(مليون دينار)

المعمل	مجموع التدفقات النقدية السنوية	عمر المشروع (سنة)	الكلفة الاستثمارية	معدل العائد البسيط
معمل انتاج الادوات الصحية	76340	10	42439	%17.9

المصدر : الجدول رقم (2) والجدول رقم (3) في الملحق الاحصائي .

(3 – 8) فترة الاسترداد (Payback Period) :

تُعرف فترة الاسترداد بأنها المدة الزمنية التي يستغرقها المشروع الاستثماري لاسترداد الأموال المستثمرة فيه.

ويتم احتساب فترة الاسترداد طبقاً للصيغة الرياضية الآتية (كداوي، 2008 : 75) :

$$\text{فترة الاسترداد} = \frac{\text{الكلفة الاستثمارية} \times \text{عدد سنوات عمر المشروع}}{\text{مجموع التدفقات النقدية السنوية}}$$

وعند الرجوع إلى بيانات الجدول السابق ، وتطبيق الصيغة الرياضية أعلاه نجد أن فترة الاسترداد لمعمل إنتاج الأدوات الصحية السيراميكية بلغت نحو (5.5) سنة. وهذا معناه ، أن هذا المعمل سوف يسترد رأس المال المستثمر فيه خلال فترة قصيرة نسبياً أمدها خمس سنوات وخمسة أشهر.

(3 – 9) نقطة التعادل (Break-Even Point) :

يستخدم مؤشر نقطة التعادل لغرض تحديد أقل كمية إنتاج للمشروع الاستثماري تتساوى عندها الإيرادات الكلية مع التكاليف الكلية مما يجعل المشروع لا يحقق أي ربحاً أو أية خسارة عند تلك النقطة. ويتم احتساب كمية نقطة التعادل طبقاً للصيغة الآتية (كداوي، 2008 : 94) :

$$\text{كمية نقطة التعادل} = \frac{\text{التكاليف الثابتة}}{\text{سعر الوحدة المنتجة} - \text{متوسط التكاليف المتغيرة للوحدة المنتجة}}$$

وبالاستعانة بالبيانات الواردة في الجدول رقم (7) ، نلاحظ أن كمية نقطة التعادل لمشروع إنتاج الأدوات الصحية السيراميكية بلغت (4368) طن/سنة ، أي ما يعادل 48% من طاقته الإنتاجية المخططة.

جدول رقم (7)

نقطة التعادل لمعمل إنتاج الأدوات الصحية السيراميكية للفترة 2027 – 2036

المعمل	التكاليف الثابتة (الدينار)	السعر (دينار/طن)	متوسط التكاليف المتغيرة (دينار)	نقطة التعادل (طن/سنة)
معمل انتاج الادوات الصحية	7194000000	2192000	544444	4368

المصدر : الجدول رقم (2) والجدول رقم (3) في الملحق الإحصائي

وفي ضوء ما تقدم ، نرى ان المشروع قيد الدراسة يعد مقبولاً وعلى نحو كبير نظراً لكون كمية نقطة التعادل اقل بكثير من طاقته الانتاجية المخططة ، وبالتالي ارتفاع عدد وحدات الانتاج التي ستدر له ارباحاً على مدار السنة ، مما يتمخض عن ذلك ارتفاع هامش الامان لدى المستثمر وعلى النحو الآتي :

هامش الامان = الطاقة الانتاجية المخططة – كمية نقطة التعادل

هامش الامان = 9000 – 4368

هامش الامان = 4632 طن/سنة

(3-10) صافي القيمة الحالية (Net present Value) :

يستخدم هذا المؤشر للمفاضلة بين المشروعات ، اذ يفضل المشروع الذي يحقق اكبر قيمة حالية صافية ، ويتمثل صافي القيمة الحالية بالفرق الحاصل بين القيمة الحالية للتدفقات النقدية الداخلة والقيمة الحالية للتدفقات النقدية الخارجة ، ويحسب طبقاً للصيغة الرياضية الاتية : (الضمان ، 2012 : 49) :

$$NPV = \sum_{n=0}^{n} = \frac{CFN}{(1+r)^n}$$

حيث ان :

NPV = صافي القيمة المالية

CF = التدفقات النقدية

R = معدل الخصم (سعر الفائدة)

t = الزمن

n = السنة

وللتعرف على هذا المؤشر لمصنع الادوات الصحية السيراميكية نستعين بالجدول الآتي :

جدول رقم (8)

القيمة الحالية لمصنع انتاج الادوات الصحية السيراميكية للفترة (2027 - 2036) .

(مليون دينار)

المعمل	مجموع القيمة الحالية للعائد	مجموع القيمة الحالية للتكاليف	القيمة الحالية للتدفقات النقدية
معمل انتاج الادوات الصحية	145201.8	89014.3	56187.5

المصدر : من عمل الباحثين بالاعتماد على بيانات الجدول رقم (4) في الملحق الاحصائي.

يتضح من الجدول رقم (8) ان القيمة الحالية للتدفقات النقدية لمصنع انتاج الادوات الصحية السيراميكية بلغ (56187.5) مليون دينار خلال الفترة (2027 - 2036) مما يعكس الجدوى الاقتصادية، فضلاً عن ذلك ، يمكن الاستعانة بالمؤشر اعلاه للتوصل للقيمة الحالية الصافية للمصنع وعلى النحو التالي: (المعموري ، 2024: 296) :

$$NPV \text{ of profit} = \sum_{n=0}^{n} = \frac{CFN}{(1+r)^n} - I0$$

حيث ان .اكتب المعادلة هنا:

I_0 = تكلفة الاستثمار الاولية

$$NPV = 56187.5 - 42439 = 13748.5$$

وبالنظر لكون صافي القيمة الحالية للأرباح للمصنع قيد الدراسة موجبة يتم قبول المشروع , حيث يتوقع ان يكون الفائض النقدي في نهاية عمره الإنتاجي حوالي (13.7) مليار دينار.

(3-11) معدل العائد الداخلي (Internal Rate Return) :

يعد من المعايير المهمة التي تستخدم في المفاضلة بين المشروعات والبدائل الاستثمارية المقترحة، ونظراً لأهميته فإن معظم المؤسسات الدولية تعتمده في تقييم المشروعات على المستوى الدولي او الإقليمي.

يتم تحديد معدل العائد الداخلي من خلال اعتماد التجربة والخطأ , وذلك من خلال استخدام معدلات خصم مفترضة للوصول الى المعدل الذي يجعل صافي القيمة الحالية للمشروع مساوية للصفر، ويمكن التعبير عنه بالصيغة الرياضية الآتية : (المعموري 2022: 79-80) :

$$IRR = r1 + (r2 - r1) \times \cdot \frac{NPVr1}{NPVr1 - NPVr2}$$

حيث ان :

IRR = معدل العائد الداخلي

R_1 = معدل الخصم الادنى

R_2 = معدل الخصم الاعلى

$NPVr_1$ = القيمة الحالية عند معدل الخصم الادنى

$NPVr_2$ = القيمة الحالية عند معدل الخصم الاعلى.

وللتعرف على هذا المعيار لمعمل انتاج الادوات الصحية السيراميكية نستعين بالجدول رقم (9):

جدول (9)

معدل العائد الداخلي لمصنع انتاج الادوات الصحية السيراميكية للفترة (2027 - 2036)

(مليون دينار)

IRR	$NPVr_2$	$NPVr_1$	R_2	R_1	المعمل
0.46	82709.7	145201.8	%20	%6	معمل انتاج الادوات الصحية

المصدر: من عمل الباحثين بالاعتماد على جدول رقم (5) في الملحق الاحصائي.

$$IRR = r1 + (r2 - r1) \times \frac{NPVr1}{NPVr1 - NPVr2}$$

$$IRR = 6 + (20 - 6) \times \frac{145201.8}{145201.8 - 82709.7}$$

$$IRR = 20 \times \frac{145201.8}{62492.1} = 0.46$$

وفي هذا الصدد، نلاحظ عند الرجوع الى بيانات الجدول رقم (9) يظهر لنا بأن معدل العائد الداخلي لمصنع إنتاج الأدوات الصحية السيراميكية بلغ (46%) ، مما يعكس الجدوى الاقتصادية للمشروع ، وبما أن معدل العائد المطلوب (20%) في حين حققه المشروع المذكور معدلاً مقداره (46%) اذ سيحقق هذا المشروع عائداً سنوياً مقداره (26%).

(3-12) القيمة الحالية للعائد / التكاليف (Benefit/cost Rate) :

يمثل هذا المعيار العلاقة بين القيمة الحالية للإيرادات والقيمة الحالية للتكاليف، ويتم الوصول للمعيار من خلال قسمة القيمة الحالية للتدفقات النقدية الصافية على القيمة الحالية للتدفقات النقدية للتكاليف، وهذا ما يطلق عليه بدليل الربحية، ويحسب طبقاً للصيغة الرياضية الآتية (ال آدم واللوزي، 2005: 176-177):

$$BIC = \frac{\sum Rt \left(\frac{1}{1+r}\right)^t}{\sum Ct \left(\frac{1}{1+r}\right)^t}$$

حيث ان :

B/C = العائد / التكاليف

R_t = العوائد حسب عمر المشروع

C_t = التكاليف حسب عمر المشروع

t = الزمن

r = معدل الخصم.

وبعد تطبيق المعادلة أعلاه على البيانات الخاصة بالمشروع قيد الدراسة نحصل على الجدول رقم (10) :

جدول رقم (10)

معدل العائد على التكاليف لمصنع الأدوات الصحية السيراميكية للفترة (2027 - 2036)

(مليون دينار)

المعمل	القيمة الحالية للايرادات	القيمة الحالية للتكاليف	B/C
معمل انتاج الادوات الصحية	145201.8	89014.3	1.6

المصدر : من عمل الباحثين بالاعتماد على بيانات الجدول (4) في الملحق الإحصائي

نلاحظ من الجدول أعلاه ان نسبة القيمة الحالية للعائد / القيمة الحالية للتكاليف للمصنع قيد الدراسة بلغت (1.6)، وبما ان قيمة المعيار اكبر من الواحد، يدل ذلك ان المشروع قيد الدراسة يعكس جدواه الاقتصادية.

(13-3) القيمة المضافة الإجمالية (The total add value) :

يعكس هذا المعيار الأهمية الاقتصادية للمشروع ودورها في الاقتصاد الوطني ، فضلاً عن ذلك ، يعكس مدى الكفاءة الاقتصادية للوحدة الاقتصادية في استخدام الموارد المتاحة ، ويعبر عن هذه القيمة بالفرق بين قيمة الإنتاج وقيمة المستلزمات الإنتاجية ، ويحسب وفق الصيغة الرياضية الآتية (المعموري، 2016: 179):

القيمة المضافة الإجمالية = قيمة الإنتاج – قيمة مستلزمات الانتاج

جدول رقم (11)

القيمة المضافة الاجمالية لمصنع الادوات السيراميكية للفترة 2027- 2036

(مليون دينار)

المعمل	قيمة الانتاج	قيمة مستلزمات الانتاج	القيمة المضافة الاجمالية
معمل انتاج الادوات الصحية	19728	4900	14828

المصدر: من عمل الباحثين بالاعتماد على جدول رقم (1) و (3) بالملحق الإحصائي :

بناءً على الصيغة اعلاه بين الجدول رقم (4) ان القيمة الاجمالية لمصنع انتاج الادوات الصحية السيراميكية قد بلغت نحو (11828) مليون دينار للفترة (2027 – 2036).

وفي ضوء ذلك يمكن الحصول على القيمة المضافة الصافية كالاتي:

القيمة المضافة الصافية = القيمة المضافة الاجمالية – الاندثارات

القيمة المضافة الصافية = 14828 – 3344

القيمة المضافة الصافية = 11484 مليون دينار

(14 - 3) معدل التوظيف (Rate of Employment) :

يعكس هذا المؤشر اهمية المشروع في ايجاد فرص عمل حقيقية لأفراد المجتمع ، والمساهمة في علاج مشكلة البطالة، فضلاً عن ذلك ، تحديد حجم العاملين الذين يساهم المشروع في توظيفهم سواء كانوا عاملين ماهرين وغير ماهرين، وكذلك ما يحققه المشروع من طاقة حقيقية في تنمية الموارد البشرية للمجتمع. ويتم حساب مؤشر التوظيف طبقاً للمعادلة الرياضية الاتية (عبد الكريم , ١٩٨٦: ص93) :

$$\text{معدل التوظيف} = \frac{\text{قيمة الاستثمارات}}{\text{اجمالي العاملين}}$$

جدول رقم (12)

معدل التوظيف لمصنع الادوات الصحية السيراميكية للفترة (2027 – 2036)

(مليون دينار)

المعمل	قيمة الاستثمار	عدد العاملين	معدل التوظيف
معمل انتاج الادوات الصحية	42439	200	212.2

المصدر من عمل الباحثين اعتماداً على:

- الشركة العامة للزجاج والحراريات : سجلات الدائرة المالية والتخطيط والاستثمار.
- الجدول (3) في الملحق الاحصائي.

(3 – 15) الاستفادة من النقد الاجنبي (Foreign Exchange Benefit) :

مما لا شك فيه، ان توفر احتياطيات كافية من النقد الاجنبي صار يشكل عصب الحياة الاقتصادية للبلدان النامية نظراً لاعتمادها على استيراد القسط الأكبر من احتياجاتها المختلفة ، ولا سيما السلع الرأسمالية من مكائن ومعدات وآلات وغيرها ، وضمن هذا السياق، أخذت تلك البلدان تنظر إلى الصناعة التحويلية على انها الوسيلة الأكثر فاعلية في تأمين ورفد اقتصادياتها بقدر مناسب من العملات الأجنبية اللازمة لتدوير عجلات التنمية الاقتصادية قدماً إلى الأمام ، وعلى هذا النحو، برزت في ادبيات التنمية الاقتصادية استراتيجيتين للتصنيع هما: استراتيجية التصنيع من اجل التصدير واستراتيجية التصنيع من اجل تعويض الاستيراد. وعليه، فإن المحصلة النهائية لهاتين الاستراتيجيتين تتجسد في توفير احتياطيات مناسبة من النقد الاجنبي من ناحية، أو الحد من استنزاف تلك الاحتياطيات من ناحية أخرى .

وتأسيساً على ذلك، يمكن لنا احتساب مقدار العملة الأجنبية التي سيوفرها المشروع قيد الدراسة او الحد من استنزافها بطريقتين (وزارة الصناعة والمعادن، 2023: 6-7):

الطريقة الأولى : افتراض تصدير كامل انتاج المشروع :

$$\text{مقدار العملة الاجنبية المتوقعة} = \text{كمية الإنتاج} \left(\text{طن/سنة}\right) \times \text{معدل سعر بيع الطن} \left(\text{دولار}\right)$$

$$= 1667 \times 9000$$

$$= 15 \text{ مليون دولار سنوياً}$$

الطريقة الثانية : افتراض تعويض الاستيرادات :

$$\text{مقدار وفورات تعويض الاستيراد} = \text{كمية الانتاج} \left(\text{طن/سنة}\right) \times \text{معدل سعر الانتاج المستورد} \left(\text{دولار}\right)$$

$$= 2300 \times 9000$$

$$= 20.7 \text{ مليون دولار سنوياً}$$

4 – الاستنتاجات والتوصيات

(4-1) الاستنتاجات:

(4-1-1): أظهرت لنا نتائج قياس مؤشرات الربحية التجارية كفاءة معمل إنتاج الأدوات الصحية السيراميكية وقدرته على تحقيق معدلات ربحية مرتفعة . إذ بلغ إجمالي الربح المالي نحو (76.3) مليار دينار خلال الفترة 2027 – 2036 ، كذلك بلغ معدل عائد الدينار نحو (1.63)، مقابل انخفاض كلفة الوحدة المنتجة فبلغت (0.61) دينار. هذا بالإضافة إلى ارتفاع هامش الربح الإجمالي فبلغ (3.86)، كذلك ارتفاع معدل العائد على رأس المال المستثمر والبالغ (17.9)، وارتفاع معدل العائد البسيط فبلغ (17.9%) مما ساعد ذلك على استرداد المعمل لكامل رأس المال المستثمر فيه بفترة أمدها (5.5) سنة.

(4-1-2): وأوضحت نتائج الدراسة، أن كمية نقطة التعادل بلغت (4368) طن/سنة أي ما يعادل 48% من الطاقة الإنتاجية المخططة للمعمل مما يعكس ذلك قدرة هذا المعمل على تحقيق أرباحاً تفوق الكلفة التشغيلية عند استغلال ما يقارب نصف طاقته الإنتاجية المخططة.

(4-1-3): كذلك أوضحت نتائج قياس مؤشرات الربحية الاقتصادية الجدوى الاقتصادية الكبيرة لإنشاء وتشغيل المعمل المذكور على صعيد الاقتصاد الوطني والتي تجسدت بارتفاع القيمة الحالية للعائد فبلغت (56187.5) مليون دينار، فضلاً عن ارتفاع نسبة القيمة الحالية للعائد / التكاليف والتي تقدر بنحو (1.6). ناهيك عن ارتفاع معدل العائد الداخلي والبالغ (46%).

(4 – 1 – 4) : ويصح نفس منطق التحليل على نتائج قياس مؤشرات الربحية الاجتماعية التي اظهرت هي الأخرى الجدوى الكبيرة لإنشاء وتشغيل المعمل مدار البحث، إذ بلغت القيمة المضافة الصافية التي سيولدها المصنع نحو (11484) مليون دينار ، فضلاً عن ذلك سيوفر المعمل (200) فرصة عمل في السنة الاولى لتشغيله ، فيما تقدر العملة الاجنبية التي يجنيها المعمل في حالة تصدير كامل انتاجه نحو (15) مليون دولار سنوياً ، فيما تبلغ الوفورات المعوضة للاستيرادات نحو (20.7) مليون دولار سنوياً .

وبناء على كل ما تقدم ، يمكن لنا القول ان انشاء وتشغيل مصنع انتاج الادوات الصحية السيراميكية يعد ذا

جدوى مالية واقتصادية واجتماعية كبيرة وهو ما يثبت صحة فرضية الدراسة .

(4 – 2) : التوصيات

نظراً للجدوى المالية والاقتصادية والاجتماعية الكبيرة للمصنع المذكور توصي دراستنا بالآتي:

(4 – 2 – 1) : شروع الشركة العامة للزجاج والحراريات بأنشاء وتشغيل معمل انتاج الادوات الصحية السيراميكية في محافظة الانبار على ان يقترن ذلك بقيام وزارة الصناعة والمعادن بتوفير التخصيصات المالية اللازمة لذلك .

(4 – 2 – 2) : السعي الجاد للشركة الى مضاعفة الطاقة الانتاجية المخططة للمعمل المذكور بما يؤمن تغطية حاجة السوق المحلية بالكامل من منتجاته المختلفة مع مراعاة الابتكار والتنوع المستدام في تلك المنتجات بما يلبي رغبات وحاجات المستهلك من ناحية ، وزيادة قدرتها التنافسية لنظيراتها المستوردة بما يفضي الى تقليل استيرادها وتحقيق الوفرة بالنقد الاجنبي لتعزيز متانة الاقتصاد الوطني .

المصادر

1- الداهري، عبد الوهاب مطر (1991)، تقييم المشاريع ودراسة الجدوى الاقتصادية، مطابع دار الحكمة، بغداد.

2- الحيدري، حنان عبد الباقي مصطفى (2008)، تقييم الأداء الاقتصادي للشركة العامة للإسمنت العراقية للمدة 1996 – 2005، رسالة ماجستير، جامعة بغداد، كلية الإدارة والاقتصاد.

3- ال آدم بوحنا، اللوزي سلمان (2005)، دراسات الجدوى الاقتصادية وتقييم كفاءة الأداء، مطبعة دار المسيرة، الأردن، عمان.

4- طواميليه، محمد هشام (2004)، دراسة جدوى المشاريع الصناعية، دار الثقافة للنشر، الأردن، عمان.

5- عبد الكريم، عبد العزيز مصطفى (1996)،تقييم المشاريع الاقتصادية: دراسة في التحليل الاقتصادي وكفاءة الأداء، مطبعة المكتبة الوطنية، بغداد.

6- كراوي، طلال (2008)، تقييم القرارات الاستثمارية، دار اليازوري العلمية للنشر، عمان.

7- الضمان، إيهاب (2012)، تقييم المشاريع، جامعة حماه، سوريا.

8- المعموري، رياض جواد (2022)، دراسات الجدوى الاقتصادية ما بين النظرية والتطبيق، دار امجد للطباعة والنشر، عمان، الأردن.

9- المعموري، رياض جواد (2024)، تمويل الشركات، دار امجد للطباعة والنشر، عمان، الأردن.

10- معروف، هوشيار (2004)، دراسات الجدوى الاقتصادية وتقييم المشروعات، دار صفاء للنشر والتوزيع، عمان.

11- وزارة الصناعة والمعادن، الشركة العامة للزجاج والحراريات، دراسة الجدوى الفنية والاقتصادية لإنشاء

معمل إنتاج الأدوات الصحية السيراميكية، 2023.

جداول الملاحق الاحصائية

جدول رقم (1)

تقدير تكاليف الانتاج السنوية لمشروع معمل انتاج الادوات الصحية السيراميكية

عناصر التكاليف	المبلغ (مليون)
التكاليف الثابتة	**7194**
_____	
الاندثارات	3344
الاجور والرواتب	1600
ادوات احتياطية وقوالب	1650
الصيانة	297
تأمين	123
كلف اخرى	180
التكاليف المتغيرة	**4900**
_____	
مواد اولية	2863
مستلزمات صناعية	1767
مواد تعبئة وتغليف	270
التكلفة الكلية	**12094**

المصدر : وزارة الصناعة والمعادن ، الشركة العامة للزجاج والحراريات ، دراسة الجدوى الفنية والاقتصادية لإنشاء معمل انتاج الادوات الصحية السيراميكية 2023, ص 21-23.

جدول رقم (2)

تقدير الإيرادات والتكاليف والأرباح السنوية لمشروع معمل إنتاج الأدوات الصحية السيراميكية للفترة 2027-2036

(مليون دينار)

السنوات	الايرادات السنوية (*)	التكاليف السنوية	الارباح السنوي (**)
2027	19728	12094	7634
2028	19728	12094	7634
2029	19728	12094	7634
2030	19728	12094	7634
2031	19728	12094	7634
2032	19728	12094	7634
2033	19728	12094	7634
2034	19728	12094	7634
2035	19728	12094	7634
2036	19728	12094	7634
المجموع	197280	120940	76340

المصدر: من عمل الباحثين اعتماداً على بيانات الجدول رقم (1) وبيانات وزارة الصناعة والمعادن، الشركة العامة للزجاج والحراريات، دراسة الجدوى الفنية والاقتصادية لإنشاء معمل إنتاج الأدوات الصحية السيراميكية، 2023، ص 7 .

(*) الايراد السنوي = كمية الانتاج × معدل سعر بيع الطن الواحد

$$= 9000\ (\text{طن/سنة}) \times 2192\ (\text{الف دينار})$$

$$= 19728 \text{ مليون دينار}$$

(**) الربح السنوي = الايرادات السنوية – التكاليف السنوية

جدول رقم (3)

تقدير الكلفة الاستثمارية لمشروع معمل إنتاج الأدوات الصحية السيراميكية

الفقرات	المبلغ (مليون دينار)
الاستثمارات الثابتة	41010
ــــــــــــــــــــ	
المكائن والمعدات	22062
اعمال هندسية مدنية	12500
الاشراف والتنصيب	1980
ورشة الصيانة	1716
الادوات الاحتياطية	1320
وسائط النقل والاليات	918
التدريب	264
الاثاث	150
مصاريف ما قبل التأسيس والتشغيل	100
رأس مال التشغيل	1429
ــــــــــــــــــــ	
مواد اولية	636
رواتب	400
خدمات صناعية	393
المجموع	42439

المصدر: وزارة الصناعة والمعادن، الشركة العامة للزجاج والحراريات، دراسة الجدوى الفنية والاقتصادية لإنشاء معمل إنتاج الأدوات الصحية السيراميكية 2023 ص 20.

جدول (4)

القيمة المالية للموائد والتكاليف لمشروع معمل انتاج الادوات الصحية السيراميكية للمدة (2027 – 2036).

السنوات	الايراد السنوي	التكاليف السنوية	سعر الخصم %6	القيمة الحالية للايراد السنوية	القيمة الحالية للتكاليف السنوية
2027	19728	12094	0.9434	18611.4	11409.5
2028	19728	12094	0.8900	17557.9	10763.7
2029	19728	12094	0.8396	16563.6	10154.1
2030	19728	12094	0.7921	15626.5	9579.7
2031	19728	12094	0.7473	14742.7	9037.8
2032	19728	12094	0.7050	13908.2	8526.3
2033	19728	12094	0.6651	13121.1	8043.7
2034	19728	12094	0.6274	12377.3	7587.8
2035	19728	12094	0.5919	11677	7158.4
2036	19728	12094	0.5584	11016.1	6753.3
المجموع	197280	120940		145201.8	89014.3

المصدر : من عمل الباحثين اعتماداً على بيانات الجدول رقم (2).

جدول (5)

القيمة الحالية للأرباح لمصنع إنتاج الأدوات الصحية السيراميكية للمدة 2027 – 2036

السنوات	الربح السنوي	سعر الخصم 6%	القيمة الحالية للارباح عند سعر خصم 6%	سعر الخصم 20%	القيمة الحالية عند سعر خصم 20 %
2027	19728	0.9434	18611.4	0.8333	16439.4
2028	19728	0.8900	17557.9	0.6944	13699.1
2029	19728	0.8396	16563.6	0.5787	11416.6
2030	19728	0.9721	15626.5	0.4823	9514.8
2031	19728	0.7473	14742.7	0.4019	7928.7
2032	19728	0.7050	13908.2	0.3349	6606.9
2033	19728	0.6651	13121.1	0.2791	5506.1
2034	19728	0.6274	12377.3	0.2326	4588.7
2035	19728	0.5919	11677	0.1938	3823.3
2036	19728	0.5584	11016.1	0.1615	3186.1
المجموع	197280	120940	145201.8		82709.7

المصدر: من عمل الباحثين على بيانات الجدول رقم (2).

(*) تم اعتماد سعر فائدة 6% كسعر فائدة لقروض المصرف الصناعي.

(**) تم اعتماد سعر فائدة 20% كسعر فائدة أعلى يمثل سعر فائدة لدى المصارف الصناعية العراقية للاستثمارات طويلة الأجل.

Quarterly refereed journal for studies & research (Educational & Human Sciences) No. 32

ISSN (Print) 2596 – 7517
ISSN (Online) 2597 – 307X
FULL PAPER

التشكيل الإيقاعي في شعر السجن الأندلسي: نماذج مختارة

Rhythmic Structure in Andalusian Prison Poetry: Selected Models

إعداد

د. محمد أحمد الرقيبات
Assoc. Prof. Dr. Mohammad Ahmad Alruqibat
Department/ Arabic Literature and Criticism
Jerash University/ Jordan
mrqibat@gmail.com

المستخلص:

يسعى هذا البحث إلى دراسة التشكيل الإيقاعي في شعر السجن الأندلسي، وذلك من خلال الوقوف على عناصر التشكيل الإيقاعي الخارجية والداخلية، وقد اعتمد البحث على مجموعة من النماذج الشعرية لشعراء أندلسيين سجنوا لأسباب متعددة، ومن خلال المنهج الوصفي التحليلي تم تحليل النماذج الشعرية على مستويين إيقاعيين: المستوى الخارجي: الوزن والقافية، والمستوى الداخلي: تكرار أصوات الروي، وتكرار الألفاظ الأفقي والعمودي والمركب.

توصل البحث إلى عدة نتائج، من أبرزها: أن شعر السجن لم يخرج عن الإطار العام في توظيف البحور الشعرية، والأمر نفسه ينطبق على توظيف حروف الروي والقافية بنوعيها المطلقة والمقيدة، وأن توظيف التكرار العمودي، خاصة في وصف الطبيعة والأماكن الجميلة، عكس مفارقة حادة بين جمال الذاكرة وقبح الحاضر، كما ظهر أثر الإيقاع في تشكيل الدلالة وتدعيمها.

الكلمات المفتاحية: التشكيل الإيقاعي، شعر السجن، الأندلس، الوزن والقافية، الإيقاع الداخلي.

Abstract:

This study aims to examine the rhythmic structure in Andalusian prison poetry by identifying its external and internal rhythmic elements. The study relies on a collection of poetic works by Andalusian poets who were imprisoned for various reasons. The study uses a descriptive-analytical approach by analyzing the poetic examples on two rhythmic levels: the external level—meter and rhyme—and the internal level—the repetition of the last sound of each line, and the repetition of words horizontally and vertically .

.

The study reaches the following notable conculsions: first, the prison's poetry did not deviate from the general framework in the use of poetic meters, and the same applies to the use of rhyming letters and rhyme in both its absolute and restricted forms, second, the use of vertical repetition, especially in the description of nature and beautiful places, reflected a clear contrast between the beauty of memory and the ugliness of the present. third, The impact of rhythm on shaping and reinforcing meaning . .
Keywords : rhythmic structure, prison poetry, Al-Andalus, meter and rhyme, internal rhythm .

. المقدمة:

يشكّل شعر السجن في التراث العربي فضاءً إبداعيًا بالغ الخصوصية، إذ ينشأ في ظل ظروف استثنائية من القهر والعزلة والحرمان، فينعكس ذلك على بنيته النفسية والجمالية والإيقاعية، حيث يتحول السجن من مكان للإيذاء الجسدي إلى فضاء للإبداع الشعري الخصب، ويجسّد شعر السجن معاناة الشاعر النفسية وتقلبات وجدانه بين الخضوع والتمرد، والأمل واليأس، والاستعطاف والفخر، وهذه الخصوصية التي يتمتع بها شعر السجن أو الحبسيات، تمثل مادة للدرس والتحليل من عدة جوانب، لما لها من أثر على الإيقاع الشعري الذي قد يتحول إلى مرآة تعكس صورة المحنة التي يمر بها الشاعر، وما يرافقها من إحساس بالضيق والألم وانعدام الحرية، فيميل إلى قوالب إيقاعية أكثر قدرة على احتواء تجربته النفسية التي غالبًا ما تعكس حالة من الكبت والغضب.

ويسعى هذا البحث إلى تقديم دراسة إيقاعية لشعر السجن في الأندلس، فالإيقاع بوصفه بنية صوتية متكاملة، لا يقتصر على الوزن والقافية فحسب، بل يمتد ليشمل المستويات الصوتية والتركيبية والتكرارية التي تشكل معًا "سيمفونية" الإيقاع الداخلي.

وتكمن أهمية هذا البحث في كونه يسلط الضوء على جانب مهم من الشعر الأندلسي، وهو شعر السجون، الذي يعد وثيقة أدبية وسياسية وتاريخية تحمل الكثير من الوقائع وتجسد العديد من الملاحم

الإنسانية، وتتمثل إشكالية البحث في السؤالين الآتيين: كيف تشكلت البنى الإيقاعية (الخارجية والداخلية) في شعر السجن الأندلسي؟ وما العلاقة بين هذه التشكيلات الإيقاعية وإنتاج الدلالة في البيت الشعري؟

تتوزع مادة البحث بين دواوين الشعراء الأندلسيين، إضافة إلى بعض المصادر الأدبية والتاريخية، وثمة دراسات سابقة تناولت شعر السجن الأندلسي؛ اتجه بعضها لدراسة الجوانب الفنية والموضوعية، مثل: "تجربة شعر السجن الأندلسي" (الخطيب، رشا، 1996)، وتطرقت دراسة أخرى إلى الحديث عن الموسيقى ضمن الخصائص الأسلوبية لشعر السجن الأندلسي: "شعر السجون في الأندلس" (إبراهيمي، فوزية، 2004)، إضافة إلى دراسة بعنوان: "السجن وأثره في الشعر الأندلسي" (معجب، محمد، 2014)، ودراسة أخرى: "تقنيات المفارقة الزمنية في شعر السجن الأندلسي: تحليل فني لنماذج مختارة" (الغفيص، عبد الله، 2024)، إلى جانب مجموعة من الدراسات التي تناولت شعر السجن عند شاعر محدد مثل: ابن زيدون وابن عمار والمعتمد وغيرهم، وجديد الدراسة الحالية هو اقتصارها على دراسة أبرز مظاهر الإيقاع الخارجي والداخلي وربطه بالجانب الدلالي، وقد بلغ عدد القصائد موضوع الدراسة سبعًا وستين قصيدة بعد استثناء المقطوعات.

واقتضت طبيعة البحث أن يأتي في تمهيد ومبحثين، يسبقهما مدخل نظري حول مفهوم التشكيل الإيقاعي، ثم خاتمة بأهم النتائج، وقائمة بالمصادر والمراجع.

مدخل: مفهوم التشكيل الإيقاعي في الشعر

التشكيل لغة: من الشكل، و"الشَّكْلُ، بالفتح: الشِّبْه والمِثْل...، وشَكْلُ الشيء: صورتُه المحسوسة والمُتَوَهَّمة، وتَشَكَّل الشيءُ: تَصَوَّر، وشَكَّلَه: صَوَّرَه" (ابن منظور، 1997، مادة شكل)، وقد انتقل هذا المصطلح من الفنون التشكيلية ليصف الجوانب الجمالية في النص الأدبي القائم على فن القول، ويشمل التشكيل في النص الأدبي جوانب متعددة، منها: الألفاظ والمعاني والصور والإيقاع، وإذا كان التشكيل في الفنون المادية يمثل التشكيل المكاني، فإن الفنون التعبيرية –ومنها الشعر– يمثلها التشكيل الزماني؛ وهو " كل ما يتصل بالإطار الموسيقي للقصيدة" (إسماعيل، عز الدين، 1966، ص 52).

والإيقاع لغة: من أوقع يوقع " والإيقاعُ: من إيقاعِ اللحْنِ والغِناءِ وهو أَن يوقع الأَلحانَ ويبنيها" (ابن منظور، 1997، مادة وقع)، وفي المفهوم الاصطلاحي يشير الإيقاع إلى " وحدة النغمة التي تتكرر على نحو ما في الكلام، أو في البيت، أي توالي الحركات والسكنات، على نحو منتظم في فقرتين أو أكثر من فقر الكلام" (هلال، محمد، د.ت، ص 435)، ويمثل الإيقاع الجانب الأبرز الذي يكشف جماليات

النص الشعري، ودراسة الإيقاع في الشعر تأتي ضمن مستويين: الأول خارجي يتمثل في الوزن والقافية، والآخر داخلي يتجلى في صور متعددة، سواء منها ما يختص بالجانب الصوتي، أو الجانب اللفظي والتركيبي، ولأن حرية الشاعر في الإيقاع الخارجي محدودة جدا، فإن الإيقاع الداخلي يمثل ميدان إبداع الشاعر، والفضاء الموسيقي الذي يتيح له أن يتميز عن غيره من الشعراء ضمن قوالب شعرية موحدة، يعمل من خلالها على جعل شعره أكثر تأثيرًا وانسيابية في نفس المتلقي.

أما التشكيل الإيقاعي فيقصد به ذلك النسق الصوتي المنتظم الذي تقوم عليه البنية الشعرية، ويتحقق من خلال تفاعل عناصر متعددة: الوزن، والقافية، والتكرار الصوتي واللفظي، والتراكيب المتوازنة، ولا يُعد الإيقاع مجرد زينة خارجية تلحق بالنص الشعري، بل هو جوهر التعبير الشعري وأداة الكشف عن المضمون النفسي والفكري للشاعر، كما لا يمكن الفصل بين الإيقاع والدلالة؛ لأن "الإيقاع، بجميع صوره، وثيق الصلة بالجانب الانفعالي للإنسان" (عياد، شكري، 1978، ص 116)، والشاعر المبدع هو الذي يختار البحر والروي المناسبين لموضوع قصيدته، مع عنايته بتحقيق أعلى مستوى ممكن من الإيقاع الداخلي بصوره المختلفة، ليقدم من خلالهما صوره وألفاظه ومعانيه، وبذلك تكتمل عناصر إبداع الشاعر، ليجد المستمع أو القارئ نفسه أمام نص شعري مميز .

المبحث الأول: الإيقاع الخارجي

أولا: الوزن:

لاحظ الباحث أن الشعراء الأندلسيين المسجونين مالوا إلى استخدام البحور: الطويل والكامل والبسيط، وهي من أكثر البحور شيوعًا في الشعر العربي عامة، "وقد كانت بحور الطويل والبسيط والكامل أكثر استعمالًا في جميع عصور اللغة العربية من غيرها" (عوض الكريم، مصطفى، 1974، ص 62)، وجاء استخدامها متناغمًا مع الحالة النفسية للشاعر؛ فالبحر الطويل، بتركيبته المركبة من تفعيلتي "فعولن" و"مفاعيلن"، يتيح مساحة إيقاعية متسعة للتعبير عن التموجات النفسية المتعددة، ومثال ذلك ما نجده في قول يحيى بن هذيل في سجنه (المقري، أحمد، 1968، ص 493):

تباعد عني منزل وحبيب وهاج اشتياقي والمزار قريب

وإني على قرب الحبيب مع النوى يكاد إذا اشتد الأنين يجيب

لقد بعدت عني ديار قريبة عجبت لجار الجنب وهو قريب

ففي البيت الأول نلاحظ بداية الشاعر بـ "تباعد" التي تعبر عن حاله في السجن، إلى جانب حضور مكثف للألفاظ الدالة على البعد وألم الشوق وشدة الحزن: (تباعد، هاج، اشتياق، النوى، الأنين، بعدت) ثم يأتي الوزن الطويل ليعكس حالة من التردد بين الشكوى والصبر، وتفاعل "فعولن" و"مفاعيلن" يخلق تموجات إيقاعية تتوافق مع تموجات النفس بين اليأس والأمل، فالبحر الطويل هنا يعبر عن حالة من الخضوع والاستجداء، حيث يتناغم إيقاع "فعولن" مع نبرات التضرع، ولعل اختيار الشاعر للبحر الطويل بالذات يعكس رغبته في توسيع مساحة التعبير عن مشاعره المتضاربة.

أما البحر الكامل، وهو من البحور الصافية، حيث يتكون من تفعيلة "متفاعلن" مكررة، وأبرز ما يميز هذا البحر هو أنه " بحر الحركية لما تتوفر عليه تفعيلته المكررة من تلاؤم مع جريان الذوات الشاعرة التي تستدعيها طبيعة هذا البحر في مستهل الانفعال فيتلاءم مع كمالات الحس وتناسبات الحال" (كنوان، عبد الرحيم، 2002، ص 36)، ومن أمثلته قول ابن عمار يصف معتقله (خالص، صلاح، 1957، ص 302):

أدرك أخاك ولو بقافية كالطل يوقظ نائم الزهر

فلقد تقاذفت الركاب به في غير موماة ولا بحر

طفحت صحابته بلا سنة وتساقطوا سكرى بلا خمر

بمعارج أدت إلى جرد حتى من الأنواء والقطر

عال كان الجن إذ مردت جعلته مرقاة الى النسر

وحش تناكرت الوجوه به حتى استربت بصفحة البدر

بدأ الشاعر أبياته بطلب المساعدة (أدرك)، مشبها هذه المساعدة بطلٍّ خفيف يوقظ أزهارا نائمة، حيث يوظف الشاعر صورة جميلة من صور الطبيعة، ليعبر من خلالها عن مرارة الواقع الذي يعيشه في سجنه، ويساند تكرار تفعيلة "متفاعلن" للتعبير عن هذا المعنى حضور ألفاظ من مثل: (تقاذفت، وموماة، وطفحت، وتساقطوا، وجرد، ووحش، وتناكرت، واستربت). لتتشكل تفعيلات الكامل الصافية، وكأن هذه المعاني تنساب برقة وصفاء من نفس الشاعر لتشكل إيقاعا رتيبا يمثل واقع السجن الذي يقيد حريته.

ولعل اللافت في الأبيات السابقة، إضافة إلى إيقاعها المتماثل، هو أن الشاعر بنى المعنى من خلال ثنائيات متضادة، لا على مستوى اللفظ، وإنما على مستوى المعنى، فارتفاع المعتقل وشموخه وعلوه، يقابله انكسار ذات الشاعر، حتى أن وحشة المكان جعلت النفوس المتآلفة تتنكر لبعضها، وتشك

النفس في جمال البدر لشدة كآبتها، وإذا كان الشاعر قد حاول مقاومة قبح المكان من خلال استخدام صورة جميلة من الطبيعة في بداية الأبيات السابقة، فقد تغلبت عليه قسوة المكان، وجعلته يرى الأشياء من حوله رؤية تسيطر عليها نفس متعبة أرهقتها جدران السجن.

وقريبا من البحر الكامل جاء البحر البسيط، ويتناوب فيه تفعيلتا "مستفعلن" و"فاعلن"، وحين تستدعي الدفقات الوجدانية للشاعر هذا البحر ليبلغ بها غاياته، وليشكل وزنا تستعذبه الأذن، ويجذب وجدان المستمع، والسر وراء ذلك هو طبيعة ترتيب تفعيلات البحر البسيط التي تنظم الدفقات الشعورية لدى الشاعر حتى تكتمل صورة الإيقاع، ومن أمثلته، قول المعتمد (المعتمد، أبو القاسم، 1975، ص 168):

فيما مَضى كُنتَ بِالأَعيادِ مَسرورا فَساءَكَ العيدُ في أَغماتَ مَأسورا

تَرى بَناتكَ في الأَطمارِ جائِعَةً يَغزِلنَ لِلناسِ ما يَملِكنَ قَطميرا

بَرَزنَ نَحوَكَ لِلتَسليمِ خاشِعَةً أَبصارُهُنَّ حَسراتٍ مَكاسيرا

يَطأنَ في الطين وَالأَقدامُ حافيَةٌ كَأَنَّها لَم تَطأ مِسكًا وَكافورا

والمؤكد أن الإيقاع لا ينفصل عن محتواه، فالإيقاع المجرد لا قيمة له، ولكن تظهر جماليته حين يوظف الخيال لتشكيل الصورة الشعرية، "وقد تكون أوزان غير مخيلة لأنها ساذجة بلا قول، وإنما يوجد الشعر بأن يجتمع فيه القول المخيل والوزن" (أرسطوطاليس، 1973، ص 168)، ونجد في الأبيات السابقة كيف تضافرت تفعيلات البسيط: مستفعلن وفاعلن، مع واقع المعتمد أسيرًا وماضيه ملكًا، وكيف انقلب السرور إلى سوء حال، ويعلل الشاعر في بقية الأبيات سبب انقلاب السرور إلى كدر وحزن، من خلال استعراض صورة معاناة بناته وقد قدمن لزيارته أسيرًا في أغمات، وقد هيأ توظيف الشاعر للبحر البسيط فرصة تصوير حالته والتعبير عنها بدقة تظهر التحسر على ما كان وتبرز الألم مما آل إليه الحال، وبالنظر إلى الأبيات السابقة نجد أن حضور (الخبن) وهو حذف الحرف الثاني الساكن في (مستفعلن) لتصبح (متفعلن) قد أضفت نوعًا من اللين في الإيقاع لتتناسب مع الشكوى والحزن والانكسار الذي يبثه الشاعر في أبياته.

وفي ختام الحديث عن الوزن في شعر السجن الأندلسي، يشير البحث إلى مسألتين هامتين: الأولى حول استخدام أوزان الطويل والكامل والبسيط في شعر السجن الأندلسي بشكل رئيس، وهي أن هذه الأوزان لا يقتصر كثرة استخدامها على هذا الغرض من الشعر، وإنما هي أوزان كثر استخدامها في الشعر العربي القديم عامة (أنيس، إبراهيم، 1952، ص 187)، ودلالة حضورها القوي إشارة إلى أن

شعر السجن لم يخرج عن الإطار العام في توظيف البحور الشعرية، كما يدل " على أن الشعر في أصله انفعال داخلي بصرف النظر عن السياق المكاني الذي يقبع فيه الشاعر" (المصري، عباس، 2009، ص 304).

والأمر الآخر، هو أن محاولة الربط بين الوزن والمعنى مسألة قديمة حديثة تعددت الآراء فيها (القيرواني، 1981، ص 149، والعسكري، 1952، ص 139، والقرطاجني، 1966، ص 200، والطيب، 1970، ص 362، وعياد، 1978، ص 150)، ونميل إلى الرأي الذي ينفي الصلة الثابتة بين الوزن والمعنى، وهذا لا يتنافى مع محاولة ربط المعنى بالوزن ضمن سياق محدد، فكما أن المعاني تسيطر على ذهن الشاعر لحظة ولادة القصيدة، كذلك فإن لحنًا أو وزنا محددًا يكون الأقرب إلى نفس الشاعر، بحيث تخرج معانيه مقترنة بهذا اللحن أو الوزن لتعبر عن رؤيته الشعرية.

ثانيًا: القافية

اختلف القدماء في تحديد مفهوم القافية (القيرواني، 1981، ص 101)، فهي عند الخليل: من آخر حرف في البيت إلى أول ساكن يليه من قبله، مع حركة الحرف الذي قبل الساكن، وعند الأخفش: القافية آخر كلمة من البيت، ويرى الفراء أن القافية هي حرف الروي، ورغم هذا الاختلاف إلا أن مفهوم القافية يشير إلى "أصوات تتكون في أواخر الأشطر أو الأبيات من القصيدة، وتكررها هذا يكون جزءًا هامًا من الموسيقى الشعرية، فهي بمثابة الفواصل الموسيقية يتوقع السامع ترددها، ويستمتع بمثل هذا التردد الذي يطرق الآذان في فترات زمنية منتظمة، وبعد عدد معين من مقاطع ذات نظام خاص يسمى بالوزن"(أنيس، إبراهيم، 1952، ص 244).

ولو أخذنا بمفهوم الأخفش للقافية، لأنه يشكل مساحة إيقاعية ودلالية تصلح للتحليل، ونظرنا في قصيدة من قصائد السجن الأندلسية، وهي قصيدة ابن زيدون السينية (ابن زيدون، أبو الوليد، د.ت، ص 81)، وتأملنا القافية فيها: (ياسو، ياس، احتراس، قياس، التماس، ناس، خساس، اللباس، إياس، اقتباس، قياس، التباس، خاسوا، المساس، انتهاس، اعتساس، انبجاس، احتباس، افتراس، النعاس، يداس، آس، كاس، اختلاس، الشماس). نجد أن القافية ليست مجرد كلمة تأتي في نهاية البيت، بل هي كلمة يتوقعها السامع، ويأتي بها الشاعر لإكمال معنى البيت، وهذا يؤكد الانسجام التام بين القافية وبين معنى البيت، وحاجة كل منهما للآخر.

ومن جانب آخر نجد أن الشاعر اختار لقافيته حروفا مهموسة عكست مشاعر الحزن والأسى التي عبر عنها في قوله (ابن زيدون، أبو الوليد، د.ت، ص 81):

ما على ظني باس يجرح الدهر وياسو

ربما أشرف بالمر ء على الآمال ياس

ولقد ينجيك إغفال ويرديك احتراس

وثمة مجموعة من الملحوظات في كلمات القافية في هذه القصيدة ذات صلة بالجانب الإيقاعي والدلالي:

أولًا: تمثل القافية جزءًا من وزن التفعيلة الأخيرة، أو التفعيلة كاملة (فاعلاتن) مثل: احتراس، التماس، اللباس، التباس، ولعل مجيء القافية ممثلة للتفعيلة كاملة أكثر قوة في الإيقاع والدلالة.

ثانيًا: يشكل قسم من كلمات القافية في القصيدة طباقا مع كلمة أخرى داخل البيت، مثل: (يجرح وياسو، آمال وياس، إغفال واحتراس، قعود والتماس، سراة وخساس) وهذا بدوره يعزز دور القافية إيقاعيًا ودلاليًا، وذلك بتوكيد المعنى، وإضفاء الجمال والتناسق على البيت الشعري، وإثارة الانتباه حيث يربط بين أطراف الجملة لتوليد دلالة عميقة، فمن الملاحظ أن ابن زيدون اتخذ من ألفاظ القافية التي اختارها بعناية موضع الأمل الذي يتشبث به، ويتكئ عليه حين جاء بنقيض كلمة يجرح في قوله (ياسو) ونقيض كلمة الأمل في قوله (ياس) ونقيض إغفال في قوله (احتراس).

ثالثًا: على المستوى الصرفي؛ كانت صيغتا (افتعال) و(فِعال) الأكثر حضورا بين كلمات القافية، الأولى تسع مرات: احتراس، التماس، اقتباس، التباس، انتهاس، اعتساس، احتباس، افتراس، اختلاس. والأخرى ست مرات: قياس، خساس، اللباس، إياس، قياس، الشماس وهذا يؤدي إلى توفير وحدة عمودية متماسكة، فهذه الكلمات رغم انتمائها إلى حقول دلالية مختلفة، إلا أن الصيغة الصرفية جمعت بينها، وشكلت نسيجا محكما، عزز العلاقة الإيقاعية بين قوافي أبيات القصيدة.

رابعا: جاءت ثلاث من كلمات القافية أفعالا: ياسو، خاسوا، يداس. والبقية أسماء، وقد شكلت الأسماء النكرة من مجموع الأسماء في كلمات القافية ما نسبته 73% تقريبا، وتشترك هذه الأسماء في دلالتها على المفرد باستثناء اسم واحد (خساس)، وحين تأتي واحدة وعشرون من كلمات القافية الخمس والعشرين بصيغة الاسم المفرد، فهذا يعني أنها تنتمي إلى حقل دلالي واحد، مما يؤدي إلى تقارب في الوحدات الصوتية التي تتشكل منها هذه الكلمات.

وهذا يؤدي إلى القول بأن العلاقات في إيقاع القافية أفقية وعمودية، وهي جزء من إيقاع خارجي يمثله الوزن الشعري، وكلما ازدادت العلاقات وأوجه الشبه بين كلمات القافية أدت دورًا أكبر في الجانب الإيقاعي والدلالي، فالمكان الذي تحتله القافية في نهاية البيت الشعري يمنحها أهمية كبيرة، ويتيح المجال لكي تؤدي أدوارا مختلفة ضمن البناء العام للنص الشعري، وبذلك " يكون للقافية في شعر البيت وظيفة مزدوجة تغذي طرفين من جدلية اللغة في الشعر إحداهما: الوظيفة الإيقاعية بما توفره من تكرار عنصر صوتي معين يعمل على استدعاء مشابهاته من المفردات، والأخرى: دلالية بسلك هذه المفردات في نظام الجملة من جانب والعمل على استقطاب أكبر قدر من التركيز الدلالي بما اكتسبته من جهارة وبروز من جانب آخر" (عبد اللطيف، محمد، 1990، ص 131).

وإذا انتقلنا إلى توزيع حروف الروي في قصائد شعر السجن الأندلسي، نجد أنها تتفق مع ما جاء في الشعر العربي (أنيس، إبراهيم، 1952، ص 246)، حيث جاءت حروف الروي الأكثر تكرارا في القصائد دون المقطعات: الراء 22% الباء 12% الدال 10% الميم 10% اللام 9% النون 7%، ثم يليها بقية الحروف بنسبة أقل شيوعا، وهذا يؤكد أن الشاعر السجين إنما يعبر عن تجربته الشعرية ضمن الإطار العام للشعر العربي، لذا نجده يلتزم بالبحور الشعرية الأكثر شيوعا كما لاحظنا سابقا، وفي مسألة الروي يكرر التزامه بما هو شائع في التراث الشعري العربي، فالوزن والروي يخضعان لانفعال الشاعر في داخل السجن وخارجه.

القافية المطلقة والمقيدة:

تنقسم القافية إلى نوعين: مطلقة ومقيدة، ويرتبط ذلك " بسكون الروي أو حركته، فالقافية المقيدة هي ما كانت ساكنة الروي، ...والقافية المطلقة هي ما كانت متحركة الروي" (عتيق، عبد العزيز، 1987، ص164)، وبعد مراجعة قصائد شعر السجن الأندلسي، كانت الغالبية العظمى من القصائد مطلقة القافية، أما القافية المقيدة فلم تتجاوز 5% منها، وهذا أمر طبيعي؛ فالقافية المقيدة أقل حضورا في الشعر العربي القديم بعامة، "لأن 90% من الشعر العربي جاء محرك الروي" (أنيس، إبراهيم، 1952، ص 255).

وبذلك نجد أن شعر السجن الأندلسي بقوافيه المطلقة والمقيدة ينسجم مع الشعر العربي، فالشعر داخل السجن لم يتأثر في جانبه الإيقاعي بقيود السجن وضيق الأفق المكاني، وكأن الشاعر السجين اكتفى بقيد السجن فأطلق قافية شعره، واتخذ من القافية المطلقة نهاية كل بيت فسحة ينفث فيها شيئًا من شكواه ومعاناته.

المبحث الثاني: الإيقاع الداخلي

أولا: تكرار صوت الروي في سياق البيت

من الأمور ذات الحضور اللافت في شعر السجن الأندلسي، تكرار صوت الروي داخل البيت، ومثل هذا التكرار يترك أثرًا إيقاعيًا ودلاليًا؛ وكأن المفردات التي تكرر فيها الروي تمثل جوهر الفكرة التي أراد الشاعر التعبير عنها، وبذلك يندمج الجانب الإيقاعي مع جانب المعنى وتشكيل الصورة، ويؤكد هذا أن الإيقاع ليس مجرد أصوات تتردد، بل هو وسيلة يوظفها الشاعر لجذب الانتباه إلى فكرة يريدها أو معنى يقصده.

ونستعرض تاليًا نماذج من تكرار الروي داخل البيت عند شعراء السجن الأندلسيين، مع محاولة ربط الروي بالموسيقى الداخلية للبيت، ونبدأ مع المعتمد بن عباد، حيث يقول (المعتمد، أبو القاسم، 1975، ص 171):

غَريب بِأَرضِ المغربينِ أَسيرُ سَيَبكي عَلَيهِ مِنبَرٌ وَسَريرٌ

حيث يتكرر صوت الراء ست مرات في بيت واحد، وميزة الراء أنه يتردد عدة مرات قبل أن يسمع، ولعل الكلمات التي ورد فيها هذا الصوت ترتبط بالفكرة التي تطغى على تفكير الشاعر، أو هي جوهر المعنى الذي يريد أن يعبر عنه، فالغريب: يقصد ذاته، بأرض: هو في أرض ليست أرضه، المغربين: مكان سجنه، أسير: حاضره المؤلم، منبر: من متعلقات الماضي، وسرير: عندما كان ملكا. والملاحظ أن الروي لا ينحصر في الحرف الأخير من البيت، بل يتغلغل في المعنى الذي يحمله البيت، حين يتكرر في عدة كلمات، تمثل كل واحدة منها مأساة للشاعر، وتشكل في مجملها معنى القصيدة الذي أراد أن يبث فيها لواعج نفسه.

ويقول (المعتمد، أبو القاسم، 1975، ص 189):

غربانَ أَغماتَ لا تَعدَمْنَ طَيّبةً مِنَ اللَيالي وَأَفنانًا مِن الشَجرِ

فالشاعر لم يقتصر على مخالفة ما اشترطه النقاد القدامى في مطلع القصيدة حين ترك التصريع (القيرواني، 1981، ص 174)، بل أضاف إلى ذلك أن دعا للغربان بكل طيبة، وبالظلال الوارفة، ويشترك الروي هنا مع كلمة (الغربان) في تكرار الراء، وكأن الشاعر يريد أن يشير إلى مأساته الشخصية والانقلاب في حياته من خلال تعمده قلب المفاهيم التقليدية.

وفي ختام القصيدة نفسها يقول:

أَسرٌ وَعسرٌ وَلا يُسرٌ أُؤمَلُهُ أَستَغفِرُ اللهَ كَم لِلَّهِ مِن نظرِ

فقد تكرر صوت الراء خمس مرات في هذا البيت، أما المفردات التي ورد فيها الصوت: (أسر، عسر، يسر، أستغفر، نظر). فهي تعبر عن حال الشاعر الأسير أصدق تعبير؛ فسجنه أسر وعسر اجتمعا عليه، وهو في هذه الحالة لا يرتجي يسرا، مما قاده إلى التسليم بقدر الله، واللجوء إلى الاستغفار.

في الأمثلة السابقة من شعر المعتمد، نجد الروي بالراء، وهو صوت مجهور يمنح القافية رنينًا عميقًا يناسب الفخر والمباهاة، مع أن الشاعر في السجن! وهذا يعكس تناقضًا نفسيًا يريد الشاعر أن يثبت فيه مكانته رغم قيده، وقد أحسن توظيف تكرار الروي وربطه بالدلالة العامة لقصيدته، فاجتمع لديه الإيقاع الداخلي مع تعزيز المعنى الذي أراد، وهذا يؤكد أن العناية بالموسيقى الداخلية لا يقتصر أثرها على الجانب الإيقاعي، بل يتعداه إلى جوانب أخرى ترتبط بالدلالة وبقية عناصر تشكيل اللغة الشعرية.

أما الروي بالباء، كما في قول عبد الله بن مسعود البجاني (الشنتريني، ابن بسام، 2000، ص 563):

غدوتُ في الجُبِّ خِدنًا لابن يعقوبِ وكنتُ أحسبُ هذا في التكاذيبِ

رأت عُداتي تعذيبي وما شعرتْ أنّ الذي فعَلَته ضدّ تعذيبي

راموا بعادي عن الدنيا وزخرُفها فكان ذلك إدنائي وتقريبي

لم يعلموا أنّ سجني لا أبا لهمُ قد كان غاية آمالي ومرغوبي

ورد حرف الروي (الباء) المكسور في القافية منسجما مع البناء الموسيقي للقصيدة، ومعبرًا عن ذات منكسرة تمتلئ باليأس، فعند النطق به تنطبق الشفتان انطباقًا محكمًا، وبعد انفصالهما فجائيا ينفجر النفس المحبوس محدثا صوتا انفجاريا مدويا (أنيس، إبراهيم، د.ت، ص 24)، وهذه الأمر يتفق مع طبيعة تجربة الشاعر في السجن.

ونلاحظ تكرار حرف الروي الباء في البيت الأول ست مرات: (الجبّ، ابن يعقوب، أحسب، التكاذيب). وقد منح تكرار الباء الانفجاري فرصة للشاعر كي يبث ما في نفسه من ألم السجن، ورغم قوة الصوت الذي يمثله الباء، إلا أنه جاء ليعبر عن يأس وانكسار في نفس الشاعر، وهذه المفارقة بين قوة الصوت وضعف حال من يستخدمه يمثل توظيفا إيقاعيا فريدا في القصيدة، وتتكرر هذه المفارقات في الأبيات الثلاثة التالية على مستوى الدلالة؛ فتعذيبهم له لم يكن عذابا، وإبعادهم له كان تقريبا، ومعاقبته بالسجن كان أقصى طموحه.

ثانيا: التكرار الأفقي والعمودي

أولًا: التكرار الأفقي

يعزز تكرار الكلمة داخل البيت الموسيقى الداخلية، كما يسهم في توكيد المعنى وتوضيحه، وإذا اخترنا أحد أنواع التكرار الأفقي؛ وهو التصدير، وذلك حين تكون إحدى الكلمتين المكررتين في نهاية البيت، والأخرى في صدر البيت، نجد أن مثل هذا التكرار يؤدي وظيفتين: الأولى تعزيز الموسيقى الداخلية، والثانية ربط شطري البيت دلاليا، يقول ابن رشيق في تعريف التصدير: "وهو، أن يرد أعجاز الكلام على صدوره، فيدل بعضه على بعض، ويسهل استخراج قوافي الشعر إذا كان كذلك وتقتضيها الصنعة، ويكسب البيت الذي يكون فيه أبهة، ويكسوه رونقًا وديباجة ويزيده مائية وطلاوة" (القيرواني، 1981، 2/ ص 3).

ويعرض البحث تاليًا بعض النماذج الشعرية التي تمثل التصدير في نماذج من شعر السجن الأندلسي، في محاولة لتلمس أثر ذلك في النص الشعري، وتحديدًا في الجانب الإيقاعي والدلالي، يقول ابن الأبار (ابن الأبار، أبو عبد الله، 1999، ص 169):

كَمْ تَمَنيتُ الرّدَى في عِيشَةٍ ضَرِباً صَارَ لَها صُلب الرّدى

هَذِهِ مِمّا أُعاني كَبَدي تَتَلَظّى وَتَشَظّى كَبَدَا

حيث نلاحظ أن الكلمتين المكررتين (الردى، كبدا) يمثلان جوهر المعنى الذي أراد الشاعر التعبير عنه، ولا يخفى الإيقاع الناتج عن تكرارهما داخل البيتين، خاصة في البيت الثاني، حيث إن موضع تكرار الكلمتين هو نهاية الشطر الأول ونهاية الشطر الثاني.

ويقول يوسف الثالث (ابن الأحمر، أبو الحجاج، 1965، ص 62):

وقد كان لي عذر إذ الفَوْدُ فاحمٌ فما لي وقد لاح المشيب به عُذر

يدور معنى البيت حول إثبات العذر لنفسه شابا، وانتفائه عنه بعد المشيب، ونلاحظ أن الكلمتين المكررتين قد خضعتا للتأخير عن موقعهما في الجملتين، بحيث انسجم هذا التأخير التركيبي مع المعنى الذي يسعى إلى إثباته.

ويقول عبد الكريم القيسي (القيسي، عبد الكريم، 1980، ص 98):

فحصلتُ في الأسر الذي أدواؤُه لرهينةٍ من أعظم الأدواء

في هذا البيت جاء موضع التكرار نهاية الشطرين، مما منح البيت إيقاعا إضافيا، وفرصة لإبراز المعنى بين صدر البيت وعجزه.

ويقول يحيى بن هذيل (المقري، أحمد، 1968، ص 493):

وإن طلع الكف الخضيب بسحرة فدمعي بحناء الدماء خضيب

الشاعر يكرر كلمة (الخضيب) نهاية البيت وفي حشو الصدر، ولكن اختلاف الدلالة بين الكلمتين شكل صورة متناقضة، حيث الخضاب الذي هو رمز للجمال في صدر البيت، يتحول إلى رمز للألم والمعاناة في عجز البيت، ولعل جمال الصورة والتعبير في البيت مصدره تشكل الصورة من نقيضين، اجتمعا لفظًا وإيقاعًا، واختلفا دلالة.

ويقول سعيد بن جودي (ابن الآبار، 1963، ص 159):

خَليلَيَّ صَبرًا راحَةُ الحرّ في الصَّبرِ وَلا شَيء مِثل الصَّبرِ في الكَربِ لِلحُرِّ

في البيت الأول اجتمع مع التصدير؛ تكرار كلمة (الحر)، تكرار الصبر ثلاث مرات، وما تكرار الصبر ثلاثًا إلا لتأكيد حضور معناه، ففي الكرب توصد الأبواب دون الحر، ولا راحة له أو مخرج إلا بالصبر، ورغم أهمية الصبر وإلحاح الشاعر عليه، إلا أن محور حديثه هو الحر، لذلك كان للموضع الذي جاء فيه تكرار كلمة الحر أهمية فاقت نصيحة الشاعر بالدعوة إلى الصبر، وأضاف تكرار صوت الراء في الكلمات المكررة جميعا إيقاعًا أضفى على البيت تماسكًا وترابطًا وتعزيزًا للمعنى.

ثانياً: التكرار العمودي:

ويتجلى في تكرار اللفظ نفسه في بدايات الأبيات المتتالية، ومن أبرز النماذج في شعر السجن الأندلسي قول عبد الكريم القيسي (القيسي، 1980، ص 98):

مَعْ ما أعانيه ببُعْدِيَ دائماً عن بسطة المأنوسةِ الأرْجاءِ

حيثُ البِطاحُ كأنهنَّ صَحائِفٌ رُقِمتْ بإبريز مِنَ الأضْواءِ

حيثُ الحدائقُ فُتِّحَتْ أزهارُها عن وجنةِ المعشوقةِ العذراءِ

حيث الطيورُ ترنّمتْ في دوْحِها فأتتْ بمثلِ ترنُّمِ الشّعراءِ

حيثُ النّسيمُ إذا سَرَى مالت به طَرَباً غصونُ البانة الميساءِ

حيث الجداولُ كالسّيوف إذا مضت موصوفةً أبداً بحسن صفاء

حيث التّرابُ كأنّه من لؤلؤٍ متناثر أو فضّةٍ بيضاءِ

تكرار كلمة "حيث" مطلع ستة أبيات يخلق إيقاعًا تراكميًا قويًا، ويدل على تعلق الشاعر بذاكرة الأماكن الجميلة التي أبعد عنها، ففي البيت الأول يذكر أنه في سجنه بعيدا عن مدينته (بسطة)، وفي الأبيات الستة التالية التي ابتدأ كل منها بكلمة (حيث) يذكر وصفا لمدينته: لبطاحها، وحدائقها، وطيورها، ونسيمها، وجداولها، وترابها، وهذا النمط من التكرار "يحقق أمرين متداخلين؛ الأول: أولوية الدلالة التي تأسر وجدان الشاعر، لذلك جاءت في بدايات الأبيات، والثاني: النسق الإيقاعي، إذ إن وقوع التكرار الرأسي في مواقع متماثلة أو متقاربة يخلق إيقاعًا ذا نسق زمني" (المصري، 2009، ص 325).

ثالثاً: التكرار المركب

وهو أكثر الأنماط تعقيدًا، حيث يجتمع التكرار الأفقي والعمودي في آنٍ واحد، وهذا ما نجده في قول يوسف الثالث (ابن الأحمر، أبو الحجاج، 1965، ص 62):

لنا المنصب الأعلى على كل منصب لنا العزة القعساء والغرَر الغرّ

لنا الهضبة الشماء سامية الذُّرى لنا الرايَةُ الحمراء يهفو بها النصر

لنا الملك والتمليك والعز والعلى لنا الجبر والأعدام والنفع والضر

فقد تكررت "لنا" في بدايات الأشطر الستة في ثلاثة أبيات متتالية، وهذا يخلق شبكة إيقاعية متداخلة، والإيقاع هنا يأخذ طابع الفخر والاعتزاز، وهو إيقاع مفارق لحالة السجن، مما يعكس إرادة الشاعر في مقاومة الذل عبر التأكيد على ماضيه المجيد.

الخاتمة:

بعد استعراض النماذج الشعرية من شعر السجن الأندلسي وتحليلها إيقاعيًا، يمكن القول بأن شعر السجن لم يخرج عن الإطار العام في توظيف البحور الشعرية، والأمر نفسه ينطبق على توظيف حروف الروي والقافية بنوعيها مطلقة ومقيدة، وأن دور التكرار لم يقتصر بأنواعه المختلفة على تعزيز الإيقاع الداخلي، بل كان له دور واضح في تعميق الدلالة وترابط المعاني على مستوى البيت في التكرار الأفقي، وعلى مستوى القصيدة في التكرار العمودي، واللافت أن بعض نماذج التكرار العمودي كشفت عن مفارقة حادة، تتمثل في الجمع بين جمال الذاكرة وقبح الحاضر، وأخيرًا، كشف البحث عن التوافق بين الإيقاع والدلالة، فالإيقاع ليس طبقة سطحية تلحق بالنص، بل هو بنية دالة بامتياز، فاختيار الوزن والقافية ونمط التكرار لم يكن عشوائيًا، بل جاء متناغمًا مع الحالة النفسية للشاعر المسجون.

قائمة المصادر والمراجع:

1. ابن الأبار، أبو عبد الله محمد. (1963). **الحلة السيراء في أشعار الأمراء**، تحقيق: حسين مؤنس، ج1، ط1، الشركة العربية للطباعة والنشر، القاهرة
2. ابن الأبار، أبو عبد الله محمد. (1999). **ديوان ابن الأبار**، قراءة وتعليق: عبد السلام الهراس، وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية، المغرب.
3. إبراهيمي، فوزية. (2004). **شعر السجون في الأندلس**، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة بن يوسف بن خدة، الجزائر.
4. ابن الأحمر، أبو الحجاج يوسف. (1965). **ديوان ملك غرناطة يوسف الثالث**، تحقيق: عبد الله كنون، ط2، مكتبة الأنجلو المصرية، القاهرة.

5.أرسطوطاليس. (1973). **فن الشعر**، ط2، ترجمة: عبد الرحمن بدوي، دار الثقافة، بيروت.

6.إسماعيل، عز الدين. (1966). **الشعر العربي المعاصر قضاياه وظواهره الفنية**، ط3، دار الفكر العربي، القاهرة.

7.أنيس، إبراهيم. (د.ت) **الأصوات اللغوية**، مكتبة نهضة مصر، القاهرة

8.أنيس، إبراهيم. (1952). **موسيقى الشعر**، ط2، مكتبة الأنجلو المصرية، القاهرة.

9.خالص، صلاح. (1957). **محمد بن عمار الأندلسي**، مطبعة الهدى، بغداد.

10.الخطيب، رشا. (1996). **تجربة شعر السجن الأندلسي**، رسالة ماجستير منشورة، الجامعة الأردنية، عمان

11.ابن زيدون، أبو الوليد أحمد. (د.ت). **ديوان ابن زيدون ورسائله**، شرح وتحقيق: علي عبد العظيم، دار نهضة مصر، القاهرة.

12.الشنتريني، ابن بسام. (2000). **الذخيرة في محاسن أهل الجزيرة**، تحقيق: إحسان عباس، دار الغرب الإسلامي، بيروت.

13.الطيب، عبد الله. (1970). **المرشد إلى فهم أشعار العرب وصناعتها**، دار الفكر، بيروت.

14.عبد اللطيف، محمد حماسة. (1990). **الجملة في الشعر العربي**، ط1، مكتبة الخانجي، القاهرة

15.عتيق، عبد العزيز. (1987). **علم العروض والقافية**، دار النهضة العربية، بيروت.

16.العسكري، أبو هلال. (1952). **الصناعتين**، تحقيق: علي محمد البجاوي ومحمد أبو الفضل إبراهيم، القاهرة.

17.عوض الكريم، مصطفى. (1974). **فن التوشيح**، ط2، دار الثقافة، بيروت.

18.عياد، شكري. (1978). **موسيقى الشعر العربي (مشروع دراسة علمية)**، ط2، دار المعرفة، القاهرة.

19.الغفيص، عبد الله والفريدي، غادة. (2024). ***تقنيات المفارقة الزمنية في شعر السجن الأندلسي: تحليل فني لنماذج مختارة***، بحث منشور في مجلة الآداب للدراسات الأدبية واللغوية، جامعة ذمار، مجلد 6، عدد 4، اليمن.

20.القرطاجني، حازم. (1966). **منهاج البلغاء وسراج الأدباء**، تحقيق: محمد الحبيب بن الخوجة، دار الكتب الشرقية، تونس.

21.القيرواني، ابن رشيق. (1981). **العمدة في محاسن الشعر وآدابه ونقده**، تحقيق: محمد محيي الدين عبد الحميد، ج 1، ط1، دار الجيل، القاهرة.

22.القيسي، عبد الكريم. (1980). **ديوان عبد الكريم القيسي الأندلسي**، تحقيق: جمعة شيخة ومحمد الهادي الطرابلسي، المؤسسة الوطنية للترجمة والتحقيق والدراسات بيت الحكمة، قرطاج.

23.كنوان، عبد الرحيم. (2002). **من جماليات إيقاع الشعر العربي**، ط1، دار أبي رقراق، الرباط.

24.المصري، عباس. (2009). ***الهندسة الإيقاعية عند شعراء السجن في العصر العباسي***، بحث منشور في مجلة جامعة القدس المفتوحة للأبحاث والدراسات، ع 17، تشرين أول.

25.المعتمد، أبو القاسم محمد بن عباد. (1975). **الديوان**، جمع وتحقيق: رضا الحبيب السويسي، الدار التونسية للنشر، تونس.

26.معجب، محمد مسعد. (2014). ***السجن وأثره في الشعر الأندلسي***، بحث منشور في مجلة جامعة الملكة أروى العلمية المحكمة، عدد 12، اليمن.

27.المقري، أحمد بن محمد. (1968). **نفح الطيب**، تحقيق: إحسان عباس، دار صادر، بيروت.

28.ابن منظور، جمال الدين. (1997). **لسان العرب**، تصحيح: أمين محمد عبد الوهاب، ط2، دار إحياء التراث العربي، بيروت.

29.هلال، محمد غنيمي. (د.ت). **النقد الأدبي الحديث**، دار نهضة مصر، القاهرة.

Quarterly refereed journal for studies & research (Educational & Human Sciences) No. 32

ISSN (Print) 2596 – 7517
ISSN (Online) 2597 – 307X
FULL PAPER

تطوير المعايير المهنية لمعلمي التربية الفنية في ضوء الاتجاهات العالمية المعاصرة

Developing Professional Standards for Art Education Teachers in Light of Contemporary Global Trends

إعداد
أ.م.د.ليلى شويل حسين
جامعة الكرخ للعلوم
A. Prof. Dr. Layla Shwel Hussein
Al-Karkh University of Science
Layla.shwel@kus.edu.iq

المستخلص:

هدفت الدراسة إلى بناء تصور مقترح للمعايير المهنية لمدرسي التربية الفنية في المرحلتين المتوسطة والثانوية في ضوء الاتجاهات المعاصرة، والكشف عن الفروق في تقديرات أفراد العينة وفق متغيرات النوع، والمرحلة التعليمية، والوظيفة. واعتمدت الدراسة المنهج الوصفي المسحي، واستخدمت استبيانًا اشتمل على (6) معايير مهنية و(55) مؤشرًا، بعد التحقق من صدقه وثباته باستخدام برنامج (SPSS). وطُبِّق الاستبيان على عينة عشوائية مكونة من (30) مدرسًا ومدرسة للتربية الفنية، وتم تحليل البيانات باستخدام المتوسطات الحسابية، والانحرافات المعيارية، واختبار (ت)، وتحليل التباين الأحادي (ANOVA). وأظهرت النتائج قبول جميع المعايير المهنية ومؤشراتها، وعدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية تُعزى لمتغيري النوع والمرحلة التعليمية، مقابل وجود فروق دالة إحصائيًا تعزى لمتغير الوظيفة. وأكدت الدراسة أهمية هذه المعايير في تطوير الأداء المهني لمدرسي التربية الفنية بما ينسجم مع الاتجاهات التربوية المعاصرة.

الكلمات المفتاحية:

Abstract

This study aimed to develop a proposed framework of professional standards for art education teachers at the intermediate and secondary school levels in light of contemporary educational trends. It also examined whether statistically significant differences existed in participants' responses according to gender, educational stage, and job position. The study adopted a descriptive survey approach and employed a questionnaire consisting of six professional standards and 55 indicators. The instrument was validated for reliability and validity using SPSS. The questionnaire was administered to a random sample of 30 art education teachers. Data were analyzed using means, standard deviations, the independent-samples *t*-test, and one-way ANOVA. The findings indicated that all proposed professional standards and their indicators were accepted. No statistically significant differences were found with respect to gender or educational stage, whereas significant differences were observed according to job position. The study concluded that these professional standards play a vital role in enhancing the professional performance of art education teachers in line with contemporary educational trends.

Keywords: Professional standards, Art education, Art education teachers, Professional performance, Contemporary educational trends, Intermediate education, Secondary education.

الفصل الاول : مشكلة البحث :

مشكلة الدراسة من خلال الاطلاع على الأدبيات التربوية والدراسات المحلية والعربية والعالمية و في ضوء المعايير العالمية المعاصرة ، اكدت بوجود قصور في البنية المهنية لمعلمي التربية الفنية , ولذلك وجدت حاجة ملحة لإجراء هذه الدراسة للإجابة على السؤال التالي: " ما المعايير والمؤشرات المهنية التي يجب توافرها لدى مدرسي التربية الفنية في المرحلتين المتوسطة ، والثانوية من وجهة نظر مدرسي ومشرفي النشاط الفني ؟

فرضيات الدراسة: :

الفرضية الأولى هل توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة05.0بين المتوسطات الحسابية لأفراد العينة في درجة أهمية المعايير المهنية لمعلمي التربية الفنية تبعا لمتغير النوع (ذكور/إناث)

ألفرضـية الثانيـة :" هـل توجـد فـروق ذات دلالـة إحصـائية عنـد مسـتوى الدلالـة (05.0) بـين المتوسـطات الحسـابية لأفـراد العينـة فـي درجـة أهميـة المعـايير المهنيـة لمعلمـي التربيـة الفنية تبعا لمتغير المرحلة التعليمية (المتوسطة ، والثانوية)

الفرضـية الثالثـة :لا توجـد فـروق ذات دلالـة إحصـائية عنـد مسـتوى الدلالـة (05.0) بـين المتوسـطات الحسـابية لأفـراد العينـة فـي درجـة أهميـة المعـايير المهنيـة لمعلمـي الفنيـة تبعـا لمتغير الوظيفة (معلم ، مشرف)

أهداف البحث : يهدف البحث الحالي الى تحقيق الأهداف التالية :

1-إعـداد معـايير مهنيـة متطـورة ومحكمـة لمعلمـي التربيـة الفنيـة ، لتكـون مرشـدا ودلـيلا لمعلمي، ومشرفي النشاط الفني، ولمتخذي القرار للارتقاء بأداء معلمي التربية الفنية.

2-تقـديم معـايير مهنيـة لمعلمـي الفنـون لتكـون إطـار مرجعـي لتحسـين جـودة التعلـيم والـتعلم لطلبة المدارس .

3-إعـادة النظـر فـي بـرامج إعـداد معلمـي التربيـة الفنيـة فـي كليـات التربيـة الاساسـية بمـا يتماشى مع متطلبات المعايير المهنية لمعلمي الفنون لضمان جودة التعليم .

4-إعـادة النظـر بمحتـوي البـرامج التدريبيـة التـي تقـدم لمعلمـي التربيـة الفنيـة بالاسـتفادة مـن المعايير المهنية المعاصرة ، للارتقاء بمستواهم العلمي و المهني .

أهمية البحث :

يسـتمد البحـث أهميتـه مـن الاسـتفادة مـن المعـايير المهنيـة لتحسـين مسـتوى الأداء المهنـي لمعلمـي التربيـة الفنيـة ومسـاعدتهم علـى ربـط أدائهـم بهـا، لتحديـد مسـتواهم العلمـي والمهنـي وتحديـد نقـاط القـوة وتعزيزهـا، ونقـاط الضـعف وعلاجهـا واسـتخدامها فـي تقـويم وتطـوير مسـتوي ألاداء وإفـادة القـائمون علـى تـدريب المعلمـين بالمعـايير المهنيـة لمعلمـي الفنيـة للارتقـاء ببـرامج تنميـتهم أثنـاء الخدمـة وإفـادة البـاحثون وطلبـة الدراسـات العليـا بنتـائج هـذه الدراسـة وإجراءاتهـا ،عنـد القيـام بـإجراء دراسـات مماثلـة فـي تخصصـات أخـرى و إفـادة أصـحاب القـرار فـي مجـال التخطـيط والتطـوير، بالمعـايير المهنيـة التـي يجـب توافرهـا لـدى معلمي التربية الفنية عند تأهيلهم أو اختيارهم لمهنة التدريس .

تحديد مصطلحات البحث :

المعيـار: عبـارة عـن أداة يسـتند عليهـا فـي الحكـم علـى الجـودة فـي ضـوء مـا تتضـمنه مـن وصـف للسـلوك، والممارسـات التـي تعبـر عـن قـيم أو اتجاهـات أو أنمـاط تفكيـر أو قـدرة علـى حـل المشـكلات ،واتخـاذ القـرارات، باعتبارهـا خطوطـا إرشـادية تمثـل المسـتوى النـوعي للأداء (هيئة تطوير مهنة التعليم ، 2010).

وتعـرف الباحثـة المعيـار إجرائيًـا علـى أنـه عبـارة تصـف مسـتوى جـودة أداء المعلـم خـلال تدريسـه، وسـلوكه أمـام الطلبـة، وخـلال تفاعلـه وتعاملـه معهـم ، وتصـرفاته أثنـاء ادارتـه للصف الدراسي .

المعـايير المهنيـة لمعلـم التربيـة الفنيـة: تعـرف بأنهـا مجموعـة مـن المحـددات الرئيسـية والإداءات الفعالـة التـي تسـتخدم للحكـم علـى جـودة أداء معلـم التربيـة الفنيـة خـلال تـدريس المادة . (شلبي، 2005,ص26)

وتعرفهـا الباحثـة إجرائيًـا بأنهـا مجموعـة مـن المحاكـات الموضـوعية تسـتخدم لتصـف مسـتوى جـودة الأداء المهنـي لمعلـم التربيـة الفنيـة خـلال تدريسـه للمـادة لصـفوف المـرحلتين الابتدائية والثانوية عينة الدراسة .

الاتجاهـات العالميـة المعاصـرة : هـي البـرامج والمبـادرات والأسـاليب والتصـورات التـي تقـوم بهـا دول العـالم ، لمواكبـة التطـورات المتسـارعة فـي مجـال التقـدم التكنولـوجي وثـورة المعلومـات والاتصـالات فـي المجـال العلمـي والتربـوي والمهنـي علـى الصـعيد العـالمي ، وتعمـل علـى تطـوير الأنظمـة التربويـة والتعليميـة للارتقـاء بمسـتوى الاداء للمعلـم وتفكيـره لمسـاعدة الطالـب علـى التفكيـر التـأملي والإبـداعي وحـل المشـكلات . (www.azed.gov)

وتعرفهـا الباحثـة اجرائيـا بأنهـا جميـع البـرامج التعليميـة الحديثـة التـي يجـب مواكبتهـا لتطـوير الانظمـة التعليميـة الحاليـة للارتقـاء بالمسـتوى المهنـي للمعلـم وبـالأخص معلـم او مـدرس التربية الفنية .

حدود البحث :

تتمثـل الحـدود الزمانيـة والمكانيـة والموضـوعية مـن خـلال عينـة مـن معلمـي التربيـة الفنيـة بـالمرحلتين المتوسـطة والثانويـة فـي المـدارس التابعـة للمديريـة العامـة لتربيـة الرصـافة الاولـى العـام الدراسـي (2026/2025) وبخبـرة تـدريس لمـدة خمـس سـنوات فـأكثر وعينـة من الاساتذة المشرفين في النشاط الفني .

الفصل الثاني : الإطار النظري والدراسات السابقة :

فرض التطور الهائل في الثورة المعرفية وتكنولوجيا المعلومات والاتصالات العمل على مواكبة هذا التطور في جميع مجالات الحياة المعاصرة. ولعل التعليم يتحمل جزءاً كبيراً من مسؤوليات التطوير للطلبة والأفراد والمجتمع. فلم يعد معلم الامس قادرا على تعليم وتطوير طلبة اليوم ،ما لم يتم تحديث معلوماته ومعارفه ومهاراته وخبراته اللازمة لإعداد جيل قادرا على التكيف،. فتطوير التعليم يبدأ بتطوير مستوى أداء المعلم وتأهيله فالثورة المعرفية والتقنية التي أثرت على حياة الإنسان العملية والعلمية أثرت بصوره مباشرة على دور معلم التربية الفنية في تدريس المادة شانه شان بقية المواد والمناهج الدراسية ، بل أصبح دوره حيوي ومهني في إحداث نقلة نوعية في تعليم الطلبة ، وإعدادهم للحياة واكسابهم اتجاهات إيجابية نحو التربية الفنية وتدريبهم على مهارات التفكير السليم الذي يتيح لهم فرص الإبداع و الابتكار.

اتضحت ملامح القصور في الجوانب التالية:

اولا_ عدم تمكن بعض المعلمين من إتقان بعض المهارات الأساسية وضعف الكثير من تدريسها

ثانيا_ حاجة برامج اعداد معلمي التربية الفنية إلى تطوير المقررات الحالية لتواكب الاتجاهات الحديثة في التدريس

فبرزت الحاجة إلى إجراء هذه الدراسة لتحديد معايير مهنية لتطوير مستوى أداء المعلمين في ضوء المعايير العالمية

اهتمت معظم دول العالم بإعداد المعلم وبنموه المهني ،باعتباره ركنًا أساسيًا لنجاح العملية التعليمية التعلمية .فلم يقتصر دور المعلم على تمكنه من المادة العلمية التي يقوم بتدريسها ،ولكن أصبح دوره مؤثرا في تشكيل سلوكيات طلبته واتجاهاتهم وأساليب تفكيرهم. وطالبت الدول بوجود معايير ومؤشرات مهنية للمعلمين بصورة عامة ،وللتربية الفنية بصورة خاصة، بهدف الارتقاء بمستوى أداء المعلمين ولضمان جودة التعليم والتعلم. (ذياب،2006 : 11)

هناك الكثير من الخلط حول معنى كل من الحرفة والمهنة ، فقد يطلق البعض على إحدى الحرف اصطلاح " مهنة " وقد يطلق البعض الآخر على إحدى المهن اصطلاح " حرفة " مع أن هناك فرقاً بينهما. فالحرفة تدل على أنها عمل صناعي أو فنى يزاوله

الفرد ويتطلب أدائه مؤهلات خاصة تكتسب فقط بعد قضاء عدة سنوات من التعليم النظري والعملي والخبرة عرفت بأنها "الأسلوب العملي البدائي الذى يستند على التقليد في تعلمه بالبساطة وعدم التعقيد" . وهكذا نجد أن الحرفة لا تشترط مستوى ثقافياً بعينه ، ويستطيع أن يقوم بها شخص على مستوى متدن من الثقافة والتعليم ، وغالباً ما تعتمد الحرفة على العمل اليدوي البسيط أو الفكري البسيط .أما المهنة فقد عرفت بأنها " أعمال خدمية ، تطبق مجموعة من المعارف على مشكلات يقدرها المجتمع , ومن الضروري أن تكون لدى صاحب المهنة معلومات ومهارات متخصصة في المجال الذى يقوم بالعمل فيه (الزهراني,2009 :32)

تكون المهنة عملً في إطار خدمة المجتمع ، وليس مجرد النفع الشخصي لمن يقوم بها أسفرت الجهود المختلفة لتحديد معايير وشروط المهنة عما يأتي:

1-المهنة خدمة عامة، يكرس أصحابها أنفسهم لخدمة المجتمع والبشرية. وليس لخدمة مصالحهم الذاتية .

2- تتطلب المهنة من أصحابها قدرة فكرية فائقة وبصيرة فنية متميزة

3- يقضى أعضاء المهنة فترات طويلة نسبيا في الإعداد للمهن؛ لتعلم المناهج والمبادئ والمعرفة المتخصصة.

4- أن يكون لدى أعضاء المهنة مؤهلات معينة قبل الالتحاق بها ، وأن يكونوا على علم بأحدث التطورات في تخصصاتهم وذلك عن طريق الاشتراك في برامج التدريب أثناء الخدمة.

5- تخضع المهنة لتنظيم مهني قوى لتحديد أهدافها وتحسين خدماتها وضبط ممارسات أصحابها وتحديد حقوقهم ومسئولياتهم كما هو معروف بالنسبة للنقابات

6- تشترط المهنة وجود اخلاق مهنية أو ما يعرف بشرف المهنة وتلزم المهنة أصحابها بهذا الميثاق وتحاسبهم إذا أخلوا به ، وقد يصل الأمر إلى حرمان وعزل من عضوية المهنة، لمن يرتكبون انحرافات كبيرة (الشمري,2004 :54)

توفر المهنة إمكانات للترقي والتخصص والاستقلالية .وكلما توافر لمهنة معينة من المهن كل هذه الشروط أو أغلبها كلما احتفظت بقوتها واتخذت مكانتها في المجتمع .

معايير تمهين التعليم :

يقصد بتمهين التعليم "مجموعة المعايير أو الشروط التي يجب توفرها في التعليم حتى تصبح مهنة يمكن دراستها، ووصفها، وتحليل عناصرها، ومعرفة نموها، أو ذبولها ."

وقد توصل التربويون إلى خمسة معايير لتمهين التعليم، وهي :

1_ معايير الاختيار للالتحاق في مهنة التعليم :إن حسن اختيار الأفراد المتقدمين على الكليات التربوية يعد البداية الصحيحة للإعداد لمهنة التعليم؛ ومع أهمية هذا المعيار ألا أن الكثير من الكليات التربوية لم تولـه العناية المطلوبة، فقد أدركت البحوث أنّ بعض الدراسات و شروط القبول في الكليات التربوية في الدول العربية لم يظهر فيها بصورة واضحة وجادة شروط تتسم بالجدية والحزم، والتي تتفق مع أهمية الدور الذي يؤهل هؤلاء الطلبة للقيام به في المستقبل ، و أن معيار الاختيار غالباً ما يكون معدل الدرجات في السنة الأخيرة منُ المرحلة الثانوية. و لكي يكتسب التعليم صفة المهنية فإنه يجب أن يراعي عند اختيار الطالب المعلمين ما يأتي :

2- الرغبة في ممارسة التعليم و القدرة على التعبير والتفكير السليم و مستوى عال من الاتزان النفسي و الخلو من العيوب الخلقية.

3- معايير الإعداد لمهنة التعليم : يتعلق أساساً بنوعيةّ القرار المباشر على أداء المعلم لدوره المهني , ويعتبر من أهم العوامل التي تؤثر في الإعداد الذي يتلقاه قبل دخول المهنة، كما أن الإعداد الجيد للمعلم مسألة ضرورية من أجل تحسين نوعيته، بل من أجل تلافي الآثار العكسية التي يسّببها إذا لم يحسن إعداده، ويخضع إعداد المعلمين لنمطين هما، النمط التقليدي وفيه الإعداد التكاملي، والإعداد التتابعي و الإعداد التكاملي هو النظام الأكثر مناسبة لتحقيق الأهداف المرجوة في إعداد المعلم، وأن هذا هو النموذج السائد في إعداد المعلم في أمريكا، وألمانيا، واليابان، وبريطانيا, والنمط الآخر هو اعداد المعلمين على أسلوب تحليل النمط التقدمي، وفيه إعداد المعلمين على إتقان الكفايات و النظم الذي يتعامل مع أي موقف تعلمي على أنه يشكل نظاماً متكامل له عناصره ومكوناته التي تسعى لتحقيق الأهداف المحددة داخل النظام .ولكي يسهم إعداد المعلمين في تحقيق صفة المهنية للتعليم فإنه لا بد أن يشتمل على توحيد مستويات إعداد المعلمين بصرف النظر عن المرحلة التي يعمل فيها و توازن برنامج إعداد المعلمين في مجالاته الثلاثة (الأكاديمي، والمهني، والثقافي) والتركيز في برنامج إعداد المعلمين على المفاهيم، والمهارات التطبيقية، والعملية

و استخدام البحوث في تطوير برنامج المعلم و الاهتمام بالجانب الأخلاقي والقيمي في برنامج إعداد المعلم لترسيخ انتمائه للمجتمع. (شلبي,2005 :24)

4- معايير الإشراف التربوي على مهنة التعليم :يقصد بالإشراف التربوي العملية التي يتم فيها تقويم، وتطوير العملية التعليمية، وهو يشمل الاشراف على جميع العمليات التي تجري كل ما يتعل في المدرسة سواء أكانت تدريبية، أو إدارية، أو تتعلق بالنشاط التربوي فيّ أي نوع من أنواع المدرسة، أو خارجها، والعلاقات والتفاعلات الموجودة فيها ويعد الإشراف حلقة الوصل بين الدراسات العليا والمعلمين، كما أنه يعد رفدا ً من روافد التعليم المستمر للمعلمينً .

5- معايير مزاولة مهنة التعليم : تؤكد أمريكا، وألمانيا، واليابان، وبريطانيا على ضرورة الحصول على شهادة صلاحية للتدريس قبل تعيين المعلم، ويتطلب ذلك اجتياز امتحان تشرف عليه الجهات المسؤولة عن أمور التربية والتعليم، وفي اليابان على سبيل المثال يتطلب اجتياز امتحان في المادة التي يدرسها , فالمؤشرات تعطي تفصيلً دقيقً للمعلم ، فإذا نجح المعلم في تطبيقه للمعايير المهنية التي ينبغي توافرها لدى المعايير والمؤشرات المرتبطة بها، انعكس ذلك على الارتقاء بمستوى أداء طالبه، واقتدوا بسلوكه وتصرفاته. فالمعايير والمؤشرات تعتبر موجهات لما يطلب من المعلم أدائه، ومحفزات لتعزيز نقاط قوة أدائه ،وعالج نقاط ضعفه بهدف الوصول إلى جودة أهمية مدخل المعايير بدًال أدائه المهني. ويوضح من المداخل الأخرى , كما قامت العديد من دول الخليج العربية وبعض الدول العربية بتطوير معايير مهنية للمعلمين تنسجم مع أهداف ورؤية كل دولة من أجل بناء نظام تعليمي متطور ومتميز .ويهدف برنامج المعايير إلى تعزيز دور المعلمين، ورفع جودة أدائهم، وتحسين قدراتهم ومهاراتهم ، ومتابعة مستوى تقدمهم، وتقديم الدعم والتدريب اللازم لهم بهدف تحسين مستوى تعليم الطلبة وضمان جودة التعليم المقدم لهم. (سعود، وإلياس2014: 50)

ألدراسات السابقة :

دراسة : **الخطيب** 2012 , هدفت إلي تحديد قائمة بالمعايير المهنية المعاصرة الالزامية لمعلمي الرياضيات بالمرحلة الأساسية. تكونت عينة الدراسة من (160معلم رياضيات بالمدينة المنورة بالسعودية). توصلت نتائج الدراسة إلي قبول جميع المعايير ومؤشراتها بالنسبة لمعلم الرياضيات .

أما **الونوس** 2015 فقد أجرت دراسة هدفت إلي تحديد قائمة بالمعايير المهنية اللازمة توافرها لدي معلمي الاجتماعيات في المرحلة الثانوية في محافظة حمص بسوريا .واستخدمت الباحثة المنهج الوصفي المسحي لتحقيق أهداف الدراسة وقامت ببناء استبانة تضمنت قائمة بالمعايير المهنية الأساسية البالغ عددها 11 معيار ومعايير فرعية بلغ عددها (56) , طبقت الاستبانة على عينة مكونة من110 مدرس وموجه . توصلت نتائج الدراسة إلي قبول جميع المعايير الأساسية والفرعية بنسبة موافقة 59.1%-99.1% , كما أجرى القرني والشلهوب 2019 دراسة في الرياض وهدفت إلى تحديد مستوى الأداء التدريسي لمعلمات الرياضيات بالمرحلة المتوسطة في ضوء تنمية البراعة الرياضية لدى المعلمات بمكوناتها الخمس الاستيعاب المفاهيمي ،الطالقة الجرائية ، الكفاءة الاستراتيجية ، الاستدلال التكيفي، الرغبة المنتجة وكذلك الكشف عن ما إذا كان هناك فروق ذات دلالة احصائية بين متوسطات درجات الأداء التدريسي للمعلمات في ضوء متطلبا ت البراعة الرياضية تُعزى إلى الالتحاق ببرنامج تمكين. تم استخدام المنهج الوصفي التحليلي لتحقيق أهداف الدراسة، وطبقت بطاقة ملاحظة على30 معلمة رياضيات. توصلت الدراسة إلي عدة نتائج منها: متوسط مستوى أداء المعلمات في ضوء متطلبات تنمية البراعة الرياضية ككل كان "متوسطا "،. وكان مستوى الأداء للتدريسي لكل مكونات البراعة الرياضية "متوسطا" ، ما عدا الرغبة المنتجة فقد جاء متوسطها الحسابي"ضعيف"،كما أسفرت الدراسة بعدم وجود فروق ذات دلالة احصائية بين متوسطي درجات المعلمات الملتحقات وغير الملتحقات ببرنامج تمكين والمتعلقة بتنمية البراعة الرياضية .

الفصل الثالث : منهجية البحث

للتعرف على المعايير المهنية التي يجب توافرها لدى معلم التربية الفنية ودرجة أهميتها، اتبعت الباحثة **المنهج الوصفي المسحي** لمناسبته لطبيعة الدراسة في تحقيق أهدافها .

مجتمع الدراسة اشتمل مجتمع الدراسة على معلمي ومشرفي التربية الفنية بالمرحلتين المتوسطة والثانوية والبالغ عددهم (110) ، من الذكور والاناث للعام الدراسي2026/2025

جدول (1) مجتمع البحث

الجنس	العدد حسب متغير الجنس والمرحلة التعليمية والوظيفة		المجموع
	معلم	مشرف	
ذكور	30	25	55
اناث	30	25	55
المجموع	60	50	110

عينة الدراسة تكونت عينة الدراسة من معلمي التربية الفنية في المرحلتين المتوسطة والثانوية من الذين لديهم خبرة تدريسية أكثر من خمسة سنوات ،ومن مشرفي التربية الفنية وعددهم (30) يتم اختيارها بطريقة عشوائية

جدول (2) عينة البحث

الجنس	العدد حسب متغير الجنس والمرحلة التعليمية والوظيفة		المجموع
	معلم	مشرف	
ذكور	7	7	14
اناث	8	8	16
المجموع	15	15	30

وبعد الاطلاع على الادبيات والبحوث السابقة ونتائج الدراسات تعد الباحثة استبيان يتضمن قائمة بالمعايير المهنية ومؤشراتها ، ويعرضها على مجموعة من أعضاء هيئة التدريس في قسم التربية الفنية بكلية التربية الاساسية / الجامعة المستنصرية ، ومجموعة من المتخصصين بالمناهج وطرق تدريس الفنون للاطلاع عليه ومراجعتها ، وإبداء رأيهم وملاحظاتهم ، ومدى مناسبته لتحقيق أهداف الدراسة

بناء على ذلك يتم إجراء التعديلات على قائمة المعايير المهنية ومؤشراتها حتى يظهر **الاستبيان بصورته النهائية.**

1. **تخطـيط التـدريس** : يخطـط المعلـم دروس التربيـة الفنيـة وفـق منهجيـة علميـة تراعـي مسـتويات وقـدرات المتعلمـين ، بمـا يتناسـب مـع المحتـوي وتحقيـق الأهداف التعليمية
2. **تنفيـذ التـدريس** : ينـوع المعلـم فـي استخدام طـرق التـدريس الحديثـة التـي تشـجع على المشاركة والتفاعل والإبداع والابتكار
3. **المهنيـــة** : يـوفر المعلـم بيئـة تربويـة تعليميـة (البيئـة الصـفية) يتـوافر فيهـا التشـجع علـى عمليتـي التعلـيم والـتعلم. ويتفاعـل المعلـم مـع المتعلمـين أثنـاء الدرس وبين المتعلمين أنفسهم لتعزيز عمليتي الاتصال والتفاعل الصفي
4. **التخصص العلمي** : التمكن العلمي من محتوى المادة والمناهج التعليمية. وينمي المعلم معلوماته ومهاراته وخبراته في مجال المناهج وطرائق تدريس الفنون.
5. **الأخلاقيـــات المهنيـــة** : يلتـزم المعلـم بأخلاقيـات المهنـة ومتطلباتهـا الإداريـة والفنية والاجتماعية ، و الحرص على كسب ثقة المتعلمين و وتقديرهم له
6. **التقـويم** : ينـوع المعلـم فـي أسـاليب التقـويم للمتعلمـين لتحسـين مسـتوى أدائهـم في التعلم

يـتم تطبيـق الاسـتبيان علـى عينـة اسـتطلاعية تتكـون مـن (16) معلمـا خـارج عينـة الدراسـة الفعليـة، لاسـتخراج معامـل ارتبـاط بيرسـون بـين المعـايير الرئيسـية، وبينهـا وبـين الدرجـة الكلية على مقياس المعايير المهنية لمعلمي الفنية .

الفرضية الاولى : لغرض التحقق منها استخدمت الباحثة اختبار مان – وتني للعينات المتوسطة لتعرف دلالة الفروق الاحصائية بين رتب درجات المعلمين من الذكور والاناث بعد ملاحظة جودة ادائهم التدريسي حسب استمارة ملاحظة جودة الاداء التدريسي وفقاً لمعايير الاعتماد الدولية، فكان مجموع رتب درجات المعلمين الذكور (402،00)، ومتوسطها (20،1)، أما المعلمات الاناث فكان مجموع رتب درجاتهن (391،00) ومتوسطها (19،55). كما أن قيمه مان – وتني المحسوبة كانت (208،00)، أما الجدولية (127،00) وبمستوى (0،05)، وبما أن قيمة مان – وتني المحسوبة أكبرمن الجدولية، تقبل الفرضية الصفرية، وهذه النتيجة تشير الى عدم وجود فروق ذوات دلالة احصائية بين رتب درجات المعلمين الذكور والاناث، ينظر جدول (3).

جدول (3) يوضح الفروق بين رتب درجات المعلمين وفق متغير الجنس

العينة وفق متغير الجنس	العدد	متوسط الرتب	مجموع الرتب	قيمة مان – وتني		مستوى الدلالة	الحكم
				المحسوبة	الجدولية		
المعلمين الذكور	20	20،1	402،00	208،00	127،00	(0،05)	غير دالة
المعلمين الاناث	20	19،55	391،00				

الفرضية الثانية :لغرض التحقق منها استخدمت الباحثة اختبار مان – وتني للعينات المتوسطة لتعرف دلالة الفروق الاحصائية بين رتب درجات المعلمين حسب متغير المؤهل العلمي، بعد ملاحظة جودة ادائهم التدريسي حسب استمارة ملاحظة جودة الاداء التدريسي وفقاً لمعايير الاعتماد الدولية، فكان مجموع رتب درجات المعلمين ذوي المؤهل العلمي البكلورسوس (399،00)، ومتوسطها (19،00)، أما المعلمين ذوي المؤهل العلمي الدبلوم فكان مجموع رتب درجاتهم (365،00) ومتوسطها (19،21). كما أن قيمه مان – وتني المحسوبة كانت (224،00)، أما الجدولية (127،00) وبمستوى (0،05)، وبما أن قيمة مان – وتني المحسوبة أكبرمن الجدولية، تقبل الفرضية الصفرية، وهذه النتيجة تشير الى عدم وجود فروق ذوات دلالة احصائية بين رتب درجات المعلمين وفق متغير التحصيل الدراسي، ينظر جدول (4).

جدول (4) يوضح الفروق بين رتب درجات المعلمين وفق متغير التحصيل الدراسي

العينة وفق متغير المؤهل العلمي	العدد	متوسط الرتب	مجموع الرتب	قيمة مان – وتني		مستوى الدلالة	الحكم
				المحسوبة	الجدولية		
البكلوريوس	21	19،00	399،00	224	127،00	(0،05)	غير دالة
الدبلوم	19	19،21	365،00				

جدول (5) يحدد مراتب المجالات الرئيسة

ت	المجال الرئيسي	عدد فقراتها	مجموع الاوساط	الوسط العام

1	مهنية المعلم	5	10،66	2،132
2	تنفيذ الدرس	10	19،56	1،956
3	القيادة وادارة الصف	8	15،36	1،921
4	التخصص العلمي	10	18،25	1،825
5	التقويم	9	16،33	1،814
6	التخطيط للدرس	10	18،13	1،813

صدق الأداة :

عرضت الباحثة استمارة الملاحظة على مجموعة من الخبراء لتحديد صلاحية فقراتها في مجالات (طرائق تدريس التربية الفنية ، القياس والتقويم)وبعد جمع الاستبانات، استعملت الباحثة معادلة كوبر لبيان مدى اتفاق الخبراء حول فقرات الاستمارة والتي حصلت على نسبة اتفاق (86)% وهي نسبة جيدة ،بعد أخذ آرائهم تم حذف ودمج بعض الفقرات وتعديل فقرات اخرى لغويا لتكون الاستمارة متضمنة ستة مجالات رئيسة وتوجهها (52)معياراً فرعياً .

ثبات الأداة :يذكر(السيد ،1979) "ثبات الاداة تظهر إذا اعطت نفس النتائج عند إعادة تطبيقها على نفس العينة وبذات الظروف". (السيد ،1979: 513)

أذ قامت الباحثة بزيارة (10) معلمين من الذكور ،و الاناث لتتعرف على جودة أدائهم التدريسي وفقاً لاستمارة الملاحظة ، ثم إعادة تطبيق فقرات الإستمارة على المعلمين انفسهم ؛بحيث تكون المدة الزمنية بين التطبيقين الاول والثاني (15) يوماً والتي تعد مدة زمنية مناسبة ،ولحساب معامل الثبات بين التطبيقين الاول والثاني استخدمت الباحثة(معامل ارتباط بيرسون) أذ بلغ معامل الثبات (83%) والتي تعد نسبة ثبات جيدة.

ثبات أداة البحث : للتحقق من ثبات الأداة يتم حساب معامل كرو نباخ ألفا على استجابات العينة الاستطلاعية ، باعتباره مؤشرا على الاتساق الداخلي لكل معيار من المعايير الثمانية وللأداة ككل .

تطبيق الأداة بعد جهوزية أداة البحث، قامت الباحثة بتطبيقها على مجموعة من معلمي التربية الفنية بالتعاون مع الاشراف الاختصاص لمادة التربية الفنية على عينة البحث ،والبالغ اعدادهم (30) معلما ومعلمة.

المعالجة الإحصائية يتم استخدام المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لحساب درجة أهمية المعايير المهنية ومؤشراتها لمعلمي التربية الفنية واختبار(test-T)لحساب دلالة الفروق

الإحصائية لمتغيري)النوع، والمرحلة التعليمية كما يتم استخدام تحليل التباين الأحادي ANOVA)لحساب دلالة الفروق الإحصائية لمتغير الوظيفة معلم ، او مشرف في النشاط الفني

الفصل الرابع :عرض النتائج

1 – تم تحقيق الهدف الاول بعد حصول استمارة الملاحظة على الصدق والثبات كما هو موضح في الفصل الثالث. النتائج المتعلقة بالفرضية الأولى والتي تنص على لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوي الدلالة (05.0) بين المتوسطات الحسابية لأفراد العينة في درجة أهمية المعايير المهنية لمعلمي التربية الفنية تبعاً لمتغير النوع(ذكور/إناث) للتأكد من قبول أو رفض الفرضية ، تم حساب المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لأفراد العينة الذكور والإناث، وإجراء اختبار(test–T) لبيان الفروق الإحصائية بين استجابات أفراد العينة

عدم وجود فروق ذات دلالة احصائية بين المتوسطات الحسابية لعينة الذكور وعينة الإناث في درجة أهمية المعايير بمؤشراتها المهنية لتطوير الأداء المهني لمعلمي التربية الفنية ،حيث بلغت قيمة test–T أكبر من(05.0.)ويدل ذلك على اتفاق عينة الدراسة من الذكور والإناث علي ضرورة تواجد المعايير الثمانية بمؤشراتها للارتقاء بالإداء المهني , وفي هذه الحالة تم قبول الفرضية

2 – ولتحقيق الهدف الثاني، طبقت الباحثة اداة البحث (استمارة ملاحظة جودة الاداء التدريسي لمعلمي التربية الفنية) إذ أظهرت النتائج أن قيم الوسط المرجح ، وأوزانها المئوية لمعايير الاعتماد انحصرت بين حد أعلى قدره (2.27) كما في المعيار (يتمتع بمظهر حسن) وبوزن مؤي (75.66) وحد أدنى قدره (1.44) كما في المعيار (يهتم بالبحث العلمي في مجال تخصصه) وبوزن مؤي (47،66) ،وتراوحت درجات الوسط المرجح لباقي معايير الاعتماد بين هاتين الدرجتين , حيث رتبت درجات هذه المعايير ترتيباً تنازلياً ابتداءً من أعلاها حدة إلى أقلها حدة ، وللوقوف على نتائج كل معيار من معايير الاعتماد مقارنةً مع الوسط المرجح ينظر جدول (6)

1 – (مجال التخطيط للدرس) ضمت(10) معايير فرعية حصلت (3) معايير على درجة تقييم مقبول اما المعايير (7)الباقية فحصلت على تقييم ضعيف وكانت اعلى درجة حصلت عليها في المعيار (يعد خطة سنوية لمادة التربية الفنية) وبدرجة (2.23) وبنسبة مؤية قدرها(74.66) وبالمرتبة(6) ،اما اقل درجة حصلت عليها هي الكفاية الفرعية (ينمي التعبير الفني من خلال

استراتيجيات واتجاهات حديثة تستند الى التفكير الابداعي والتخيل) بدرجة(1.50) وبنسبة مؤية قدرها(53) بالمرتبة(46)

2 – (مجال التنفيذ للدرس) ضمت (10) معايير فرعية حصلت (4) معايير على درجة مقبول اما المعايير (6)الباقية فحصلت على درجة ضعيف وكانت اعلى درجة حصلت عليها في المعيار الفرعي (يربط الدرس السابق بالحالي) وبالمرتبة (8) ،وبدرجة (2.22) وبنسبة مؤية قدرها(74) ،اما اقل درجة حصلت عليها في المعيار الفرعي (ينفذ الدرس باستعمال استراتيجيات حديثة) والتي جاءت بالمرتبة(48)،وبدرجة(1.58) وبنسبة مؤية قدرها(52.33)،

3 – (مجال القيادة والادارة للصف) ضمت(8) معايير فرعية حصلت (3) معايير على درجة مقبول اما المعايير (5)الباقية فحصلت على درجة ضعيف وكانت اعلى درجة حصلت عليها في المعيار الفرعي (يساوي بين التلاميذ داخل الصف) وبالمرتبة (2) ،وبدرجة (2.26) وبنسبة مؤية قدرها(75.33) ،اما اقل درجة حصلت عليها في المعيار الفرعي (يهتم بالتلاميذ المعزولين والذين لا يرغبون في الدرس)والتي جاءت بالمرتبة(39) ،وبدرجة(1.68) وبنسبة مؤية قدرها(55.66).

4 – (مجال التخصص العلمي) ضمت(10) معياراً فرعياً ،أذ حصلت (3) معايير على درجة مقبول اما المعايير (7)الباقية فحصلت على درجة ضعيف ،وكانت اعلى درجة حصلت عليها في المعيار الفرعي (يشارك في الدروس التدريبية اثناء الخدمة) وبالمرتبة (7) ،وبدرجة (2.23) وبنسبة مؤية قدرها(74.33) ،اما اقل درجة حصلت عليها في الكفاية الفرعية (يهتم بالبحث العلمي في مجال تخصصه)، والتي جاءت بالمرتبة(52) ،وبدرجة(1.44) وبنسبة مؤية قدرها(47.66) .

5 – (مجال التقويم) ضمت(9) معايير فرعية حصلت (3) معايير فرعية على درجة مقبول اما المعايير (6) الباقية فحصلت على درجة ضعيف ،وكانت اعلى درجة حصلت عليها في المعيار الفرعي (يوجه التلاميذ على نقاط الضعف وتعزيز نقاط القوة) وبالمرتبة (4) ،وبدرجة (2.25) وبنسبة مؤية قدرها(75) ،اما اقل درجة حصلت عليها في المعيار الفرعي (يستعمل التقويم التمهيدي في بداية السنة)والتي جاءت بالمرتبة(50) ،وبدرجة(1.50) وبنسبة مؤية (49.66).

6 – (مجال مهنية المعلم) ضمت (5) معايير فرعية حصلت (4) معايير فرعية على درجة مقبول اما المعايير (1) الباقية فحصلت على درجة ضعيف ،وكانت اعلى درجة حصلت عليها في المعيار الفرعي (يتمتع بمظهر حسن) وبالمرتبة (1) ،وبدرجة (2.27) وبنسبة مؤية قدرها(75،66) ،اما اقل درجة حصلت عليها في المعيار الفرعي (يحدد الصعوبات التي تواجه التلاميذ)والتي جاءت بالمرتبة(26) ،وبدرجة(1،87) وبنسبة مؤية (62). كما في جدول (6)

جدول(6) الكفايات الرئيسة والفرعية ودرجة الوسط المرجح مع الوزن المئوي

المرتبة	المعيار	المجال الرئيسي	الوسط المرجح	الوزن المئوي
1	يتمتع بمظهر حسن	مهنية المعلم	2.27	75.66
2	يساوي بين التلاميذ داخل الصف.	القيادة والادارة	2.26	75.33
3	يتمتع بشخصية متزنة	مهنية المعلم	2.25	75
4	يوجه التلاميذ على نقاط الضعف وتعزيز نقاط القوة.	التقويم	2.25	75
5	يوفر مناخا آمناً داخل الصف لممارسة التلاميذ الاعمال الفنية.	القيادة والادارة	2.24	74.66
6	يعد خطة سنوية لمادة التربية الفنية	التخطيط	2.23	74.66
7	يشارك في الدروس التدريبية اثناء الخدمة.	التخصص العلمي	2.23	74.33
8	يربط الدرس السابق بالحالي	التنفيذ الدرس	2.22	74
9	يستخدم طرق تعزيز مناسبة	التقويم	2.21	73.66
10	ينظم اركان السبورة قبل الدرس	التنفيذ الدرس	2.20	73.33
11	يعرض رسومات التلاميذعلى لوحة شرف المدرسة.	التخصص العلمي	2.18	72.66
12	تظهر اخلاقيات المهنة على سلوك المعلم	مهنية المعلم	2.16	72
13	يسلسل بعرض المحتوى التعليمي	التنفيذ الدرس	2.14	71.33
14	يجمل مدرسته برسوم فنية	التخصص العلمي	2.13	71
15	يتقبل النقد	مهنية المعلم	2.11	70.33
16	يستخدم التغذية الراجعة للتلاميذ اثناء سير الدرس	التنفيذ الدرس	2.10	70
17	يشجع التلاميذ الموهوبين بعرض اعمالهم امام التلاميذ.	التقويم	2.07	69
18	يعد وسائل تعليمية (سمعية ،بصرية) تناسب التلاميذ	التخطيط	2.05	68.33
19	يثيراذهان التلاميذ بمقدمات شيقة	القيادة والادارة	2.03	67.66

	لشدانتباههم اثناء الدرس.			
20	يصوغ اهداف سلوكية وفق تصنيف بلوم قابلة للملاحظة والقياس	التخطيط	2	66.66
21	يستخدم اساليب مختلفة للموقف التعليمي.	التنفيذ الدرس	1.98	65.66
22	يستخدم وسائل تعليمية تفسر بلمحتوى التعليمي	التنفيذ الدرس	1.94	64.33
23	يستعمل التقويم البنائي بمراحل مختلفة من الدرس	التقويم	1.92	63.66
24	لا يتدخل بتنفيذ التلاميذ موضوع الدرس	التنفيذ الدرس	1.90	63
25	يمتلك مهارات الرسم وتقنياته.	التخصص العلمي	1.87	62
26	يحدد الصعوبات التي تواجه التلاميذ	مهنية المعلم	1.87	62
27	يمتلك مهارات ممارسة الاشغال اليدوية.	التخصص العلمي	1.84	61
28	يعزز ثقة التلاميذ بانفسهم بتبنى افكارهم	القيادة والادارة	1.83	60.66
29	يهيئ المرسم لممارسة التلاميذ نشاطاتهم الفنية	القيادة والادارة	1.82	60.33
30	يخطط للتقويم التمهيدي والبنائي والختامي	التخطيط	1.80	59.66
31	ينمي الثقافة الفنية للتلاميذ بعرض اعمال فنية لفنانين عراقيين وعالميين	القيادة والادارة	1.78	59
32	يتحكم بأداء اللفظ (نبرة الصوت ،فترات الصمت) بما يناسب المعنى	التنفيذ الدرس	1.78	59
33	يعد محتوى تعليمي يتضمن مهارات(معرفية ،حركية ،وجدانية)	التخطيط	1.76	58.33
34	يعد وسائل تعليمية في حالة عدم توافرها.	التخصص العلمي	1.75	58
35	ينوع موضوعات تدريس التربية الفنية بين التشكيل والاشغال اليدوية والخط العربي والزخرفة والنشيد والتمثيل	التخطيط	1.74	57.66
36	يستخدم التكنولوجيا في التعليم	التنفيذ الدرس	1.72	57

37	ينمي ثقافة التلاميذ البصرية تجاه الحضارة العراقية وما فيها من مواطن العراقة (عرض رسومات)	القيادة والادارة	1.72	57
38	لديه لغة سليمة في كتابة سيناريو مسرحي للأطفال .	التخصص العلمي	1.70	56.33
39	يهتم بالتلاميذ المعزولين والذين لا يرغبون في الدرس.	القيادة والادارة	1.68	55.66
40	يربط بين درس التربية الفنية والدروس الاخرى	التخطيط	1.67	55.33
41	يستعمل استمارات تقويم الاداء المهاري وملاحظتها للتلاميذ في كل درس	التقويم	1.66	55
42	يعد الخطط على شكل وحدات تعليمية	التخطيط	1.65	54.66
43	لديه المام بالاستراتيجيات والطرق الحديثة.	التخصص العلمي	1.64	54.33
44	يحدد اهداف تعليمية خاصة تساعدعلى تنمية التعبير الفني	التخطيط	1.63	54
45	يستعمل استمارات الملاحظة لتحسين الخط العربي	التقويم	1.61	53.33
46	ينمي التعبير الفني من خلال استراتيجيات واتجاهات حديثة تستند الى التفكير الابداعي والتخيل	التخطيط	1.60	53
47	يستعمل استمارات تحليل الرسوم في التقويم التمهيدي والتقويم الختامي	التقويم	1.59	52.66
48	ينفذ الدرس باستعمال استراتيجيات حديثة	التنفيذ الدرس	1.58	52.33
49	يعمل على تحسين الأداء المهاري للتلاميذ حسب نتائج التقويم.	التقويم	1.52	50.33
50	يستعمل التقويم التمهيدي في بداية السنة	التقويم	1.50	49.66
51	لديه المام بخصائص مراحل التعبير الفني .	التخصص العلمي	1.47	48.66

52	يهتم بالبحث العلمي في مجال تخصصه	التخصص العلمي	1.44	47.66

اولاً :كشفت النتائج إن المجال السادس(مهنية التعليم) حل بالترتيب الأول بوسط عام (2،132) ويُعد مؤشراً مقبولاً لكن دون الطموح في مطابقة معايير الاعتماد الدولية ؛ وترى الباحثة ،أن المعلم عنصر مهم من عناصر العملية التعليمية ،وصاحب مهنة مطالباً بتوفير معلومات كافية للنجاح في مهنته.

أما المجال الثاني (تنفيذ الدرس) فقد حل بالمرتبة الثانية وبوسط عام (1،956) وهو دون المقبول ويعد مؤشراً سلبياً لركن مهم من اركان التطبيق العملي لمهنة التدريس ،وتتفق هذه النتيجة مع (دراسة العمصي،2016) التي توصلت الى ان (تنفيذ الدرس) لم ترتقي الى المستوى المطلوب بعد تحقيقها درجة (38،4%)،اما مجالي قيادة وادارة الصف ومجال التخصص العلمي فحلا في المركزين الثالث والرابع ولم يصلا الى درجة الطموح قياساً الى حد الجودة المرجوة ،وترى الباحثة ان عدم الاهتمام بدرس التربية الفنية واحياناً انعدامها في بعض المدارس واستغلالها في دروس اخرى اثر بالسلب على المعلمين لعدم ممارسة اختصاصهم والمعلوم ان التطبيق العملي مطلوب لترسيخ واضافة كل جديد.

اما في المرتبة الخامسة فحل مجال التقويم ،وبوسط عام بلغ (1،814) وهو ايضاً لم يصل لعتبة المقبول ،وبذلك لم تتفق هذه النتيجة مع (دراسة العمصي ،2016)

واخيراً حل التخطيط للدرس بوسط عام بلغ(1،813) وهو كسابقاته لم يرتقي للطموح ،وترى الباحثة، أنّ الخبرات والمهارات التي يمتلكها معلم التربية الفنية في هذا المجال لم تكن بالمستوى المطلوب ، والسبب يعود إلى قلة مدة إعداد المعلم في هذا المجال, فضلاً عن قلة الدورات اثناء الخدمة .

ثانياً :في ما يخص نتائج الفرضيتين ،فتتفق نتائجهما مع نتائج فرضيتي (دراسة العمصي ،2016) بانه لا توجد فروق ذات دلالة احصائية في اداء عينة البحث من المعلمين ،وفقاً لمتغيري الجنس ،والمؤهل العلمي. على وفق هذه الأسس ،حددت الباحثة ستة مجالات رئيسة تضم(55) معياراً فرعياً وكالاتي :

1 – التخطيط وتضمن(11) معياراً فرعياً.

2 – التنفيذ وتضمن (11) معياراً فرعياً.

3 – القيادة للصف وادارته وتضمن (9)معياراً فرعياً.

4 – التخصص العلمي تضمن(10)معياراً فرعياً.

5 – التقويم تضمن(9)معياراً فرعياً.

6 – مهنية المعلم تضمن (5) معياراً فرعياً.

نتائج الدراسة بعد تحليل البيانات: يتم التوصل الى النتائج التالية فيما يتعلق بالسؤال الرئيس والذي ينص على: "ما المعايير والمؤشرات المهنية التي يجب توافرها لدى معلمي التربية الفنية في المرحلتين المتوسطة والثانوية ودرجة أهميتها من وجهة نظر المعلمين ومشرفي النشاط الفني و للإجابة عن هذا السؤال تم اتباع الآتي :

اولا : بالنسبة للمعايير المهنية تم حساب المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لاستجابة أفراد العينة على المعايير المهنية لمعلمي التربية الفنية , مما يدل على اتفاق جميع أفراد العينة على أهمية جميع المعايير وضرورة توافرها لتطوير الأداء المهني للمعلمين .وهي معيار الأخلاقيات المهنية للمعلم " ومعيار "تنفيذ التدريس و معيار "التخصص العلمي ومعيار" النمو المهني

ثانياً: بالنسبة لمؤشرات المعايير المهنية والمتمثلة بالمعيار الأول الأخلاقيات المهنية فهو يظهر احترامه لنفسه وللآخرين و يحرص على كسب ثقة وتقدير المتعلمين ويلتزم بالقيم الحميدة عند تعامله مع المتعلمين والآخرين و يتميز بالهدوء وسعة الصدر والمرونة في تعامله مع المتعلمين والآخرين و يتعاون مع موجهي ومعلمي التربية الفنية والإدارة المدرسية و يلتزم بالنظام في تأدية أعماله وواجباته المهنية ويساهم في تقديم المبادرات لتطوير المجتمع المدرسي , فعندما تحصل جميع المؤشرات على درجات ذات أهمية عالية فهذا يدل على أهمية جميع المؤشرات بالنسبة لعينة الدراسة لتطوير الأداء المهني لمعلمي التربية الفنية .

اما معيار "تنفيذ التدريس فهو يستخدم كلمات الثناء والتقدير لتعزيز السلوك الجيد للمتعلمين ويتدرج في عرض محتوى المواضيع و ينوع في نبرات الصوت أثناء الشرح و ينوع في طرق وأساليب التدريس لمساعدة المتعلمين ويمهد للدرس بطرق تستثير انتباه المتعلمين يستمع بعناية الأفكار وآراء المتعلمين و يراعي الفئات الخاصة من المتعلمين عند تدريس و تشجيع المتعلمين للمشاركة يعمل علي تنمية الاتجاه الإيجابي لدى المتعلمين وينوع من استخدام الأسئلة و يربط التدريس بالمواقف الحياتية و يحّسن اختيار الوسائل والتقنيات التعليمية الحديثة في التدريس وهذا يدل على أهمية مؤشرات معيار تنفيذ التدريس للارتقاء بمستوى الأداء المهني لمعلمي التربية الفنية .

امـا مؤشـر التقـويم فينـوع مـن اسـتخدام أسـاليب التقـويم للمتعلمـين ومنهـا الرسـم داخـل الصـف ، ومشـاركة الطلبـة فـي الأنشـطة الابتكاريـة والإبداعيـة والمسـابقات لقيـاس مسـتوى المتعلمـين المؤشـرات لتطـوير الأداء المهنـي لمعلمـي فـي المـرحلتين المتوسـطة والثانويـة امـا مؤشـرات معيـار الاتصـال والتفاعـل فهـو يـدل علـى اتفـاق عينـة الدراسـة علـى أهميـة جميـع مؤشـرات معيـار الاتصـال والتفاعـل لتطـوير الأداء المهنـي للمعلمـين و يقـدر المعلـم المهـارة الفنيـة لـدى المتعلمـين ويحـرص علـى مشـاركة جميـع المتعلمـين فـي الأنشـطة ويهـتم المعلـم بطـرح مشـكلات حياتيـة لزيـادة تفاعـل المتعلمـين فـي حصـة تخطـيط التـدريس و يصـيغ أمثلـة ورسـوم تسـاعد المتعلمـين علـى فهـم الـدرس كوسـائل تعليميـة ويصـيغ الأهـداف السـلوكية بدقـة ويصـيغ أسـئلة متنوعـة وفـق المجـالات المعرفيـة والمهاريـه والوجدانية ,

امـا معيـار "البيئـة الصـفية" فهـو يعمـل علـى تـوفير بيئـة صـفية آمنـة تشـجع علـى تعلـيم والـتعلم ويسـتخدم الأنشـطة التعليميـة ويهـتم بتنظـيم جلسـات المتعلمـين لمسـاعدتهم علـي اختيـار الزاويـة المناسـبة للرسـم ويحفـز ويشـجع اصـحاب الموهبـة والمهـارات و العمـل التعـاوني بـين المتعلمـين ويشـجع المتعلمـين علـي البحـث والاستكشـاف امـا مؤشـر "يمتلـك المعلـم المهـارات فـي تعلـيم الرسـم و"يمتلـك المعلـم ثقافـة فنيـة واسـعة , امـا مؤشـرات النمـو المهنـي ويتمثـل يتبـادل الخبـرات المهنيـة والعلميـة مـع زملائـه المعلمـين و يطبـق ملاحظـات المشـرف الفنـي لتطـوير مسـتواه الأكـاديمي والمهنـي ويهـتم بـالاطلاع علـي مـا هـو جديـد لاكتسـاب المعرفـة والخبـرات فـي تعلـيم الفنـون و يسـتخدم مصـادر الـتعلم المختلفـة وشـبكة الانتـر نـت للارتقـاء بمسـتواه الاكـاديمي والمهنـي والعلمـي يحضـر النـدوات والمـؤتمرات والمحاضرات التربوية في مجال تعليم وتعلم الفنون.

ثالثـا: النتـائج المتعلقـة بالفرضـية الثانيـة والتـي تـنص علـى لا توجـد فـروق ذات دلالـة احصـائية عنـد مسـتوي الدلالـة (05.0) بـين المتوسـطات الحسـابية الفـراد العينـة فـي درجـة أهميـة المعـايير المهنيـة لمعلمـي التربيـة الفنيـة تبعـاً لمتغيـر المرحلـة التعليميـة (المتوسـطة /الثانويـة) للتأكـد مـن قبـول أو رفـض الفرضـية ،تـم حسـاب المتوسـطات الحسـابية والانحرافـات المعياريـة لأفـراد العينـة فـي المـرحلتين المتوسـطة والثانويـة وإجـراء اختبـار(test–T) لبيـان الفـروق الإحصـائية بـين استجابات أفراد العينـة فـي درجـة أهميـة المعـايير المهنيـة تبعًـا لمتغيـر المرحلـة التعليميـة(المتوسـطة/ الثانويـة , وجـود فـروق دالـة إحصـائيا بـين المتوسـطات الحسـابية لمجموعـة أفـراد العينـة بالمرحلـة المتوسـطة ومجموعـة المرحلـة الثانويـة فـي معيـار "التخطـيط للتـدريس" ومعيـار "النمـو المهنـي للمعلمـين "لصـالح

أفراد مجموعة عينة المرحلة الثانوية حيث تبلغ قيمة "ت" أصغر من(.05.0) ويدل ذلك على اختلاف رأي كلتا المجموعتين بالنسبة لدرجة أهمية المعيارين لتطوير الأداء .أما بالنسبة للمعايير الأخرى ، نجد اتفاق واضح بين مجموعة عينة المرحلة المتوسطة ومجموعة عينة المرحلة الثانوية على درجة أهمية المعايير ومؤشراتها لتطوير الأداء المهني

وفي هذه الحالة يتم رفض الفرضية النتائج المتعلقة بالفرضية الثالثة والتي تنص على لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة (05.0) بين المتوسطات الحسابية لأفراد العينة في درجة أهمية المعايير المهنية تبعا لمتغير الوظيفة (معلم، مشرف تربوي في النشاط الفني) .للتأكد من قبول أو رفض الفرضية ، والتعرف على ما إذا كان هناك فروق ذات دلالة إحصائية بين أفراد العينة تبعًا لاختلاف الوظيفة يتم استخدام اختبار التباين الأحادي وينص على لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة (05.0) بين المتوسطات الحسابية لأفراد العينة في درجة أهمية المعايير المهنية لمعلمي الفنية تبعا لمتغير الوظيفة , **وعند تفسير النتائج يتضح ما يلي:**

1_ قبول جميع المعايير المهنية وجميع المؤشرات ،وضرورة توافرها لتطوير الأداء المهني لمعلمي التربية الفنية بالمرحلتين المتوسطة والثانوية .حيث حصلت جميع المعايير على تقدير جيد من وجهة نظر أفراد العينة من المعلمين والمشرفين التربويين وقبول جميع المعايير المهنية وجميع المؤشرات ، وضرورة توافرها لتطوير الأداء المهني بالمرحلتين المتوسطة والثانوية . ويمكن تفسير ذلك ،بسبب عدم وجود معايير مهنية لتطوير أداء معلمي التربية الفنية بصورة تواكب الاتجاهات العالمية المعاصرة ، 2_ انتشار التكنولوجيا الحديثة ، والمعارف والاتصالات المتنوعة حول العالم ،والتي أثرت بدورها على منظومات التعليم في دول العالم

3_ حصول معيار " الأخلاقيات المهنية للمعلم" على الترتيب المتقدم يوضح مدى أهمية أخلاقيات المعلم وسلوكه وتصرفاته وأفعاله. أما حصول معيار "تنفيذ التدريس "على ترتيب متقدم ، فيمكن تفسير ذلك بأن التدريس هو صلب عمل المعلم، وفيه يُطلق العنان للمعلم بإبراز قدراته ومعلوماته ومهاراته واتجاهاته، التي تؤثر بشكل مباشر على تعلم الطلبة للمعلومات والحقائق والمفاهيم الرياضية، واكتسابهم المهارات.

4- اما معيار التخصص العلمي "في المادة فقد يرجع ذلك لصعوبة مادة الرسم على اغلبية الطلبة ، وأهمية وجود خلفية علمية لدى المعلم عن طبيعة المادة وطرق تدريسها

الحديثة ، إن تعليم وتعلم الرسم ليس بالآمر السهل في صفوف ذات أعداد كبيرة ، وطلبه من بيئات مختلفة ، وخلفيات متنوعة .

5_ حصول معيار "النمو المهني "لمعلم التربية الفنية فقد يكون لأهمية النمو المهني للمعلم طوال العام الدراسي، بالإضافة إلي مهامه الوظيفية الملقاة على عاتقه كالمعارض والنشاطات الفنية والمسرحية وغيرها .

6_ ارتفاع اهمية المعايير المهنية الى التغييرات المتسارعة في المجال التربوي والتي فرضت على المعلم ادوارا جديدة تتجاوز نقل المعرفة الى تنمية مهارات التفكير والابداع كما تتفق هذه النتيجة مع دراسة الخطيب 2012

التوصيات : بناءاً على نتائج البحث توصي الباحثة بالتالي :

1- أهمية تطبيق جميع المعايير المهنية بمؤشراتها لتطوير الاداء المهني لمعلمي التربية الفنية في المرحلتين المتوسطة والثانوية
2- ضرورة العمل على وضع معايير مهنية خاصة لكل تخصص علمي لتطوير وتقويم الأداء المهني للمعلمين ،دون استخدام نموذج معين وحيد لتطوير وتقويم جميع المعلمين على اختلاف تخصصاتهم
3- العمل على تطوير برامج تدريب المعلمين بما يتماشى مع الاتجاهات العالمية المعاصرة لتطوير الأداء المهني لمعلمي التربية الفنية ،والبدء بإعطاء دورات تدريب للمعلمين والموجهين الفنيين في النشاط الفني لشرح آلية تطبيق المعايير ومؤشراتها وفق خطة قصيره ،وطويلة المدى
4- اعتماد المعايير المهنية المقترحة في تقويم اداء معلمي التربية الفنية وتنظيم دورات تدريبية لتنمية مهاراتهم

مقترحات البحث : تقترح الباحثة إجراء الدراسات الآتية :

- القيام بدراسة لمعرفة مدى توافر قائمة المعايير المهنية المعاصرة لدى معلمي الرياضيات في المرحلة الابتدائية
- القيام بدراسة لمعرفة مدى توافر قائمة المعايير المهنية المعاصرة لدى معلمي التربية الفنية وتقديم تصور مقترح للمعايير المهنية

المراجع العربية

1. الخطيب، محمد. (2012). ***تصور مقترح للمعايير المهنية المعاصرة للمعلمين ومدى توافرها لدى مجموعة من معلمي المملكة العربية السعودية***، مجلة جامعة النجاح للأبحاث – العلوم الإنسانية، 26(2)، 298 .
2. الزهراني، محمد. (2009). **واقع أداء المعلمين في المرحلة الثانوية في ضوء المعايير المهنية المعاصرة وعلاقته بتحسين طلبتهم**، رسالة دكتوراه غير منشورة، جامعة أم القرى .
3. الزهراني، سعيد. (2019). **رؤية المملكة العربية السعودية في معايير المعلمين وفق رؤية 2030**. الطائف .
4. الشمري، سماح بندر. (2004). ***إتقان طالبات كلية التربية الأساسية لمفاهيم ومهارات محتوى المنهج للصف الخامس الابتدائي في دولة الكويت***، مجلة دراسات المناهج وطرق التدريس، الجمعية المصرية للمناهج وطرق التدريس .
5. العمار، ناصر. (2016). ***تطوير التنمية المهنية لمعلمي المرحلة المتوسطة في دولة الكويت في ضوء الاتجاهات الحديثة***، مجلة كلية التربية، 170(3)، جامعة الأزهر .
6. العنيزي، يوسف. (2003). ***تقييم برنامج إعداد معلم الرياضيات بكلية التربية الأساسية بدولة الكويت في ضوء الاتجاهات التربوية الحديثة***، مجلة كلية التربية، 19(1)، جامعة أسيوط، 274–312 .
7. الغامدي، أمل. (2019). **المعايير والمسارات المهنية للمعلمين في المملكة العربية السعودية** [ورقة]. المؤتمر الرابع عشر لتطوير التعليم العربي، جدة .
8. القرني، نورة، والشلهوب، سمر. (2019). ***واقع الأداء التدريسي لمعلمات التربية الفنية في المرحلة المتوسطة في ضوء متطلبات تنمية الإبداع***. مجلة كلية التربية الأساسية للعلوم التربوية والنفسية، 43 .
9. الونوس، رويدا. (2015). ***تقويم أداء مدرسي المرحلة الثانوية على ضوء المعايير المهنية المعاصرة: دراسة ميدانية في محافظة حمص***. مجلة جامعة تشرين .
10. الونوس، رويدا. (2015). ***تقويم أداء مدرسي التاريخ للمرحلة الثانوية على ضوء المعايير المهنية المعاصرة: دراسة ميدانية في محافظة حمص***، مجلة جامعة تشرين للبحوث والدراسات العلمية – سلسلة الآداب والعلوم الإنسانية، 37(1)، 25 .–44
11. حسن، شيماء محمد. (2011). ***تقويم أداء الطالب معلم الرياضيات لمهارات التدريس في ضوء المعايير القومية لإعداد معلم الرياضيات***. مجلة كلية التربية في بورسعيد .

12. ذياب، سهيل رزق. (2006). **مؤشرات الجودة في التعليم الجامعي الفلسطيني**. كلية التربية، جامعة غزة المفتوحة .

13. رصرص، حسن رشاد. (2013). ***تصور مقترح لتطوير أداء معلمي الرسم في مدارس غزة في ضوء المعايير المهنية المعاصرة***. المجلة الإسلامية للدراسات التربوية والنفسية .

14. سعود، علي، وإلياس، أسماء. (2014، أكتوبر 14). **مسوغات التوظيف التربوي لمدخل المعايير** [ورقة]. الورشة الوطنية لمتطلبات المناهج، كلية التربية، جامعة دمشق .

15. شلبي، أحمد سمير. (2005). **تقويم أداء معلمي المدارس في المرحلة الإعدادية في ضوء المعايير المهنية المعاصرة** [رسالة ماجستير غير منشورة]. جامعة المنوفية، مصر .

16. عبيد، وليد. (2005). **معايير معلم التربية الفنية** [ورقة]. المؤتمر العلمي السابع عشر، دار ضيافة جامعة عين شمس، القاهرة .

17. علي، طاهر. (2016). ***تقويم أداء المعلمين في المرحلة الثانوية في اليمن في ضوء المعايير المهنية المعاصرة***. المجلة العربية للتربية العلمية والتقنية، 5، جامعة العلوم والتكنولوجيا اليمنية .

المراجع الأجنبية

18. Arizona Department of Education. (2008). *Arizona's Professional Teacher Standards*. www.azed.gov

19. Australian Association of Mathematics Teachers (AAMT). (2006). *Standards for Excellence in Teaching Mathematics in Australian Schools*. www.aamt.edu.au

20. Education Queensland. (2005). *Professional Standards for Teachers*. Department of Education, State of Queensland.

21. Indiana Department of Education. (2014). *Indiana Academic Standards Mathematics K–8*. www.in.gov

22. John, K. (2000). *Standards in the Classroom: How Teachers and Students Negotiate Learning*. Teachers College Press, Columbia University.

23. National Council of Teachers of Mathematics (NCTM). (1991). *Principles and Standards for School Mathematics*. www.nctm.org